

مَلِكُصَّصُ الْخَمِصِ الْفَتَّاحُ

فِي مَخْلُومِ الْبِلَاغَةِ

تأليف

شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري
(926 هـ / 1520 م)

تحقيق

إلياس قبالان التركي

دار صادر
مكتبة الإرشاد
بيروت - استانبول

ملخص تلخيص المفتاح

في علوم البلاغة



مُلَخَّصُ تَلْخِصِ الْمِفْتَاحِ

فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ

تأليف

شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري

(926 هـ / 1520 م)

Shiabooks.net



تحقيق

إلياس قبّلان التركي

مجمع دارى امواال

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

51965

مكتبة الارشاد
استانبول

دار صادر
بيروت

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

1429 هـ - 2008 م

جميع الحقوق محفوظة . لا يسمع بإعادة إصدار الكتاب أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل كان أو بواسطة وسائل إلكترونية أو كهرومستائية ، أو أشرطة ممغنطة ، أو وسائل ميكانيكية ، أو الاستنساخ الفوتوغرافي ، أو التسجيل وغيره دون إذن خطي من الناشر .

دار صادر / بيروت

ص . ب . ١ - بيروت ، لبنان

© DAR SADER Publishers

P.O.B. 10 Beirut, Lebanon

Fax: (961) 4.910270

e-mail: dsp@darsader.com



تأسست سنة 1863

مكتبة الإرشاد / استانبول

© İRŞAD KİTAP YAYIN DAĞITIM

Divanyolu, Kıldızlar Cad. Fırat Apt. No. 16/3

Çemberlitaş - Eminönü, İstanbul 34122

Tel: (90-212) 638 16 33 / 34

Fax: (90-212) 638 17 00

e-mail: info@irsad.com.tr

Mulâḥḥaṣ Talḥiṣ al-Muṣṭafāḥ
(Zakariyya al-Anṣārī)

p. 192 - s. 17.5x25,cm

ISBN 978-9953-13-181-8



9 789953 131818

مقدمة المحقق

الحمدُ لله على ما أنعم ، وعلم من البيان ما لم نعلم ، والصلاة والسلامُ على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب ، وأفضل من أُوتي الحكمة ، وفصل الخطاب ، وعلى آله الأطهار ، وصحابته الأخيار .

أما بعد ، فعلم البلاغة من أهم العلوم التي تساعد على فهم القرآن الكريم بحقه ، ولذا اهتم العلماء في القديم والحديث في التأليف والتدريس فيه . ومن أهم الكتب في هذا العلم «مفتاح العلوم» للسكاكي المتوفى سنة (626 هـ) . واختصره الإمام محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني المتوفى سنة (739 هـ) وسماه «تلخيص المفتاح» ، وأكث العلماء على هذا الكتاب شرحاً وتوضيحاً حتى اختصره أبو يحيى زكريا الأنصاري وسماه «ملخص تلخيص المفتاح» باختصار حسن . ونشر هذا الكتاب في سنة (1330 هـ / 1912 م) بمصر في المطبعة الجمالية ، رمزنا له بـ «ج» . وقال الناشر في الكتاب ما نصه : «تنبيه ؛ حيث إنه لم يكن لهذا الملخص أصل صحيح خال من التحريف ، فقد تكلفنا مصاعب جمة في تصحيحه وتحريره على بعض أفاضل من علماء الأزهر الشريف . . .» . وطبع أيضاً بالمطبعة العامرية بدون تاريخ رمزنا له بـ «ع» ، وجعلنا هذين النسختين أصلاً لتحقيق هذا الكتاب . وإتماماً للفائدة ادخلنا مقدمة في «علم البلاغة والمعاني والبيان والبدیع» ، وعلّقنا على الكتاب تعليقات من «مختصر المعاني» لمسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بسعد الدين التفتازاني لتكثير الفائدة ، وزدنا في آخر الكتاب «خلاصة البلاغة» . ووضعنا العناوين بين { } . والله نسأل أن يكون هذا العمل مقبولاً ومفيداً ، وبالله التوفيق .

إلياس قبلان

قونيا / 2007 م



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

ترجمة المؤلف

هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي ، أبو يحيى شيخ الإسلام ، قاض ومفسر ، من حفاظ الحديث الشريف .
وُلد (823 هـ = 1420 م) في سنيكة (بشرقية مصر) وتعلّم في القاهرة وكفّ بصره سنة 906 هـ .

نشأ فقيراً معدماً .

وكان يجوع في الجامع ، فيخرج بالليل يلتقط قشور البطيخ ، فيفسلها ويأكلها ، ولمّا ظهر فضله تابعت إليه الهدايا والعطايا ، بحيث كان له قبل دخوله في منصب القضاء كل يوم نحو ثلاثة آلاف درهم ، فجمع نفائس الكتب ، ورفد عليه القارئون علماً ومالاً .
وولاه السلطان قايتباي الجركسي (826 هـ - 901 هـ) قضاء القضاة ، فلم يقبله إلا بعد مراجعة وإلحاح .

ولمّا ولي رأى من السلطان عدولاً عن الحقّ في بعض أعماله ، فكتب إليه يزجره عن الظلم ، فعزله السلطان ، فعاد إلى اشتغاله بالعلم إلى أن توفّي سنة (926 هـ / 1520 م) .

مؤلفاته

- 1 - «تحفة نجباء العصر في أحكام التّون الساكنة والتنوين والمد والقصر» ، وهو مختصر في أحكام التجويد .
- 2 - «الدقائق المحكمة في شرح المقدمة» في التجويد .
- 3 - «فتح الرحمن» في التفسير .
- 4 - «تحفة الباري على صحيح البخاري» .
- 5 - «فتح الجليل» تعليق على تفسير البيضاوي .
- 6 - «شرح إيساغوجي» في المنطق .

- 7- «شرح ألفية العراقي» في مصطلح الحديث .
- 8- «شرح شذور الذهب» في النحو .
- 9- «اللؤلؤ النظيم في روم التعلم والتعليم» رسالة .
- 10- «فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام» .
- 11- «تنقيح تحرير الذباب» فقه .
- 12- «غاية الوصول» في أصول الفقه .
- 13- «لب الأصول» اختصره من جمع الجوامع .
- 14- «أسنى المطالب في شرح روض الطالب» .
- 15- «الغرر البهية في شرح البهجة الوردية» فقه .
- 16- «منهج الطلاب» في الفقه .
- 17- «الزبدة الرائقة» رسالة في شرح البردة¹ .

1 انظر: الأعلام 46/3؛ وشرح المقدمة الجزرية في علم التجويد بتحقيق الدكتور نسيب نشاوي 23-28.

نموذج من النسخ

ملخص تلخيص المفتاح

في
علوم البلاغة

— شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري رحمه الله —
(وتليه)

(منظومة في البلاغة لابن الشحنة رضى الله عنه)

الطبعة الاولى سنة ١٣٣٠ هـ - ١٩١٢ م

(قد حصل طبعه على نقق محمد محمد مرسى بالازهر)
وجعل ثلث ثمنه مساعدة لجمعية الهلال الأحمر

(ثمن النسخة ١٠ ملجيات)

(تنبيه) حيث انه لم يكن لهذا الملخص أصل صحيح خال من التحريف
فقد تكلفنا مضاعف جعة في تصحيحه ونحجروه على بعض أفاضل من علماء
الازهر الشريف . واتماما للقائدة قد بذلنا الجهد في ضبط وتصحيح منظومة
ابن الشحنة التي هي خير ما نظم في علوم البلاغة وألحقتها به خدمة للعلم
وأهله حقوق الطبع على هذا محفوظة لنا

— طبع بالمطبعة الجمالية — مصر —

غلاف الكتاب من نسخة الجمالية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على نعمائه والصلوة على محمد أفضل أنبيائه وعلى آله وأصحابه
كرام أجيائه (وبعد) فهذا ملخص تلخيص المفتاح والتمس من
اطلع على عيبه الإصلاح والمسئول من الله أن يوفقني إلى الفلاح وهو
مرتب على مقدمة وثلاثة فصول . أما المقدمة ففي بعض المعاني المستحقة للتقديم

﴿ مقدمة ﴾

الفصاحة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والقراءة ومخالفة
القياس قيل ومن الكراهة في السمع وفي الكلام خلوصه من ضعف
التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد النقطي والمعنوي مع فصاحتها قيل ومن
كثرة التكرار وتنازع الإضافات وفي التكلم ملكة يقدر بها على التعبير
عن المقصود بلفظ فصيح

• والبلاغة في الكلام مطابقتها لمقتضى الحال مع فصاحته ولها طرفان
أعلى وهو حد الإعجاز وما يقرب حد الإعجاز وأسفل وهو ما التحق
مادونه بأصوات الحيوانات عند البلغاء وبينهما مراتب كثيرة ويتبعها
وجوه أخر توارث الكلام حسنا وفي التكلم ملكة يقدر بها على تأليف

أول الكتاب من نسخة الجملية

المصراع الأول أو خشيوه أو آخره أو صدر الثاني ومنه السجع وهو توافق
 الفاصلتين من الأثر على الحرف الأخير وهو مطرف أن اختلفا في الوزن
 وإن لم يختلفا فإن كان مافي أحد القريبتين أو أكثره مثل ما يقابله من
 الأخرى فترططبع والا فتوازقل أحسن السجع ما تساوت قرائته ثم
 ما طالت قريته الثانية أو الثالثة وقيل السجع غير عتصم بالأثر ومنه
 الموازنة وهي تبادى الفاصلتين في الوزن دون التقفية فإن كان مافي
 أحد القريبتين أو أكثره مثل ما يقابله من الأخرى خص به المماثلة
 ومنه القلب وهو أن يكون الكلام بحيث إذا قلبته كان اختلاص هو هذا
 الكلام ومنه التوسيع ويسمى التوسيع وهذا القافيتين أيضا وهو سماء البيت
 على قافيتين يصح الوزن والمعنى على الوقوف على كل منهما ومنه لزومها لا
 يلزم وهو أن يحجى قبل حرف الزوي أو مافي معناه من الفاصلة ما ليس
 بلازم في القافية أو السجع وأصل الحسن في هذا الباب أن يكون اللفظ
 تاما بالمعنى دون العكس والحمد لله على الإنعام وعلى رسوله أفضل التحية والسلام



﴿ كتاب ﴾

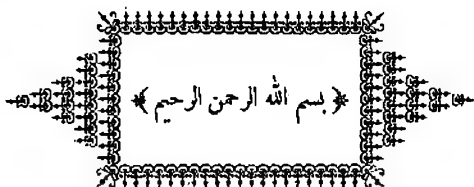
ملخص تلخيص المفتاح في علوم البلاغ الإمام
العلامة المحقق الفهامة شيخ الإسلام
أبي يحيى زكريا الأنصاري
نفع الله بعلمه
آمين



﴿ طبع ﴾

﴿ على نفقة حضرة الشيخ مصطفى تاج الكنتي بطنطا بجوار الجامع ﴾
﴿ الاحدي بالمعظمة العامرة الشرفية لصاحبها حسين افندي شرف ﴾

غلاف الكتاب من نسخة العامرية



﴿ الحمد لله على نعمائه والصلاة على محمد أفضل أنبيائه وعلى آله وأصحابه
كرام أجبائه ﴾ وبعد ﴿ فهذا ملخص تلخيص المفتاح والملمس من اطلع
على عيبه الاصلاح والمسؤل من الله أن يوفقني الى الفلاح وهو مرتب على مقدمة
وثلاثة فنون أما المقدمة في بعض المعاني المستحقة للتقديم

﴿ النصيحة ﴾ في المفرد خلوصه من تافر الحروف والغراية وغلبة القيار قيل
ومن الكراهة في السمع ﴿ وفي الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتافر الكلمات
والتمهيد اللفظي والمعنوي مع فصاحتها قيل ومن كثرة التكرار ونتابع الاضافات
﴿ وفي المتكلم ملكة يتنسر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ﴾ والبلاغة ﴿
في الكلام مطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته ولها طرفان ﴿ أعلى وهو حد الاعجاز
وما يقرب حد الاعجاز ﴿ وأسفل وهو ما التحق مادونه باصوات الحيوانات عند
البلغاء وبينهما مراتب كثيرة ويتبعها وجوه آخر تورت الكلام حسنا ﴿ وفي المتكلم
ملكة يتنسر بها على تأليف كلام بليغ فبعض المعاني يعرف مطابقة الكلام لمقتضى
الحال ويعلم البيان يحترز عن التعقيد المعنوي ويعلم البديع يعرف وجوه التحسين
وقد يسمى الجميع علم البيان والبعض يسمى الأخبرين علم البيان والثلاثة علم البديع
﴿ الفن الاول في علم المعاني ﴾

وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي يطابق بها مقتضى الحال وأبوابه

يقول رحمه الله تعالى: **أما في حقهم** **الشيخ حسن البدر** **أما في حقهم**
 هذا من خالص قلوب أحبائه وصداقائه فكانت يكشف أشتار حجب الأسرار
 عن مكنونها وصرفها وصلا وسلا على متناجى الخيرات سيدنا محمد وآله
 وحب ليرة التفات **﴿ وبعد ﴾** فقد تم طبع تجميع تجميع الفتوحات
 الإسلام على الاطلاق علم التحقيق الملية بالإجماع والأشفاق إلى يحيى ذكرنا
 الأصارى عليه رحة الرحمن البدرى بالبطانة العامة للتشريف
 بتلويح خرفق مصر المحمية في عام ألف وثلاثمائة
 ومائة وتسعين من هجرة سيد المرسلين
 عليه أفضل الصلاة والسلام
 ما علمت الهباتى
 تطوعا للإمام
 آمين

آخر الكتاب من نسخة العامرية

في سفر السراج الأول أوردته أو أشره أو أوردته أو أشره **﴿ وفيه السبع وهو توافق المسلمين من القدر على المارق الاخير وهو مقرر ان اختلافا في الوزن وإن لم يختلفا فإن كان أحد الترتيبين أو أكثره مثل لمجاهد من الاخرى فوسيع والا فتراز قول أحسن السبع ما سارت قريته ثم سلطان قريته الثانية أو الثالثة أو قيل السبع غير عمن بالقر **﴿ وفيه التوازي وهو تماهى المسلمين في الوزن دون التقية فإن كان في إحدى الترتيبين أو أكثره مثل ما يقوله من الاخرى خص لم الألف **﴿ وفيه القلب وهو أن يصحكون الكلام بحيث إذا قلبته كان الجمل هو هذا الكلام **﴿ وفيه الترتيب وليس الترتيب وهذا الترتيب أيضا وهو بناء البيت على قائلين بسج الوزن والمضى على اللفظ على شكل منسبا **﴿ وفيه لزوم ملازم وهو أن يجزئ قول حرف أوردى أو ما في مثله من القامصة ما ليس ملازم في القافية أو السبع وأصل الحسن في هذا الباب أن يكون القافية لها قافية دون الكس **﴿ والحمد لله على الاتمام وعلى رسوله أفضل التوبة والسلام************

تاريخ علم البلاغة

كان هذا العلم منشوراً في كتب تفسير القرآن عند بيان إعجازه وفي كتب شرح الشعر ونقده ومحاضرات الأدباء منذ أثناء القرن الثاني من الهجرة. فألف أبو عبيدة معمر ابن المثنى المتوفى سنة 144 هـ كتاب «مجاز القرآن»، وألف الجاحظ عمرو بن بحر المتوفى سنة 344 هـ كتاباً كثيرة في الأدب. وكان بعض هذا العلم منشوراً أيضاً في كتب النحو مثل «كتاب سيبويه». ولم يخص بالتأليف إلا في أواخر القرن الثالث إذ ألف عبد الله بن المعتز الخليفة العباسي (المولود سنة 247 هـ والمتوفى سنة 296 هـ) قتيلاً بعد أن بوع له بالخلافة ومكث يوماً واحداً خليفة) كتاب «البدیع» أودعه سبعة عشر نوعاً وعد الاستعارة منه.

ثم جاء الشيخ عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة 471 هـ، فألف كتابه: «دلائل الإعجاز» في علم المعاني و«أسرار البلاغة» في علم البيان، فكانا أول كتابين ميّزا هذا العلم عن غيره. ولكنهما كانا غير ملخصين، ولا تامي الترتيب. فهما مثل در متناثر كنزه لينظم منه صاحبه عقداً عند تأخيه. فانبرى سراج الدين يوسف بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي المعتزلي (555 هـ - 626 هـ) إلى نظم تلك الدرر. فألف كتابه العجيب المسمى «مفتاح العلوم في علوم العربية»، وأودع القسم الثالث منه، الذي هو المقصود من التأليف، مسائل البلاغة ودونها على طريقة علمية صالحة للتدريس والضبط.

فكان الكتاب الوحيد الذي اقتبسه من كتابي الشيخ عبد القاهر، ومن «مسائل الكشف في تفسير القرآن» للزخشري. فأصبح عمدة الطالبين لهذا العلم، وتتابع الأدباء بعده للتأليف في هذا العلم الجليل.

مقدمة في الفصاحة والبلاغة والأسلوب

الفصاحة

الفصاحة : الظهور والبيان ، تقول : أَفْصَحَ الصَّبِيحُ إِذَا ظَهَرَ . والكلامُ الفصيحُ ما كان واضحَ المعنى ، سهلاً اللفظَ ، جَيِّدَ السَّبْكِ . وهذا وجِبَ أن تكون كلُّ كلمةٍ فيه جاريةً على القياسِ الصرْفِيِّ¹ ، يَبْنَى في معناها ، مفهومةٌ عَذْبَةٌ سَلِسَةٌ .

وانما تكون الكلمة كذلك إذا كانت مألُوفَةً الاستعمال بين الناهيين من الكُتَّاب والشعراء ؛ لأنها لم تَتَدَاوَلْهَا أَلْسِنَتُهُمْ ، ولم تُعْجَرْ بِهَا أَقْلَامُهُمْ ، إلا لمكانها من الحُسْنِ باستكمالها جميع ما تقدم من نعوت الجودة وصفات الجمال .

والذوقُ السليمُ هو العَمْدَةُ في معرفة حُسْنِ الكلمات وسلاستها ، وتمييز ما فيها من وجوه البشاعة ومظاهر الاستكراه ؛ لأن الألفاظَ أصواتٌ ، فالذي يطربُّ لَصَوْتِ البُلْبُلِ ، ويتغير من أصوات البُوم والغُرْبَانِ ، يَثْبُو سَمْعُهُ عن الكلمة إذا كانت غريبةً مُتَنَافِرَةً الحروف² . ألا ترى أن كلمتي «الْمُرْنَةُ» و«الدَّيْمَةُ» للسحابة المُنْمِطِرَةِ ، كلتاهما سهلةٌ عَذْبَةٌ يسكن إليها السمع ، بخلاف كلمة «البُعَاق» التي في معناها ؛ فإنها قبيحةٌ تُصَكُّ الأذان . وأمثال ذلك كثير في مُفْرَدَاتِ اللغة تستطيع أن تُدْرِكَهُ بِذَوْقِكَ .

ويشترط في فصاحة التركيب فوقَ جَرَيَانِ كلماته على القياس الصحيح وسهولتها أن يسلم من ضَعْفِ التَّأْلِيفِ ، وهو خروج الكلام عن قواعد اللغة المطردة كرجوع الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً في قول سيدنا حسان رضي الله عنه³ :

1 فقول المتنبي :

فلا يُرِمُ الأمر الذي هو حائل ولا يجلل الأمر الذي هو يرم

غير فصيح ؛ لأنه اشتمل على كلمتين غير جاريتين على القياس الصرْفِيِّ ، وهما حائل ، و يجلل . فإن القياس حال ويحل بالإدغام .

2 تنافر الحروف : وصف في الكلمة يوجب ثقلها على السمع وصعوبة أدائها باللسان ، ولا ضابط لمعرفة الثقل والصعوبة سوى الذوق السليم المكتسب بالنظر في كلام البلغاء وممارسة أساليبهم .

3 هو شاعر رسول الله ﷺ ، أجمعت العرب على أنه أشعر أهل المדר . قيل : إنه عاش 120 سنة ، 60 في الجاهلية و 60 في الإسلام ، وتوفي سنة 54 هـ .

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا¹

فإن الضمير في «مجده» راجع إلى «مطعما» وهو متأخر في اللفظ كما ترى، وفي الرتبة؛ لأنه مفعول به، فالببيت غير فصيح.

ويشترط أن يسلم التركيب من تنافر الكلمات، فلا يكون اتصال بعضها ببعض مما يُسبب ثقلًا على السمع، وصُعوبة أدائها باللسان، كقول الشاعر:

وَقَبْرُهُ حَرْبٌ بِمَكَانٍ قَفْرُ وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرٌ²

قيل: إن هذا البيت لا يَكْهِنُ لأحد لأن يَشْدَهُ ثلاث مرات متواليات دون أن يَتَنَعَّجَ³، لأن اجتماع كلماته وقرب مخارج حروفها، يُخْذِلَانِ ثَقْلًا ظاهرًا، مع أن كل كلمة منه لو أخذت وحدها كانت غير مُسْتَكْرَمَةٍ ولا ثَقِيلَةٍ.

ويجب أن يسلم التركيب من التعقيد اللفظي، وهو أن يكون الكلام خفيًا الدلالة على المعنى المراد بسبب تأخير الكلمات أو تقديمها عن مواطنها الأصلية أو بالفصل بين الكلمات، التي يجب أن تتجاوزَ ويصل بعضها ببعض، فإذا قلت: «ما قرأ إلا واحدًا محمدٌ مع كتاباً أخيه» كان هذا الكلام غير فصيح لضعف تأليفه، إذ أصله «ما قرأ محمدٌ مع أخيه إلا كتاباً واحداً»، فَقُدِّمَتِ الصِّفَةُ عَلَى الموصوف، وفُصِّلَ بَيْنَ المتلازمين، وهما أداة الاستثناء والمستثنى، والمضاف والمضاف إليه. ويشبه ذلك قول أبي الطيب المتنبي⁴:

أَنْتَى يَكُونُ أَبَا البَرِيَّةِ آدَمُ وَأَبُوكَ وَالثَّقَلَانِ أَنْتَ مُحَمَّدٌ؟⁵

والوضع الصحيح أن يقول: كيف يكون آدم أبو البرية... وأبوك محمد، وأنت

1 هو مطعم بن عدي أحد رؤساء المشركين، وكان يذب عن النبي ﷺ. ومعنى البيت: أنه لو كان عبد الإنسان أو شرفه سبباً لطول حياته وخلوده في هذه الدنيا، لكان مطعم بن عدي أولى الناس بالخلود؛ لأنه حاز من المجد والسؤدد ما لم يجزه غيره.

2 البيت من الرجز، ولا يعرف قائله، ولعله مصنوع.

3 تمتع في الكلام: تردد فيه من حصر أوعى.

4 أبو الطيب المتنبي: هو أحمد بن الحسين الشاعر الطائر الصيت، كان من المطلعين على غريب اللغة، وشعره غاية في الجودة، يمتاز بالحكمة وضرب الأمثال وشرح أسرار النفوس، ولد بالكوفة في محلة تسمى كندة سنة 303 هـ، وتوفي سنة 354 هـ.

5 الثقلان: الإنس والجن، والبيت من قصيدة طويلة في مدح شجاع بن محمد الطائي.

الثقلان ؟ يعني أنه قد جَمَعَ ما في الخليقة من الفضل والكمال ، فقد فَصَلَ بين المبتدأ والخبر ، وهما «أبوك محمد» ، وقَدَّمَ الخبر على المبتدأ تقديماً قد يدعو إلى اللبس في قوله «والثقلان أنت» ؛ على أنه بعد التعسف لم يسلم كلامه من سُخْفٍ وهذَرٍ .

ويجب أن يسلم التركيب من التعقيد المعنوي ، وهو أن يعتمد المتكلم إلى التعبير عن معنى فيستعمل فيه كلماتٍ في غير معانيها الحقيقية ، فيسيء اختيار الكلمات للمعنى الذي يُريده ، فيضطرب التعبير ويلتبس الأمر على السامع . مثال ذلك : أن كلمة اللسان تُطلق أحياناً ويُراد بها اللغة ، قال تعالى : ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوِيٍّ﴾¹ أي ناطقاً بلغة قومه ، وهذا استعمال صحيح فصيح ، فإذا استعملَ إنسانُ هذه الكلمة في «الجاسوس» ، وقال : «بَثَّ الحاكمُ ألسنته في المدينة» كان مخطئاً ، وكان في كلامه تعقيدٌ معنوي ، ومن ذلك قول امرئ القيس² في وصفِ فرسٍ :

وَأَرْكَبُ فِي الرُّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعَفٌ مُنْتَشِرٌ³

الخَيْفَانَةُ في الأصل الجرادة ، ويريد بها هنا الفرس الخفيفة ، وهذا لا بأس به وإن كان تشبيه الفرس بالجرادة لا يخلو من ضعف . أما وصف هذه الفرس بأن شعرَ ناصيتها طويلٌ كَسَعَفِ النخلِ يُعْطَى وجهه ، فغير مقبول ؛ لأن المعروف عند العرب أن شعرَ الناصبة إذا غَطَّى العينين لم تكن الفرس كريمة ولم تكن خفيفة . ومن العقيد المعنوي قول أبي تمام⁴ :

جَذَبْتُ نَدَاهُ غَدَوَةَ السَّبْتِ جَذْبَةً فخر صريعاً بينَ أَيْلِي القصائد⁵

فإنه ما سكتَ حتى جعل كرم مدوحه يخرُ صريعاً وهذا من أقبح الكلام .

1 إبراهيم : 4 .

2 هو رأس شعراء الجاهلية وقادهم إلى الافتتان في أبواب الشعر وضروبه ، ولد سنة 130 ق . هـ ، وآبأه من أشعار كندة وملوكها ، وتوفي سنة 80 ق . هـ ، وله المعلقة المشهورة .

3 الروع : الفرع ، والسعف جمع سفة : وهي غصن النخل .

4 أبو تمام : هو حبيب بن أوس الطائي الشاعر المشهور . كان واحد عصره في الغرض وراء المعاني وفصاحة الشعر وكثرة المحفوظ ، وتوفي بالموصل سنة 231 هـ .

5 الندى : الجود . وخر صريعاً : سقط على الأرض .

البلاغة

أما البلاغة فهي تأدية المعنى الجليل واضحاً بعبارة صحيحة فصيحة ، لها في النفس أثر خلاب ، مع ملاءمة كل كلام للموطن الذي يُقال فيه ، والأشخاص الذين يُخاطَبون .

فليست البلاغة قبل كل شيء إلا فتاً من الفنون يعتمد على صفاء الاستعداد الفطري ودقة إدراك الجمال ، وتبين الفروق الخفية بين صنوف الأساليب . وللمرانة يد لا تُجحد في تكوين الذوق الفني ، وتنشيط المواهب الفاترة ، ولا بد للطالب إلى جانب ذلك من قراءة طرائف الأدب ، والتأمل من نَميره الفياض ، ونقد الآثار الأدبية والموازنة بينها ، وأن يكون له من الثقة بنفسه ما يدفعه إلى الحكم بحسن ما يراه حسناً ويقبح ما يَعدُّه قبيحاً .

وليس هناك من فرق بين البليغ والرسام إلا أن هذا يتناول المسموع من الكلام ، وذلك يُشاكل بين المرثي من الألوان والأشكال ، أما في غير ذلك فهي سواء ، فالرسام إذا هم برسم صورة فكر في الألوان الملائمة لها ، ثم في تأليف هذه الألوان بحيث تختلِب الأبصار وتثير الوجدان ، والبليغ إذا أراد أن يُشئ قصيدة أو مقالة أو خطبة فكر في أجزائها ، ثم دعا إليه من الألفاظ والأساليب أخفها على السمع ، وأكثرها اتصالاً بموضوعه ، ثم أقواها أثراً في نفوس سامعيه وأروعها جمالاً .

ف عناصر البلاغة إذا لفظاً ومعنى وتأليف للألفاظ يمتنحها قوة وتأثيراً وحُسناً . ثم دقة في اختيار الكلمات والأساليب على حسب مواطن الكلام ومواقعه وموضوعاته وحال السامعين والنزعة النفسية التي تتملكهم وتسيطر على نفوسهم ، فرب كلمة حسنت في موطن ثم كانت نائية مُستكرهة في غيره . وقديماً كره الأديباء كلمة «أيضاً» وعدوها من ألفاظ العلماء فلم تجر بها أفلامهم في شعر أو نثر حتى ظهر بينهم من قال :

رُبَّ ورقاء هتوف في الضُّحَا	ذاتِ شَجْوٍ صدحت في فنن ¹
ذُكرت إنفاً ودهراً سالفاً	فبكت حُزناً فهاجت حزني ²
فبكائي رُبَّما أرقها	وبكاهها رُبَّما أرقني ³

1 الورقاء : الحمامة في لونها بياض إلى سواد . والفتوف : كثيرة الصباح . والشجو : الحمم والحزن . والصنح : رفع الصوت بالغناء ، والفنن : الغصن .

2 الإلف : الأليف .

3 الأرق : السهر ، وأرقها : أسهرها .

ولقد تشكو فما أفهمها ولقد أشكو فما تفهمني
غيرَ أتي بالجوى أعرفها وهي «أيضاً» بالجوى تعرفني

فَوَضَعَ «أيضاً» في مكان لا يتطلب سواها ولا يتقبل غيرها، وكان لها من الروعة والحُسن في نفس الأديب ما يعجزُ عنه البيان .

ورُبُّ كلام كان في نفسه حَسَنًا خلاباً حتى إذا جاء في غير مكانه، وسَقَطَ في غير مَسَقِّطِهِ، خرج عن حدِّ البلاغة، وكان غَرَضاً لسهام الناقدين .

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي لكافور الإخشيدي¹ في أول قصيدة مدحه بها :

كَفَى بِكَ دَاءٌ أَنْ تَرَى الْمَوْتَ شَافِئاً وَحَسِبُ الْحَتَايَا أَنْ يَكُنَّ أَمَانِيَا²

وقوله في مدحه :

وَمَا طَرَبِي لَمَّا رَأَيْتُكَ بِدَعَا لَقَدْ كُنْتُ أَرْجُو أَنْ أَرَاكَ فَاطْرَبُ

قال الواحدي³ : هذا البيت يشبه الاستهزاء فإنه يقول : طَرَبْتُ عند رؤيتك كما يَطْرَبُ الإنسان لرؤية المضحكات . قال ابن جني⁴ : لما قرأت على أبي الطيب هذا البيت قلت له :

ما زِدْتَ على أن جعلتَ الرجلَ قِرْدًا ، فَضَحِكَ . ونرى أن المتنبي كان يَغْلِي صدره حِقْدًا على كافور وعلى الأيام التي أَلْجَأَتْهُ إلى مدحه ؛ فكانت تَقَرُّ من لسانه كلمات لا يستطيع احتباسُها ؛ وقد بَدَأَ زَكَّ الشعراءَ لمعنى أو كلمة تُفَرِّتُ سامعيهم ، فأخرجت كلامهم عن حدِّ البلاغة ، فقد حَكَّوْا أن أبا النجم⁵ دخل على هشام ابن عبد الملك وأنشده :

1 كافور الإخشيدي : هو الأمير المشهور صاحب المتنبي ، وكان عبداً اشتراه الإخشيد ملك مصر سنة 312 هـ فنسب إليه وأعتقه ، فترقى عنده ، وما زالت همته تسمو به حتى ملك مصر سنة 355 هـ ، وكان من شجاعته فطناً ذكياً حسن السياسة ، وتوفي بالقاهرة سنة 357 هـ .

2 كفى بك : أي كفاك غالباء زائدة ، والحنايا : جمع مئة وهي الموت . والأمانى : جمع أمنية وهي الشيء الذي تمناه ؛ يخاطب أبو الطيب نفسه ويقول : كفاك داء رؤيتك الموت شافياً لك ، وكفى المنة أن تكون شيئاً تمناه .

3 الواحدي : مفسر عالم بالأدب ، مولده ووفاته ببغداد ، وكتبه البسيط والوسيط والوجيز في التفسير مخطوطة ، وشرحه لديوان المتنبي مطبوع توفي سنة 468 هـ .

4 ابن جني : هو من أئمة النحو والعربية وولد في الموصل وتوفي ببغداد سنة 392 هـ ؛ ومن مؤلفاته الخصائص في اللغة ، وكان المتنبي يقول : ابن جني أعرف بشعري مني .

5 أبو النجم : هو الفضل بن قدامة ، وهو من رجال الإسلام ، والفحول المتقدمين في الطبقة الأولى منهم ، وله مع هشام بن عبد الملك أخبار طويلة ، وكانت وفاته آخر دولة بني أمية .

صَفْرَاءُ قَدْ كَادَتْ وَلَمَّا تَفْعَلِ كَانَتْهَا فِي الْأَفْقِ عَيْنُ الْأَحْوَلِ¹
وكان هشام أخوَلُ فأمر بحبسه .

ومدح جرير² عبد الملك بن مروان بقصيدة مطلعها :

«أَتَصْحُو أَمْ فُوَاذُكَ غَيْرُ صَاحٍ»

فاستكر عبدُ الملك هذا الابتداء وقال له : بل فُوَاذُكَ أَنْتَ .

وتنمى علماء الأدب على الْبُحْتَرِيِّ³ أن يبدأ قصيدةً يُشدها أمامَ ممدوحه بقوله :

«لَكَ الْوَيْلُ مِنْ لَيْلٍ تَقَاصَرَ آخِرُهُ» .

وعابوا على المتنبي قوله في رثاء أُمِّ سيف الدولة⁴ :

صَلَاةُ اللَّهِ خَالِقِنَا حَنُوطٌ عَلَى الرَّجْهِ الْمَكْفَنِ بِالْجَمَالِ⁵

قال ابنُ وكيع⁶ : إن وصفه أُمُّ الملك بجمال الوجه غيرُ مختار .

وفي الحق أن المتنبي كان جريئاً في مخاطبة الملوك ، ولعل لعظم نفسه وعَبَقَرِيَّتِهِ شأنًا في هذا الشذوذ .

إذن لا بد للبلّيج أولاً من التفكير في المعاني التي تحيى في نفسه ، وهذه يجب أن تكون صادقة ذات قيمة وقوة يظهر فيها أثر الابتكار وسلامة النظر ودقة الذوق ، وتنسيق المعاني وحسن ترتيبها ، فإذا تم له ذلك عَمَدَ إلى الألفاظ الواضحة المؤثرة الملائمة ، فألف بينها

1 قيل : هذا البيت في وصف الشمس ، والأحوال : من بعينه حوَل ، وهو ظهور البياض في مؤخر العين ، ويكون السواد من قبل المحاق .

2 جرير : هو ابن عطية التميمي ، أحد الشعراء الثلاثة المقدمين في دولة بني أمية ، وعم : الأخطل ، وجرير ، والفرزدق ، وقد فاق صاحبيه في بعض فنون الشعر ، وتوفي سنة 110 هـ .

3 البحتري : شاعر مطبوع من شعراء الدولة العباسية ، سئل أبو العلاء المعري : من أشعر الثلاثة : أبو تمام أم البحتري أم المتنبي ؟ فقال : أبو تمام والمتنبي حكيمان ، وإنما الشاعر البحتري . وكانت ولادته بطنج (وهي بلدة قديمة بين حلب والفرات) ، وتوفي بها سنة 284 هـ .

4 سيف الدولة : هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن حمدان ، كان ملكاً على حلب ، وكان أديباً شاعراً مجيداً محباً لجيد الشعر شديد الاحتراز له ؛ قيل : لم يجتمع بباب أحد من الملوك بعد الخلفاء ما اجتمع ببابه من الشعراء ، وقد انقطع المتنبي إليه وخصه بمداخلة . وكانت ولادته سنة 303 هـ وهي سنة ولادة المتنبي ، ووفاته سنة 356 هـ بعد مقتل المتنبي بستانين .

5 الصلاة : الرحمة ، والحنوط : طيب يخلط للحميت . يدعو لها بأن تكون رحمة الله لها بمنزلة الحنوط للحميت .

6 ابن وكيع : شاعر مجيد ، أصله من بغداد ، ولد في تيس بمصر ، وتوفي بها سنة 393 هـ وله ديوان شعر .

تأليفاً يكسبها جمالاً وقوة، فالبلاغة ليست في اللفظ وحده، وليست في المعنى وحده، ولكنها أثر لازم لسلامة تأليف هذين وحُسن انسجامهما.

الأسلوب

وبعد هذا يحسن بك أن تعرف شيئاً عن الأسلوب الذي هو المعنى المصوغ في ألفاظ مؤلفة على صورة تكون أقرب لثبيل الغرض المقصود من الكلام، وأفعل في نفوس سامعيه، وأنواع الأساليب ثلاثة:

1 - الأسلوب العلمي: وهو أهدأ الأساليب، وأكثرها احتياجاً إلى المنطق السليم والفكر المستقيم، وأبعدُها عن الخيال الشعري، لأنه يخاطب العقل، ويناجي الفكر ويُشرّح الحقائق العلمية التي لا تخلو من غموض وخفاء، وأظهر ميزات هذا الأسلوب الوضوح. ولا بد أن يبدّو فيه أثر القوة والجمال، وقوته في سطوع بيانه ورصانة حُججه، وجماله في سهولة عباراته، وسلامة الذوق في اختيار كلماته، وحُسن تقريره المعنى في الأفهام من أقرب وجوه الكلام.

فيجب أن يُعنى فيه باختيار الألفاظ الواضحة الصريحة في معناها الخالية من الاشتراك، وأن تُؤلّف هذه الألفاظ في سهولة وجلاء، حتى تكون ثوباً شفافاً للمعنى المقصود، وحتى لا تصبح مثاراً للظنون، ومجالاً للتوجيه والتأويل.

ويحسن التّحّي عن المجاز ومُحسّنات البديع في هذا الأسلوب؛ إلا ما يجيء من ذلك عفواً من غير أن يمسّ أصلاً من أصوله أو ميزة من ميزاته. أما التشبيه الذي يُقصد به تقريب الحقائق إلى الأفهام وتوضيحها بذكر مائلها، فهو في هذا الأسلوب حسن مقبول. ولسنا في حاجة إلى أن نُلقي عليك أمثلة لهذا النوع، فكتُبُ الدراسة التي بين يديك تجري جميعها على هذا النحو من الأساليب.

2 - الأسلوب الأدبي: فالجمال أبرز صفاته، وأظهر مميزاته، ومنشأ جماله ما فيه من خيال رائع، وتصوير دقيق، وتلمّس لوجوه الشبه البعيدة بين الأشياء، وإلباس المعنوي ثوب المحسوس، وإظهار المحسوس في صورة المعنوي.

فالمُتنبّي لا يرى الحُمّى الراجعة كما يراها الأطباء أثراً لجراثيم تدخّل الجسم، فترفع حرارته، وتُسبب رِعدة وقُشعريرة، حتى إذا فرغت نوبتها تُصبّب الجسم عرقاً، ولكنها

يُصَوِّرُهَا كَمَا تَرَاهَا فِي الْآيَاتِ الْآتِيَةِ :

وَزَايِرَتِي كَأَنَّ بَهَا حَيَاءً	فَلَيْسَ تَزُورُ إِلَّا فِي الظُّلَامِ ¹
بَدَلْتُ لَهَا الْمُطَارِفَ وَالْحَشَايَا	فَعَافَتْهَا وَبَاتَتْ فِي عِظَامِي ²
يَضِيقُ الْجِلْدُ عَنْ نَفْسِي وَعنها	فَتُوسِعُهُ بِأَنْوَاعِ السَّقَامِ ³
كَأَنَّ الصَّبْحَ يَطْرُقُهَا فَتَجْرِي	مَدَامِعُهَا بِأَرْبَعَةِ سَجَامِ
أُرَاقِبُ وَقْتُهَا مِنْ غَيْرِ شَوْقٍ	مُرَاقِبَةَ الْمَشُوقِ الْمُسْتَهَامِ ⁴
وَيَصْدُقُ وَعْدُهَا وَالصَّدْقُ شَرٌّ	إِذَا أَلْفَاكَ فِي الْكُرْبِ الْعِظَامِ ⁵

وَالْعُيُومَ لَا يَرَاهَا ابْنُ الْخِيَاطِ⁶ كَمَا يَرَاهَا الْعَالَمُ بخاراً مُتَرَكِباً يَحُولُ إِلَى مَاءٍ إِذَا صَادَفَ فِي الْجَوِّ طَبَقَةً بَارِدَةً وَلَكِنَّهُ يَرَاهَا :

كَأَنَّ الْغُيُومَ جُيُوشٌ تَسُومُ	مِنَ الْعَدْلِ فِي كُلِّ أَرْضٍ صِلَاحاً ⁷
إِذَا قَاتَلَ الْمُحِلَّ فِيهَا الْغَيْامُ	بِصَوْبِ الرِّهَامِ أَجَادَ الْكِفَاحِ ⁸
يُقَرِّطُسُ بِالطَّلِّ فِيهِ السَّهَامُ	وَيُشْرِعُ بِالْوَبْلِ فِيهِ الرِّمَاحُ ⁹

- 1 الوارو ولو رب ، أي رب زائرة لي ، يريد بهذه الزائرة الحمى . وكانت تأتيه ليلاً ، يقول : كأنها فتاة ذات حياء ، فهي تزورني تحت سواد الليل .
- 2 المطارف : جمع مطرف كمكرم وهو رداء من غز ، الحشايا : جمع حشية وهي الفراش المحشو ، وعافها : أبيا . يقول هذه الزائرة أي الحمى لا تبيت في الفراش ، وإنما تبيت في العظام .
- 3 يقول : جلدي يضيق عن أن يسع أنفاسي ويسعها ، فهي تذيب جسمي وتوسع جلدي بها تصيبه به من أنواع السقام .
- 4 يقول : إنه يرافف وقت زيارتها خوفاً لا شوقاً .
- 5 يريد بوعدها وقت زيارتها ، ويقول : إنها صادقة الوعد ، لأنها لا تتخلف عن ميعاتها ، وذلك الصدق شر ، لأنها تصدق فيها بغير .
- 6 ابن الخياط : شاعر من أهل دمشق ، طاف بالبلاد يمتدح الناس ، وعظمت شهرته ، وله ديوان شعر مشهور ، توفي بدمشق سنة 517 هـ .
- 7 تسوم من العدل في كل أرض صلاحاً ، أي تولى كل أرض صلاحاً بالخصب والنباه .
- 8 المحل : الجذب وهو انقطاع المطر ويسب الأرض من الكلال ، والصواب : نزول المطر ، والرهام : جمع رهمة وهي المطر الضعيف الدائم ، والكفاح : القتال والمدافعة .
- 9 القرطاس : الغرض أو الهدف ، ويقال : قرطس الرامي إذا أصاب القرطاس أي الغرض ، فهو يقول : إن الغمام يسد السهام إلى المحل فيفني عليه ، ومعنى يشرع الرماح يسدها ، والوبل : المطر الشديد الضخم القطر .

وسلَّ عليه سيفُ البروقِ فَأَتَخَنَ بالضربِ فيه الجراحا¹
تُرى ألسنُ النورِ تُثنى عليه فَأَعَجَبُ منهم خُرساً فصاحا²

وقد يتظاهر الأديب بإنكار أسباب حقائق العلم، ويتلمس لها من خياله أسباباً تُثبت دَعَوَاهُ الأدبية وتُقوِّي الغرض الذي يُشدهُ، فَكَلَّفُ البدر الذي يظهر في وجهه ليس ناشئاً عما فيه من جبال وقيعان جافة كما يقول العلماء، لأنَّ الْمُعَرِّمِي³ يرى لذلك سبباً آخر فيقول في الرثاء:

وما كَلَّفَةُ البدرُ المنيرَ قَدِيمَةً ولكنها في وجهه أثرُ اللَّطْمِ⁴
ولا بد في هذا الأسلوب من الوضوح والقوة؛ فقول المتنبي:

فَقِي تَغْرَمُ الأولى من اللَّحْظِ مُهْجَتِي بشانية والمُثْلِفُ الشيءَ غارمُهُ⁵

غير بليغ؛ لأنه يريد أنه نظر إليها نظرة أتلقت مهجته، فيقول لها قِي لأنظرك نظرة أخرى ترد إليَّ مهجتي وتُحييها، فإن فعلتِ كانت النظرة غرماً لِمَا أتلقتَه النظرة الأولى. فانظر كيف عانينا طويلاً في شرح هذا الكلام الموجز الذي سبَّبَ ما فيه من حذف وسوء تأليف شديدة خفائه وبُعْدهُ عن الأذهان، مع أن معناه جميل بديع، وفكرته مُؤَيِّدة بالدليل. وإذا أردت أن تعرف كيف تَظْهَرُ القوةُ في هذا الأسلوب، فأقرأ قول المتنبي في الرثاء:

مَا كُنْتُ أَمَلُ قَبْلَ نَعْشِكَ أَنْ أَرَى رَضْوَى عَلَى أَيْدِي الرِّجَالِ يَسِيرُ⁶
ثم اقرأ قول ابن المعتز⁷:

قَدْ ذَهَبَ النَّاسُ وَمَاتَ الْكَمَالُ وصاح صَرَفُ الدَّهْرِ أَيْنَ الرِّجَالِ؟

1 أنخن بالضرب فيه الجراح: بالغ الجراحة فيه.

2 النور: الزهر.

3 المعري: هو أبو العلاء المعري اللغوي الفيلسوف الشاعر المشهور، ولد بالمعرة وهي بلد صغير بالشام، وعمي من الجندري وهو في الرابعة من عمره، وتوفي بالمعرة سنة 449 هـ.

4 الكلفة: حبرة كدرة تملأ الوجه.

5 غرم ما أتلفه: لزمه أداؤه، وتغرم جواب قفى وفاعله الأول، ومن اللحظ بيان للأولى، ومهجتي مفعول تغرم.

6 رضى: اسم جبل بالمدينة، شبه المرعى به لعظمته وفخامته قدره.

7 ابن المعتز: هو عبد الله بن المعتز العباسي، أحد الخلفاء العباسيين، منزله في الشعر والنثر رفيعة. ويشهر بتشبيهاته الرائعة، وهو أول من كتب في البديع، توفي سنة 296 هـ.

هَذَا أَبْوُ الْعَبَّاسِ فِي نَعْشِهِ قَوْمُوا أَنْظَرُوا كَيْفَ تَسِيرُ الْجِبَالُ
تجد أن الأسلوب الأول هادئ مطمئن، وأن الثاني شديد المِرَّة عظيم القوة وربما
كانت نهاية قوته في قوله: «وصاح صرْفُ الدَّهْرِ أَيْنَ الرِّجَالِ»، ثم في قوله: «قوموا انظروا
كيف تسير الجبال».

وجملة القول أن هذا الأسلوب يجب أن يكون جميلاً رائعاً بديع الخيال، ثم واضحاً
قوياً. ويظن الناشئون في صناعة الأدب أنه كلما كثر المجاز، وكثرت التشبيهات والأخيلة
في هذا الأسلوب زاد حسنه، وهذا خطأ بَيِّن، فإنه لا يذهب بجمال هذا الأسلوب أكثر
من التكلف، ولا يُفْسِدُهُ شَرٌّ مِنْ تَعَمُّدِ الصَّنَاعَةِ، وَنَعْتَقِدُ أَنَّهُ لَا يُعْجِبُكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَأَمْطَرَتْ لَوْ لَوْأَ مِنْ نَرْجِسٍ وَسَقَتْ وَرْدًا وَعَضَّتْ عَلَى الْعُثَّابِ بِالْبَرِّوْأِ
وهذا ومن السهل عليك أن تعرف أن الشعر والنثر الفني هما موطننا هذا الأسلوب
ففيهما يزدهر وفيهما يبلغ قُمة الفن والجمال.

3- الأسلوب الخطابي: هنا تبرز قوة المعاني والألفاظ، وقوة الحججة والبرهان، وقوة
العقل الخصب، وهنا يتحدث الخطيب إلى إرادة سامعيه لإثارة عزائمهم واستنهاض
هممهم، ولجمال هذا الأسلوب ووضوحه شأن كبير في تأثيره ووصوله إلى قراة النفوس،
وعما يزيد في تأثير هذا الأسلوب منزلة الخطيب في نفوس سامعيه وقوة عارضته، وسطوع
حجته، وتبررات صوته، وحسن إلقائه، ومُحْكَمُ إشارته.

ومن أظهر سميات هذا الأسلوب التكرار، واستعمال المترادفات، وضرب الأمثال،
واختيار الكلمات الجزلة ذات الرنين، ويحسن فيه أن تتعاقب ضروب التعبير من إخبار إلى
استفهام إلى تعجب إلى استنكار، وأن تكون مواطن الوقف فيه قوية شافية للنفس. ومن
خير الأمثلة لهذا الأسلوب خطبة علي بن أبي طالب² رضي الله عنه لَمَّا آخَر سُلَيْمَانَ بْنَ
عُوفٍ الْأَسَدِيِّ³ عَلَى الْأَنْبَارِ⁴ وقتل عامله عليها:

- 1 العناب: ثمر آخر تشبه به الأنامل، والبرد، حب الغمام وتشبه به الأستان.
- 2 علي بن أبي طالب: هو رابع الخلفاء الراشدين، وأحد السابقين إلى الإسلام، وابن حم رسول الله ﷺ وصهره.
وقد اشتهر ببلاغته وشجاعته، توفي سنة 40 هـ.
- 3 سُلَيْمَانُ بْنُ عُوفٍ الْأَسَدِيِّ: هو أحد بني غامد، وهي قبيلة باليمن، وقد بعثه معاوية لشن الغارة على أطراف
العراق.
- 4 الْأَنْبَار: بلدة على الشاطي الشرقي للفرات.

«هذا أُنحُو غامدٌ قد بلغتْ خَيْلُه الأَنْبَارَ وَقَتَلَ حَسَنَانَ الْبَكْرِيَّ¹، وَأَزَالَ خَيْلَكُمْ عَنْ مَسَاحِلِهَا² وَقَتَلَ مِنْكُمْ رَجُلًا صَالِحِينَ.

وقد بلغني أَنَّ الرَّجُلَ مِنْهُمْ كَانَ يَدْخُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ وَالْأُخْرَى الْمَعَاهِدَةَ³، فَيَنْزِعُ حِجْلَهَا⁴، وَقَلْبَهَا⁵، وَرِعَائَهَا⁶، ثُمَّ انْصَرَفُوا وَافْرِينَ⁷ مَا نَالَ رَجُلًا مِنْهُمْ كَلَمٌ⁸، وَلَا أَرِيقَ لَهُمْ دَمٌ، فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا مُسْلِمًا مَاتَ مِنْ بَعْدِ هَذَا أَسْفًا، مَا كَانَ بِهِ مُلُومًا، بَلْ كَانَ عِنْدِي جَدِيرًا.

فَوَا عَجَبًا مِنْ جِدِّ هَؤُلَاءِ فِي بَاطِلِهِمْ، وَفَشْلِكُمْ عَنْ حَقِّكُمْ. فَتَجَبَّأَ لَكُمْ حِينَ صِرْتُمْ غَرَضًا يُرْمَى⁹، يُغَارُ عَلَيْكُمْ وَلَا تُغَيِّرُونَ، وَتُغَزَوْنَ وَلَا تَعَزَّوْنَ، وَيُغْنِي اللَّهُ وَتَرْضَوْنَ».

فانظر كيف تدرج عليُّ بن أبي طالب في إثارة شعور سامعيه حتى وصل إلى القمَّة فإنه أخبرهم بغزو الأنبار أولاً، ثم بقتل عامله، وأن ذلك لم يكف سفيان بن عوف فأعتمد سيوفه في نحور كثير من رجالهم وأهليهم.

ثم توجه في الفقرة الثانية إلى مكان الحميَّة فيهم، ومثار العزيمة والنخوة من نفس كل عربي كريم، ألا وهو المرأة، فإن العرب تبذل أرواحها رخيصة في الذود عنها، والدفاع عن خيلِها. فقال: إنهم استباحوا حِمَاهَا، وانصرفوا آمِنِينَ.

وفي الفقرة الثالثة أظهر الدهشَ والحيرةَ من تمسك أعدائه بالباطل ومناصرته، وفشل قومه عن الحق وخذلانه. ثم بلغ الغيظ منه مبلغه فَعَيَّرَهُم بِالْجُبْنِ وَالْخَوَرِ.

هذا مثال من أمثلة الأسلوب الخطابي نكتفي به في هذه العجالة، ونرجو أن نكون قد وفَّقنا إلى بيان أسرار البلاغة في الكلام وأنواع أساليبه، حتى يكون الطالب خبيراً بأفانين القول، ومواطن استعمالها، وشرائط تأديتها، والله الموفق¹⁰.

1 حسان البكري: هو عامل علي رضي الله عنه على الأنبار.

2 المساح: جمع مسلحة بالفتح، وهي الثغر حيث يخشى طروق العدو.

3 المعاهدة: الذمية.

4 الحجل: الخللخال.

5 القلب بالضم: السوار.

6 الرعات: جمع رعة، الغرط.

7 وافرين: تامين على كثرتهم لم ينقص عددهم.

8 الكلم بالفتح: الجرح.

9 الغرض: ما ينصب ليرى بالسهم ونحوها.

10 البلاغة الواضحة ص 5-17.

علم البيان

هذا العلمُ حادثٌ في الملَّة بعد علم العربية واللغة، وهو من العلوم اللسانية، لأنه متعلقٌ بالألفاظ وما تفيده. ويُقصدُ بها الدلالةُ عليه من المعاني. وذلك أن الأمور التي يقصدُ المتكلمُ بها إفادة السامع من كلامه هي: إما تصور مفردات تستندُ وتُسندُ إليها ويفضي بعضها إلى بعض، والدلالةُ على هذه هي المفرداتُ من الأسماء والأفعال والحروف؛ وإما تمييزُ المسندات من المسند إليها والأزمنة، ويدل عليها بتغير الحركات من الإعرابِ وأبنية الكلمات. وهذه كلها هي صناعةُ النحو. ويبقى من الأمور المكتنفة بالوقوعات، المحتاجة للدلالة، أحوالُ المتخاطبين، أو الفاعلين، وما يقتضيه حالُ الفعل، وهو محتاجٌ إلى الدلالة عليه، لأنه من تمام الإفادة، وإذا حصلت للمتكلمِ فقد بلغ غايةَ الإفادة من كلامه. وإذا لم يشتمل على شيء منها، فليس من جنس كلام العرب، فإن كلامهم واسعٌ، ولكل مقام عندهم مقال يختصُّ به بعد كمالِ الإعرابِ والإبانة.

ألا ترى أن قولهم: «زيدٌ جاءني» مغايرٌ لقولهم «جاءني زيد» من قبل أن المتقدمَ منهما هو الأهم عند المتكلم. فمن قال: «جاءني زيد» أفاد أن اهتمامه بالمجيء قبل الشخص المسند إليه، ومن قال: «زيدٌ جاءني» أفاد أن اهتمامه بالشخص قبل المجيء المسند. وكذا التعبيرُ عن أجزاء الجملة، بما يناسب المقام من موصول، أو مبهم، أو معرفة. وكذا تأكيدُ الإسنادِ على الجملة كقولهم: «زيدٌ قائمٌ» و«إن زيداً قائمٌ» و«إن زيداً قائمٌ» متغايرة كلها في الدلالة، وإن استوت من طريق الإعراب، فإن الأولَ العاري عن التأكيد إنما يفيد الخالي الذهن، والثاني المؤكد بـ«إن» يفيد المتردد، والثالث يفيد المنكير فهي مختلفة. وكذلك تقول: «جاءني الرجلُ»، ثم تقول مكانه بعينه «جاءني رجلٌ» إذا قصدت بذلك التنكير تعظيمه، و«أنه رجلٌ لا يعادله أحدٌ من الرجال».

ثم الجملةُ الإسنادية تكون خبرية: وهي التي لها خارج تطابقه أو لا.

وإنشائية: وهي التي لا خارج لها كالطلب وأنواعه.

ثم قد يتعين ترك العاطف بين الجملتين إذا كان للثانية محل من الإعراب: فينزل بذلك منزلة التابع المفرد نعتاً وتوكيداً وبدلاً بلا عطف، أو يتعين العطف إذا لم يكن للثانية محل من الإعراب.

ثم يقتضي المحل الإطناب والإيجاز فيورد الكلام عليهما .
ثم قد يدل باللفظ ولا يراد منطوقه ويراد لازمه إن كان مفرداً كما تقول : زيد أسد ،
فلا تريد حقيقة الأسد لمنطوقه ، وإنما تريد شجاعته اللازمة ، وتسندها إلى زيد ، وتسمى
هذه استعارة .

وقد تريد باللفظ المركب الدلالة على ملزومه ، كما تقول : زيد كثير الرماد ، وتريد ما
لزم ذلك عنه من الجود وقوى الضيف ، لأن كثرة الرماد ناشئة عنها ، في دالة عليهما .
وهذه كلها دلالة زائدة على دلالة الألفاظ من المفرد والمركب ، وإنما هي هيئات وأحوال
الواقعات جعلت للدلالة عليها أحوال وهيئات في الألفاظ كل بحسب ما يقتضيه مقامه ،
فاشتمل هذا العلم المسمى بالبيان على البحث عن هذه الدلالة التي هي للهيئات والأحوال
والمقامات ، وجعل على ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : يبحث فيه عن هذه الهيئات والأحوال التي تطابق باللفظ جميع
مقتضيات الحال ويسمى «علم البلاغة» .

والصنف الثاني : يبحث فيه عن الدلالة على اللازم اللفظي وملزومه ، وهي الاستعارة
والكناية ، ويسمى «علم البيان» .

وأخفوا بها صنفاً ثالثاً : وهو النظر في تزين الكلام وتحسينه بنوع من التتميق إما
بسجع يفصله أو تجنيس . يشابه بين ألفاظه ، أو ترصيع يقطع ، أو تورية عن المعنى
المقصود بإيهام معنى أخفى منه ، لاشتراك اللفظ بينها وأمثال ذلك ، ويسمى عندهم
«علم البديع» .

وأطلق على الأصناف الثلاثة عند المحدثين اسم البيان ، وهو اسم الصنف الثاني ؛
لأن الأقدمين أول من تكلموا فيها ، ثم تلاحقت مسائل الفن واحدة بعد أخرى وكتب
فيها جعفر بن يحيى والجاحظ وقدامة وأمثالهم إملاءات غير وافية فيها .

ثم لم تزل مسائل الفن تكمل شيئاً فشيئاً إلى أن محص السكاكي زبدته وهذب مسائله ،
ورتب أبوابه على نحو ما ذكرناه آنفاً من الترتيب ، وألف كتابه المسمى بالفتاح في النحو
والتصريف والبيان ، فجعل هذا الفن من بعض أجزائه . وأخذ المتأخرون من كتابه ،
ولخصوا منه أمهات في المتداولة لهذا العهد كما فعله السكاكي في كتاب التبيان وابن مالك في
كتاب المصباح وجلال الدين القزويني في كتاب الإيضاح والتلخيص ، وهو أصغر حجماً
من الإيضاح والعناية به لهذا العهد عند أهل المشرق في الشرح والتعليم منه أكثر من غيره .

وبالجملة فالمشاركة على هذا الفن أقوم من المغاربة وسببه والله أعلم أنه كمال في العلوم اللسانية والصنائع الكمالية توجد في وفور العمران، والمشرق أوفر عمراناً من المغرب كما ذكرناه، أو نقول لعناية العجم وهم معظم أهل المشرق كتفسير الزمخشري، وهو كله مبني على هذا الفن وهو أصله. وإنما اختص بأهل المغرب من أصنافه علم البدء خاصة، وجعلوه من جملة علوم الأدب الشعرية، وفرغوا له ألقاباً وعدوا أبواباً ونوعوا أنواعاً. وزعموا أنهم أحصوها من لسان العرب، وإنما حملهم على ذلك الولوع بتزيين الألفاظ، والعلم البديع سهل المأخذ. وصعبت عليهم مأخذ البلاغة والبيان لدقة أنظارهما، وغموض معانيهما فتجافوا عنها. ومن ألف في البدء من أهل أفريقية ابن رشيق وكتاب العمدة له مشهور. وجرى كثير من أهل أفريقية والأندلس على منحاها.

واعلم أن ثمرة هذا الفن إنما هي في فهم الإعجاز من القرآن؛ لأن إعجازه في وفاء الدلالة منه بجميع مقتضيات الأحوال منطوقة ومفهومة، وهي أعلى مراتب الكمال مع الكلام فيها يختص بالألفاظ في انتقائها وجودة رصفها وتركيبها. وهذا هو الإعجاز الذي تقصر الأفهام عن إدراكه. وإنما يدرك بغض الشيء منه من كان له ذوق بمخالطة اللسان العربي، وحصول ملكته فيدرك من إعجازه على قدر ذوقه.

فلهذا كانت مدارك العرب الذين سمعوه من مبلغه أعلى مقاماً في ذلك؛ لأنهم فرسان الكلام، وجهابذته والدوق عندهم موجود بأوفر ما يكون وأصح، وأحوج ما يكون إلى هذا الفن المفسرون، وأكثر تفاسير المتقدمين غفل عنه حتى ظهر جارا لله الزمخشري، ووضع كتابه في التفسير، وتبع آي القرآن بأحكام هذا الفن بما يبدي البعض من إعجازه، فانفرد بهذا الفصل على جميع التفاسير لولا أنه يؤيد عقائد أهل البدع عند اقتباسها من القرآن بوجوه البلاغة. ولأجل هذا يتحاماه كثير من أهل السنة مع وفور بضاعته من البلاغة. فمن أحكم عقائد السنة وشارك في هذا الفن بعض المشاركة حتى يقتدر على الرد عليه من جنس كلامه أو يعلم أنه بدعة فيعرض عنها، ولا تضر في معتقده فإنه يتعين عليه النظر في هذا الكتاب للظفر بشيء من الإعجاز مع السلامة من البدع والأهواء. والله الهادي من يشاء إلى سواء السبيل¹.

1 انظر: «مقدمة ابن خلدون» ص 445-447.

مبادئ علم البلاغة

مبادئ علم المعاني

أما حده على ما في التلخيص¹ : فهو علمٌ يُعرَفُ بِهِ أحوالُ اللَّفْظِ العَرَبِيِّ الَّتِي بِهَا يُطَابِقُ اللَّفْظُ مُقْتَضَى الْحَالِ².

قال في المطول : بعد قوله : «علم» أي : ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية . ويقال لها : الصناعة أيضاً .

بيان ذلك : إن واضع هذا الفن - مثلاً - وضع عدة أصول مستنبطة من تراكيب البلغاء ، تحصل من إدراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والإلتفات إليها ، وتفصيلها متى أريد وهي العلم ؛ ولذا قالوا : وجه الشبه بين العلم والحياة كونها جهتي إدراك ، ألا ترى أنك إذا قلت : «فلان يعلم النحو» لا تريد أن : جميع مسائله حاضرة عنده في ذهنه ، بل تريد أن : له حالة بسيطة إجمالية ، هي مبدأ لتفاصيل مسائله ، بها يتمكن من استحضارها . ويجوز أن تريد بالعلم نفس الأصول والقواعد ؛ لأنه كثيراً ما يطلق عليها³ . انتهى .

فقوله : «يقتدر بها» أي : العلم يطلق على الملكة المخصوصة الموصوفة بهذه الصفة لا أنه معتبر في مفهومه حتى يرد أنه يلزم التكرار في توصيفه بقوله : يعرف به .

والمراد بالإدراكات الجزئية : الإدراكات المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة من المسائل ، ونص عليه في التلويح⁴ .

1 «تلخيص المفتاح في المعاني والبيان» للشيخ الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الشافعي المعروف بخطيب دمشق المتوفى سنة 739 هـ ، وهو متن مشهور . ذكر أن القسم الثالث من «مفتاح العلوم» أعظم ما صنف في علم البلاغة نفعاً ، ولكن كان غير مصون عن الحشو والتطويل . فصنف هذا «التلخيص» متضمناً ما فيه من القواعد ، ورتب ترتيباً أقرب تناولاً من ترتيبه ، وأضاف إلى ذلك فوائد من عنده ، وهو على مقدمة وثلاثة فصول . انظر كشف الظنون 1 / 473 - 479 .

2 «التلخيص» ص 19 .

3 «المطول» ص 166 .

4 «تنقيح الأصول» للفاضل العلامة صدر الشريعة عبيد الله بن محمد المحجوب البخاري الحنفي المتوفى سنة 747 هـ ، سبع وأربعين وسبعائة . وهو متن لطيف مشهور . ذكر فيه : أنه لما كان فحول العلماء مكين على

وقوله: «مستنبطة إلى آخره» ففي حال الاستنباط يكون في مرتبة العقل بالملكة، وله التمكن من الاستحضار، فإذا مارس المسائل المستنبطة، والتفت إليها مرة بعد أخرى تمكن من استحضارها، وحصلت له مرتبة العقل بالفعل يصير عالماً لعلم المعاني بهذا المعنى.

وقوله: «بها يتمكن من استحضارها» إشارة إلى أن المعتبر في العلم بمعنى الملكة هو ملكة الاستحضار الحاصلة بعد تكرار المشاهدة، والتمكن من استحضارها ما بقي ليس بمعتبر فيه؛ لأن هذه الملكة مرتبة العقل بالفعل المتأخرة عن ملكة الاستحضار، ولو اعتبر فيها التمكن على استحصال ما بقي لزادت المراتب على الأربع، ولأن العلم الذي مسائله محصورة مثل كلام المتقدمين، لا يتحقق فيه التمكن من استحصال ما بقي.

وقوله: «وتفصيلها» أي: العلم بها مفصلة مسألة مسألة.

وقوله: «ولذا» أي لكون العلم هو الملكة لا الإدراك ولا المسائل.

وقوله: «جهتي إدراك» فإن جهة الإدراك وسببه هي الملكة لا الإدراك؛ إذ الشيء لا يكون سبباً لنفسه ولا المسائل؛ لأنها متعلق الإدراك لا سببه.

وقوله: «ألا ترى إلى آخره» استنبهاداً آخر على أن العلم هو الملكة.

وقوله: «فلان يعلم النحو إلى آخره» مآله أن يعلم عنده علم أي ملكة النحو، أي مسائله؛ إذ لو أريد الإدراك لتعذر إدراك الجميع، ولو أريد القواعد لتعذر أيضاً حصول الجميع.

وقوله: «ولأنه كثيراً ما إلى آخره» أشار به إلى أن إطلاقه بمعنى الملكة أكثر في العرف

مباحث كتاب فخر الإسلام البزدوي، ووجد بعضهم طاعنين على ظواهر ألفاظه أراد تنقيح، وحاول تبين مراده وتقسيمه على قواعد المعقول مورداً فيه زبدة مباحث الحصول وأصول ابن الحاجب مع تعقيدات بديعة وتدقيقات غامضة منيعة، قلما توجد في الكتب سائناً فيه مسلك الضبط والإيجاز، عرف أصول الفقه أولاً، ثم قسمه إلى قسمين: الأول في الأدلة الشرعية، وهي أربعة أركان: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والثاني إلى آخر الكتاب. ولما سوده سارع بعض أصحابه إلى انتساخه وانتشر النسخ، ثم لما وقع فيه قليل من المحر والإثبات صنف شرحاً لطيفاً عمروجاً، وكتب فيه عبارة المتن على النمط الذي تقرر ولما تم مشتملاً على تعريفات وترتيب أنيق لم يسبقه إلى مثله أحد، ساء التوضيح في حل غوامض التنقيح، ولما كان هذا الشرح كالمثنى علوقاً عليه شروحاً وحواشي أعظمها وأولها شرح العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي المتوفى سنة 792 هـ، الثنتين وتسعين وسبع مائة وهو شرح بالقول. كشف الظنون 1/496-499.

وقال عبد الفتاح أبو غدة في تحقيق إقامة الحجة ص 16-18: والحق أنه (سعد الدين التفتازاني) حنفي المذهب، فقد ولي قضاء الحنفية، وله في الفقه الحنفي تأليف.

من إطلاقه على الأصول كما صرح به في التلويح، فحمل اللفظ عليه أولاً، ولذا قال: ويجوز وأيضاً حمله على القواعد يجوز إلى تقدير مضاف في قوله «يعرف به» أي يعلمه، وأيضاً هو لا يصير سبباً للمعرفة إلا بعد حصول الملكة، فسيبته بعيدة بالنسبة إلى الملكة، ومن هذا ظهر وجه عدم حمله على الإدراك أيضاً.

قال السيد قدس سره¹: إذا أريد بالعلم الملكة، أو نفس القواعد لم يحتاج إلى تقدير متعلق للعلم، لكن إن أريد به الإدراك، فلا بد من تقديره؛ لأن الإضافة إلى المتعلق مأخوذة في العلم بمعنى الإدراك؛ لأنه صفة ذات تعلق، أو نفس التعلق، أو حصول صورة الشيء.

والتفصيل: أن المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الإدراك، ولهذا المعنى متعلق هو المعلوم، وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة إليه في البقاء هو الملكة، وقد أطلق لفظ العلم على كل منهما إما حقيقة عرفية، أو اصطلاحية، أو مجازاً مشهوراً. وقد اختار الشارح حمله على أحد هذين المعنيين، وحمله على الإدراك جائزاً أيضاً، والتخصيص بالتصديق يحصل من تقدير المتعلق، أو من التوصيف بقوله: «يعرف إلى آخره»، فإن المعرفة مسببة للتصديق، انتهى بزيادة.

وجرى في التعريف على استعمال المعرفة في إدراك الجزئيات، ولذا قال: «يعرف» دون «يعلم»، فكأنه قال: هو علم يستنبط منه إدراكات هي معرفة كل فرد من جزئيات الأحوال المذكورة بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم لا أنها تحصل جملة بالفعل؛ لأن وجود ما لا نهاية له محال كذا في «المطول»².

وقوله: «بمعنى أن أي فرد إلى آخره» أي المراد من المعرفة المعرفة بالقوة القريبة من الفعل لا المعرفة بالفعل.

وقوله: «أمكننا إلى آخره» بمعنى أن كل فرد ورد عليه عرفه، فيحدث له إمكان معرفة أي فرد يوجد.

وقوله: «لأن وجود ما لا نهاية له» أي ما لا ينقطع، وهو أحوال اللفظ العربي؛ لأن

1 الجرجاني (740-816 هـ / 1340-1413 م) علي بن محمد بن علي، المعروف بالشراف الجرجاني: فيلسوف من كبار العلماء بالعربية. له نحو خمسين مصنفاً، منها «الحواشي على المطول للتفتازاني». الأعلام 7/5.

2 المطول ص 166-167.

اللفظ العربي لا انقطاع له لتحقيقه في الدار الآخرة أيضاً.

والمراد بأحوال اللفظ العربي الأمور العارضة له من التقديم، والتأخير، والتعريف، والتذكير، وغير ذلك.

ووصف الأحوال بقوله: «التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال» احترازاً عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة، كالإعلال والإدغام والرفع والنصب، وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى؛ إذ يتوقف عليه صحة اللفظ وفصاحته، وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوها مما يكون بعد رعاية المطابقة، وهو قرينة خفية على أن المراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث أنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال؛ إذ لو لا اعتبار هذه الحثية لزم أن يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الأحوال بأن يتصور معنى التعريف، والتذكير، والتقديم، والتأخير مثلاً، وهذا أوضح لزوماً وفساداً، وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف؛ لأن كون اللفظ حقيقة، أو مجازاً، أو كناية مثلاً، وإن كانت أحوالاً لللفظ قد يقتضيها الحال، لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال؛ إذ ليس فيه أن الحال الفلاني يقتضي إيراد تشبيه، أو استعارة، أو كناية، أو نحو ذلك كذا في «المطول»¹.

وقوله: «قرينة خفية» يخطر بالبال أن وجه كون التوصيف بالموصول المذكور مشعراً بقيد الحثية ما ذكره الشيخ من أن النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه إلى ذلك القيد، كذا الإثبات.

وجملة الأمر: أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات الشيء للشيء، أو نفيه عنه إلا وهو الغرض الخاص المقصود من الكلام، وهذا مما لا سبيل إلى الشك فيه. انتهى.

فإنه بمقتضى هذا الكلام يكون المقصود من قوله «يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال»: هو معرفة الأحوال بحيث يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وهو معنى اعتبار الحثية، وإنما كانت القرينة خفية؛ لأنه قد يقصد من الكلام الذي فيه تقييد مجرد إثبات شيء شيء أو نفيه عنه، ويكون التقييد للتوضيح، ولأن ذلك إنما هو في المقامات الخطابية في نظر البلغاء لا في مقام التعريف.

وأما ما قيل: إن التعليق بالمشتق يشعر بالعلية ففيه أن التعليق بالوصف الصالح للعلية

1 المطول ص 167-168.

يشعر بالعلية ، وفيما نحن فيه ليس كذلك ، وإن الحيشة المعتبرة تقيدية لا تعليلية . انتهى كلام عبد الحكيم .

قال في المطول : «فإن قلت : إذا كان أحوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك ، وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال ، كما يفصح عنه لفظ «المفتاح»¹ حيث يقول : الحالة المقتضية للتأكيد ، أو الذكر ، أو الحذف إلى غير ذلك ، فكيف يصح قوله : الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، - فإنه يقتضي أن يكون سبب المطابقة مغايراً للمطابق والمطابق وعلى ما ذكرتم يلزم اتحاد سبب المطابقة مع المطابق - وليس مقتضى الحال إلا تلك الأحوال بعينها ؟

قلت : قد تسامحوا في القول بأن مقتضى الحال هو التأكيد ، أو الذكر ، أو الحذف ونحو ذلك ، بناء على أنها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال ، وإلا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد ، وكلام يذكر فيه المسند إليه أو يحذف ، وعلى هذا القياس .

ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئياً من جزئيات ذلك الكلام ، ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلاً بصدق على : «إن زيداً قائم» أنه كلام مؤكد ، وعلى «زيد قائم» أنه كلام ذكر فيه المسند إليه ، وعلى قولنا : «الهلل والله» إنه كلام حذف فيه المسند إليه فظاهر أن تلك الأحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم . وأحوال الإسناد أيضاً من أحوال اللفظ العربي ، باعتبار أن كون الجملة مؤكدة أو غير مؤكدة اعتبار راجع إليها ، وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد إصطلاح ؛ «لأن هذه الصناعة إنما وضعت لمعرفة أحوال اللفظ العربي»² .

فليس للاحتراز عن العجمي ؛ إذ يعرف بها أحواله أيضاً ، بل لمجرد اصطلاحهم على تدوين العلم لذلك لما أن المقصود الأصلي معرفة إعجاز القرآن . انتهى بزيادة .

وقوله : «أحوال الإسناد إلى آخره» دفع لما يتوهم من أن أحوال الإسناد من التأكيد وعدمه والمجاز والحقيقة العقلين ليست من أحوال اللفظ مع أنه يبحث عنها في هذا

1 «مفتاح العلوم» للعلامة سراج الدين أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي المتوفى سنة (626هـ) ست وعشرين وستمائة . كشف الظنون 2/ 1762-1768 .

2 المطول ص 168 .

العلم .

ثم قال في المطول : «والأوضح في تعريف علم المعاني أنه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال»¹ .

قال السيد قدس سره : «وإنها كان أوضح لاستغنائها عن القرينة الخفية على اعتبار الحشية ؛ إذ قد صرح فيه بما هو المقصود بخلاف تعريف المصنف» .

وموضوعه : اللفظ العربي من حيث إفادته المعاني الثواني ؛ إذ يبحث فيه عن الأحوال العارضة للفظ من حيث هذه الإفادة كالذكر والحذف والتقديم والتأخير والتعريف والتكبير إلى غير ذلك .

والمراد بالمعاني الثواني : الأغراض التي يصاغ لها الكلام كدفع الإنكار ونحوه مما تدخل عليه اللام في نحو قولهم : أما تقديم المسند إليه مثلاً فلكذا .

فإن قلت : أحوال اللفظ العربي التي يبحث عنها في هذا الفن ليست من أعراضه الذاتية المصطلح عليها ، وهي ما يلحق الشيء لذاته ، أو لجزئه الأعم ، أو الأخص ، أو الخارج المساوي على ما تقدم . وهذه الأحوال ليست كذلك ، بل هي أمور لفظية مقارنة لللفظ العربي ؛ لأن التأكيد عبارة عن اللفظ المفيد للثبوتية ، وليس عرضاً فضلاً عن كونه ذاتياً ، وعلى تسليم كونها أعراضاً بناء على أنها أمور معنوية ، وهو التحقيق فهي من الأعراض الغريبة ؛ لأنها لاحقة لللفظ العربي بواسطة أنه لفظ لوجودها في غير العربي ؟

قلت : رعاية كون أحوال الموضوع للعلم أعراضاً ذاتية ونحوه ككون التعريف مساوياً للمعرف إنما هي في علوم الحكماء كالمنطق . وأما الفنون الأدبية التي منها هذا العلم فلا يظهر فيها ذلك ؛ لأن الفن الأدبي عبارة عن عدة قواعد موضوعة مصطلح عليها لبيان أحوال متعلقة بأمر واحد في الجملة كالنحو ، فإنه عبارة عن قواعد يحصل بها بيان أحوال الكلمات من الإعراب والبناء سواء كانت تلك الأحوال ذاتية أو عرضية على أنه يصح اعتبار كونها أعراضاً ذاتية كأن يراد بالتأكيد كون اللفظ مذكوراً فيه ما يدل على تقرير النسبة كأن ، فلا تكون أعم من الموضوع . انتهى . وهو حسن لكن قوله «بواسطة أنه لفظ إلى آخره» فيه أن اللفظ جزء أعم للكلام . وقد قدم أن اللاحق بواسطة الجزء الأعم من الأعراض الذاتية .

ثم قال فإن قلت : إن الإسناد من أجزاء الكلام العربي الذي هو موضوع الفن ، وقد وقع موضوعاً لمسائل الفن كما في قوله فيما سيأتي .

«الإسناد منه حقيقة إلى آخره» وموضوع مسائل الفن إما موضوع الفن ، أو نوع منه ، أو عرض ذاتي له ، أو مركب ولا يكون موضوع المسائل جزءاً من الموضوع ؟
قلت : أحوال الإسناد منخرطة في سلك أحوال الكلام ، فموضوع المسألة في الحقيقة هو الكلام ، لكن باعتبار الإسناد ، هذا وقد صرح الإمام الطوسي بأن موضوع المسألة يجوز أن يكون جزءاً من موضوع الفن كالإسناد ، هنا فلا حاجة لهذا التكلف بالنسبة إليه . انتهى بتصرف وتأمله .

وينحصر المقصود من علم المعاني على ما في التلخيص : «في ثمانية أبواب :

الأول : أحوال الإسناد الخبري .

الثاني : أحوال المسند إليه .

الثالث : أحوال المسند .

الرابع : أحوال متعلقات الفعل .

الخامس : القصر .

السادس : الإنشاء .

السابع : الفصل والوصل .

الثامن : الإيجاز والإطناب والمساواة¹ .

وإنما انحصر في هذه الأبواب الثمانية ؛ لأن الكلام إما خبر أو إنشاء ؛ لأنه إن كان لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه فخير ، وإلا فإ إنشاء ، والخبر لا بد له من مسند ومسند إليه وإسناد ، فلا بد لبيان الأحوال المختصة بكل واحد من هذه الأربعة من باب على حدة ، فحصل لها أبواب أربعة ، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً أو ما في معناه ، فلا بد لبيان أحواله من باب خامس تمييزاً بين الفضلة والعمدة التي هي المسند والمسند إليه ، وكل من الإسناد والتعلق إما تقصر أو بغيره ، فلا بد للقصر من باب سادس لعدم اختصاصه بشيء مما ذكر ، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها ، أو غير معطوفة ، فلا بد من باب سابع ؛ لأنه حال الكلام بالقياس إلى كلام آخر ، وما سبق أحوال لها نفسها

1 «التلخيص» ص 19 .

والكلام البليغ إما زائد على أمل المراد لفائدة أو غير زائد، إما باعتبار ذاته أو باعتبار مفرد من مفرداته، فلا اختصاص له بشيء عما ذكر، فلا بد له من باب ثامن. وإنها كان المنحصر في الأبواب الثانية هو المقصود من الفن لا جميعه؛ لأن منه التعريف وبيان الانحصار والتنبيه والتعريف من مقدمات الشروع. وكذا الانحصار إذا توقف عليهما الشروع على زيادة البصيرة. وأما التنبيه فانساق إليه الكلام في بيان الانحصار.

وأما المقدمة التي بدأ بها صاحب التلخيص فليست مختصة بعلم من العلوم الثلاثة المبينة فيه، بل هي عامة لها؛ إذ بين في آخرها غاية كل منها، وإذ علمت أن هذا الفن باحث عن الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، فنذكر من كل باب من الأبواب الثمانية نبذة يسيرة تقرب بعض مباحثه، فنقول:

أحوال الإسناد الخبري

الإسناد: ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد أن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو متف عن.

وأحواله المذكورة هنا أربعة:

1- التوكيد.

2- وتركه.

3- والحقيقة العقلية.

4- والمجاز العقلي.

وهذا بناء على عد الحقيقة والمجاز العقليين من مباحث علم المعاني، والذي حققه في المطول أنهما من مباحث البيان¹؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنه يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحثية، فلا يكون داخلاً في علم المعاني، وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضاً من أحوال المسند إليه والمسند.

والمراد بالضم الأثر الناشئ عنه، وهو الانضمام؛ لأنه الذي يتصف به اللفظ.

1 «المطول» ص 193.

والمراد أيضاً: لازمه، وهو النسبة الكلامية.

وقوله في التعريف: «إلى أخرى أي أو ما يجري مجراها» والخاص أن الصور أربعة إما أن يكون المسند والمسند إليه مفردين نحو: «زيد قائم»، أو جملتين نحو: «زيد قائم» يجب توكيده إذا أُلقي إلى المنكر، أو المسند إليه مفرد، والمسند جملة نحو: «زيد ضرب عمراً»، أو بالعكس، نحو: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة».

فتلخص أن الأحوال التي تعترى الإسناد الخبري التأكيد وعدمه، فالتوكيد إن أُلقي الكلام إلى شاك، أو منكر، وهو مستحسن في الأول، واجب في الثاني على قدر إنكار المخاطب، وعدم التوكيد عند خلو ذهنه. وهذا يؤول إلى قولنا: كل كلام أُلقي إلى الشاك يؤكد استحساناً، وكل كلام أُلقي إلى المنكر يؤكد وجوباً بقدر إنكاره، وكل كلام أُلقي إلى خالي الذهن لا يؤكد.

ونخرج من هذه القواعد الكلية مسائل جزئية. فإذا أردت أن تصدق بمسألة جزئية من مصدقات هذه القواعد الكلية أخذت جزئياً من جزئيات موضوع القاعدة، وحملت عليه موضوعها، وجعلته صغرى لهذه القاعدة بأن تقول مشيراً إلى كلام جزئي خاص: هذا كلام ملقى إلى منكر، وكل كلام ملقى إلى منكر يؤكد وجوباً، فهذا الكلام الجزئي يؤكد وجوباً، وهكذا تفعل بالباقي.

أحوال المسند إليه

أعني الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه كحذفه وذكره، وتعريفه وتنكيره، وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة إليه لذاته، لا بواسطة الحكم، أو المسند مثلاً¹. انتهى نص المطول.

وقوله: «لذاته» متعلق بالراجعة بتضمن معنى العروض، أي الراجعة إليه، أي العارضة لذلك بأن لا يكون لها واسطة في العروض، ولذا عطف قوله «لا بواسطة الحكم أو المسند»، فلا ينافي كونها عارضة لذاته كونها عارضة لأجل كونه مسنداً إليه، فإنه و حطة في الثبوت.

1 «المطول» ص 211.

ومن هذا ظهر أن قيد الحيثية للتقييد، أي العارضة لذات المسند إليه حال كونه موصوفاً بكونه مسنداً إليه ، فلا ينافي كونها أعم لا للتعليل .

فلا يرد ما توهم من أن أحوال المسند إليه من حيث إنه مسند إليه لا توجد في غيره ، وقلما توجد حال تختص به على أن المبحوث عنه في الباب حذف المسند إليه وذكره وتعريفه وتنكيره إلى غير ذلك لا مطلق الحذف والذكر مثلاً ، فيكون مختصاً به . انتهى كلام عبد الحكيم .

وانما قدمت أحوال المسند إليه على أحوال المسند ؛ لأن المسند إليه هو الركن الأعظم ؛ لأنه عبارة عن الذات والمسند كالوصف له ، والذات أقوى في الثبوت من الوصف ، ومن الأحوال التي تعتريه الحذف والذكر والتقديم والتأخير .

فالحذف يكون لدواع كثيرة :

منها : الاحتراز عن العبث ظاهراً للدلالة القرينة عليه كقوله :

قَالَ لِي : كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ : عَلِيلٌ

لم يقل : أنا عليل للاحتراز المذكور .

ومنها : اختيار تنبہ السامع عند القرينة .

ومنها : إيهام صونه على لسان المتكلم تعظيماً له .

والذكر : يأتي لدواع :

منها : أنه الأصل ، ولا داعي للعدول عنه .

ومنها : إظهار تعظيمه نحو : أمير المؤمنين حاضر .

ومنها : التبرك بذكره نحو النبي ﷺ قاتل هذا القول .

وتقديمه : يأتي لدواع :

منها : تعجيل المسرة نحو : سعد في دارك ، وإيهام أنه لا يزول عن خاطر .

وتأخيره : لاقتضاء المقام تقديم المسند .

أحوال المسند

هي كثيرة :

منها : تركه ، وذكره ، وتخصيصه ، وتقديمه ، وتأخيره .

أما تركه فلما مر في حذف المسند إليه من الاحتراز عن العبث ظاهراً لوجود القرينة

كـ «زيد منطلق وعمرو» .

وأما ذكره فكذلك أي لكونه الأصل إلى آخره، وللاحتياط لضعف التعويل على القرينة مثل: ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾¹.

وأما تخصيصه بالإضافة: نحو «زيد غلام رجل»، أو الوصف نحو «زيد رجل عالم» فلكون الفائدة آتم؛ لأن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة.

وأما تقديمه فيأتي للتنبية من أول الأمر على أنه خبر لا نعت؛ لأن النعت لا يتقدم على المنعوت نحو:

لَهُ هِمَمٌ لَا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهَمَّتُهُ الصُّغُرَى أَجَلٌ مِنَ الدَّهْرِ
حيث لم يقل همم له.

وأما تأخير: فلكون ذكر المسند إليه أهم.

أحوال متعلقات الفعل

كحذف المفعول وتقديمه على الفعل، وتقديم بعض المعمولات على بعض، وأفردها بباب لما تقدم في الحصر، واختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة.

ومن مسائله: قوله: «وأما حذف» أي المفعول به فلدفع توهم إرادة غير المراد ابتداء إلى آخره، فإنه في قوة كل كلام حذف فيه المفعول به، فلدفع توهم إرادة غير المراد إلى آخره.

ومنها: قوله: وتقديم بعض معمولاته على بعض؛ لأن أصله التقديم، ولا مقتضى للعدول عنه كالفاعل على المفعول، والمفعول الأول في باب أعطى، فإنه في قوة بعض المعمولات يقدم على بعض؛ لأن أصله التقديم، وعلى هذا القياس.

القصر

هو اصطلاحاً: تخصيص شيء بشيء بطريق معهود.

والقصر في الحقيقة: صفة للنسبة سواء كانت إسنادية، أو تعليلية، ففي «ما ضرب زيد إلا عمراً» قصر لوقوع ضرب زيد، أعني المضروبة على عمرو.

وما قيل : إنه من قصر الفعل على المفعول فمن قبيل التجوز ، والمراد قصر نسبة ضارية زيد من حيث الوقوع على عمرو ، فيكون من قصر الصفة على الموصوف .
وينقسم إلى حقيقي وغيره :

فالحقيقي : هو الذي يكون فيه الاختصاص بحسب الحقيقة حقيقة أو ادعاء .
فالأول : نحو : «لا معبود بحق إلا الله» .

والثاني : نحو «لا كريم إلا محمد» ، ويسمى إضافياً ، وهو الذي يكون الاختصاص فيه بالنسبة لشيء معين آخر ، لا بالنسبة لجميع ما عداه نحو : «وما محمد إلا رسول» ، أي لا يتجاوز الرسالة إلى التبرئ من الموت ، فلا يتنافى أنه متصف بالإنسانية والصحة وغيرهما .

والفرق بين الحقيقي والإضافي : ظاهر .

وبين الحقيقي حقيقة وادعاء : الثاني مبني على المبالغة فيه بفرض أن ما عدا المقصور عليه معدوم ، والأول منظور فيه إلى الحقيقة ونفس الأمر .

وبين الحقيقي ادعاء وإضافي : أن الأول لا بد فيه من الفرض المتقدم بخلاف الإضافي ، فإنه خال من ذلك ، والملاحظ فيه نفي بعض ما عدا المقصور عليه لا جميعه ، وإن كان مشتركين بحسب الواقع في وجود بعض ما عدا المقصور عليه .
وكل منها قصر موصوف على صفة ، أو صفة على موصوف .

والمراد بالصفة : الصفة المعنوية لا النعت النحوي .

والأول : من الحقيقي نحو «ما زيد إلا كاتب» إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها ، ولا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء ؛ إذ ما من متصور إلا وله صفات يتعذر إحاطة المتكلم بها ، فكيف يصح قصره على صفة ، ونفي ما عداه بالكلية ، بل نقول : إن هذا النوع من القصر مفض إلى المحال ؛ لأن للصفة المنفية نقيضاً قطعاً ، وهو أيضاً من الصفات ، فإذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلاً ، إذا قلت : «ما زيد إلا كاتب» على معنى أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال ، اللهم إلا أن يراد بالصفات الوجودية .

والثاني : منه كثير ، وقد يقصد به المبالغة لعدم الإعداد بغير الموصوف المذكور ، فيكون قصراً حقيقياً أو ادعائياً ، نحو : «ما عالم إلا زيد» .

وغير الحقيقي بقسميه يكون :

- 1 - قصر أفراد : إذا اعتقد المخاطب نحو : «ما زيد إلا كاتب ، وما كاتب إلا زيد» .
- 2 - وقصر قلب : نحو : «ما زيد إلا قائم ، وما شاعر إلا زيد» لمن اعتقد عكس ذلك .
- 3 - وقصر تعيين : لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب بأن تساوي عنده الوصفان في الاتصاف بأحدهما في القصر الموصوف على الصفة ، نحو : «ما زيد إلا قائم» ، لمن يعتقد اتصافه بالقيام ، أو القعود من غير علم بالتعيين ، أو تساوي عنده موصوفان في الاتصاف بصفة ، أي يعتقد أن أحدهما موصوف بها من غير علم بتعيين نحو : «ما شاعر إلا زيد» لمن يعتقد أن الشاعر إما زيد أو عمرو من غير أن يعلمه على التعيين .

الإنشاء

يطلق على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه .
ويطلق على فعل المتكلم ، أعني إلقاء الكلام الإنشائي .
وينقسم الإنشاء بالمعنى الثاني إلى طلب وغيره ، وتعرض ههنا إلى الأول منها فنقول :
أنواعه كثيرة ، وهي على ما ذكره صاحب التلخيص خمسة :

- 1 - التمني .
- 2 - والأمر .
- 3 - والنهي .
- 4 - والاستفهام .
- 5 - والنداء ؛ لأنه إما أن يقتضي كون مطلوبه ممكناً أو لا ، الثاني التمني ، والأول إن كان المطلوب حصول أمر في ذهن الطالب فهو الاستفهام ، وإن كان المطلوب به حصول أمر في الخارج ، فإن كان الأمر انتفاء فعل فهو النهي ، وإن كان ثبوته بأحد حروف النداء فهو النداء ، وإلا فهو الأمر .

والفاظ التمني ثلاثة :

- 1 - «ليت» : وهي الأصل فيه .
- 2 - و«هل» ويعدل إليها لإبراز التمني في صورة الممكن لكيال العناية به .
- 3 - و«لو» ويعدل إليها لجعل ما لا طمع فيه بمنزلة الواقع .

وصيغ الأمر ثلاثة :

1- المضارع المقرون باللام .

2- وفعل الأمر .

3- واسم فعله .

وللنهي صيغة واحدة :

وهي لا الناهية الداخلة على المضارع .

وأدوات النداء مشهورة .

وصيغ الاستفهام إحدى عشرة :

1- الهمزة .

2- وهل .

3- وما .

4- ومن .

5- وأي .

6- وكيف .

7- وكم .

8- وأنى .

9- وأين .

10- ومتى .

11- وأيان .

وتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يطلب به التصور تارة والتصديق تارة أخرى وهي «الهمزة» ، ويجب فيها

أن يليها المسؤول عنه .

ثانيها : ما يطلب به التصديق فقط وهو «هل» ، وتخلص المضارع للاستقبال ، وذلك

لقوة اختصاصها بالفعل لفظاً أو تقديرأ .

ثالثها : ما يطلب به التصور فقط ، وهي الباقية .

تنبيه : «الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة¹ فليعتبره² الناظر

1 يعني أحوال الإسناد والمسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر .

2 أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الإنشاء والخبر .

المتأمل في الاعتبارات ولطائف العبارات .

فإن الإسناد الإنشائي أيضاً إما مؤكد أو غير مؤكد .

وكذا المسند إليه فيه إما مذكور أو محذوف مقدم أو مؤخر ، معرف أو منكر إلى غير ذلك .

وكذلك المسند إما اسم أو فعل مطلق أو مقيد بمفعول أو بشرط أو غيره .

والمتعلقات إما متقدمة أو متأخرة مذكورة أو محذوفة .

وإسناده وتعلقه أيضاً إما بقصر أو بغير قصر ، والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر ، ولا يخفى عليك اعتباره بعد الإحاطة بها سبق¹ . انتهى كلام المطول .

قوله : «فإن الإسناد الإنشائي إلى آخره» ولا يجري فيه الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر في التأكيد وتركه من جعل المنكر كغير المنكر وبالعكس ، وتنزيل العالم منزلة الجاهل وبالعكس . انتهى كلام عبد الحكيم .

وجعله تنزيل العالم منزلة الجاهل من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، جرى فيه على ما ذهب إليه السكاكي ، وهو مخالف لما سبق له أول أحوال الإسناد الخبري في مقولة ، وقد ينزل المخاطب إلى آخره من أنه ليس منه ، وشنع على السكاكي والسيد قدس سره هناك ، وأيد ما للمصنف والكمال لله وحده ، وفي التجديد على المختصر .

فإن قلت : هذا التنيه هو الذي يتعلق بعلم المعاني ؛ لأنه هو الذي يشير فيه إلى الأحوال التي تراعى لمطابقة الكلام لمقتضى الحال ، وأما جميع ما بسط في هذا الباب مما سوى ذلك ، وكذا في باب القصر فمرجه إلى بيان أصل المعنى في البابين ، وإلى بيان أصل الاستعمال ، وخلا ذلك الأصل ، وذلك وصف للنحو أو اللغة ؟

قلت : قد تقدم مثل هذا البحث مراراً .

وجوابه : أن معرفة أصل الاستعمال المعتبر تتعلق بعلم المعاني من جهة أن ذلك هو الملتزم ، ولا يخرج عنه لعدم الموجب ، وذلك هو فائدة ما ذكر ، ولم يذكره لوضوحه وعلمه من غيره ، وهذا القدر من علم المعاني .

الفصل والوصل

الوصل : هو العطف .

والفصل : عدمه سواء كان بين مفردين أو جملتين بالواو أو غيرها ، لكن المصطلح عليه اختصاصهما بالجمل والوصل بالواو ، ولا يحسن الوصل إلا بين الجمل المناسبة لا المتحدة ولا المتباينة ، وإلا فصل .

فالفصل للاتحاد في ثلاثة مواضع :

1 - كون الثانية بدلاً من الأولى : نحو قوله تعالى : ﴿أَمَدُكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ﴾¹ ، ﴿أَمَدُكُمْ بِأَنْتَعَامٍ وَبَيِّنٍ وَجَنَّاتٍ وَعَيْمُونٍ﴾² .

2 - وكون الثانية بياناً للأولى : نحو : ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ﴾³ .

3 - وكون الثانية مؤكدة للأولى : نحو : ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾⁴ بناء على أن ذلك الكتاب مبتدأ وخبر ، فلا ريب فيه تأكيد له بمنزلة التأكيد المعنوي ، فوزانه وزان نفسه في «جاء زيد نفسه» ، و﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾⁵ بمنزلة التوكيد اللفظي فوزانه زيد الثاني في «جاء زيد زيد» .

والفصل للتباين في ثلاثة مواضع وهي :

1 - أن يختلف الجملتان خبرية وإنشائية لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط نحو : «مات زيد رحمه الله» .

2 - وأن لا يكون بين الجملتين تناسب كقولك لجوهري «زيد قائم» ، ثم تتذكر أن لك خاتماً تريد تقويمه فتقول : «لي خاتم أريد تقويمه» بلا عطف لعدم المناسبة بين الجملتين في المعنى .

3 - وأن لا يكون بينهما تناسب في السياق ، وإن تناسبا في المعنى نحو قوله تعالى : ﴿إِنْ

1 الشعراء : 132 .

2 الشعراء : 133 - 134 .

3 طه : 120 .

4 البقرة : 2 .

5 البقرة : 2 .

الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ^١ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ، فصلت عن ما قبلها مع أن بينهما مناسبة بالتضاد من حيث إنها مينة لحال الكفار ، وتلك لحال المؤمنين ؛ لأن بيان حال المؤمنين منها غير مقصود ، بل ذكر تابعاً لبيان حال الكتاب ، ولا مناسبة بين بيان حال الكتاب وحال الكفار ، والتناسب الذي هو موضع الوصل يكون باتفاق الجملتين في الخبرية والإنشائية ، وهو مع ذلك غير كاف في الوصل ، بل لا بد معه من جهة بها يتجاذبان ، وأمر جامع به يتأخذان ، وذلك الجامع عقلي ، أو وهمي ، أو خيالي .

فالجامع العقلي : أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة كالاتحاد في المسندين ، أو في المسند إليهما ، أو في قيد المسندين ، أو في قيد المسند إليهما ، وكالتماثل بين هذين أو هذين إلى آخره ، وكالتضاد كذلك والاتحاد كون كل من المتقابلين متحداً مع نظيره ، والتماثل أن يكون بين كل منهما وصف له نوع اختصاص بهما كأخوة أو صداقة أو عداوة ، والتضاد كون كل منهما لا يمكنه تعقله بدون الآخر .

والجامع الوهمي : أمر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة كشبه التماثل أو كالتضاد أو شبهه ، فشب التماثل كلو في البياض والصفرة ، فإن الوهم يدركهما كأنهما مثلاً يتبادر أنهما من نوع واحد زيد في أحدهما عارض بخلاف العقل يدرك أن كل نوع داخل تحت جنس اللون .

والتضاد هو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف ، وذلك التضاد إما باعتبار ذات الأمرين كالسود والبياض ، أو باعتبار ما اشتملا عليه كالأسود والأبيض ، فإنها وإن لم يتعاقبا على محل واحد لكونهما جرمين كالغراب والقطن لسكنهما مشتملان على أمرين يتعاقبان على محل واحد ، وهما السود والبياض .

وشبه التضاد نحو السماء والأرض ، فإنها وإن كانا أمرين وجوديين أحدهما في غاية الارتفاع ، وثانيهما في غاية الانحطاط ، لكنهما من الأجناس ، فلا يتواردان على محل واحد ، فليسا ضدّين .

ووجه كون التضاد وشبهه جامعاً وهماً أن الوهم ينزل المتضادين أو شبههما منزلة المتضادين من حيث أنه لا يحضر أحدهما في الذهن إلا ويقارنه الآخر فيه ؛ إذ الضد أقرب خطوراً بالبال عند ذكر ضده بخلاف العقل ، فإنه يتصور كل واحد منهما ذاهلاً

عن الآخر .

والجامع الخيالي : أمر بسببه يقتضي الخيال اجتماع الأمرين في المفكرة بأن يكون بينهما تقارن في الخيال سابق على العطف لكونهما متلازمين في صناعة خاصة ، أو عرف عام كالقدوم والفارة والمشار للنجار والقلم والدواة والقرطاس للكاتب ، وللفقرآن الكريم في هذا الباب اليد البيضاء كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾¹ لما بين المسنين من التضاد ، وبين المسند إليهما من الاتحاد ، وبين القيد من التضاييف .

ومما يزيد الوصل حسناً توافق الجملتين : اسمية أو فعلية ماضوية أو مضارعية ، فلا يخالف إلا لكتبة كالتجدد والثبات في نحو : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ ﴾² أي استوى إحدائكم الدعوة لهم ، واستمرار صمتكم عنها ، ثم ما تجاذبت فيه أسباب الوصل ، وتعاضدت دواعيه ، قد يفصل إما لمانع من تشريك الجملة الثانية مع الأولى ، ويسمى قطعاً ، كما ترى في قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ ﴾³ ، لم يعطف على ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾⁴ مع توافقه خبرية واتحادهما في المسند لتلا يتوهم اشتراكهما في المقولية للمنافقين ولا على جملة ﴿ قَالُوا ﴾ لتلا يتوهم مشاركته له في التقييد بالظرف ؛ لأن استهزاء الله بهم خاص بزمان خلوتهم مع شياطينهم ، وإما لجعله جواب سؤال مقدر لإغناء السامع عنه ، أو لكراهة سماعه له لو سئل ، أو لكراهة انقطاع كلامه بكلام المسائل أو للاختصار ، ويسمى الفصل ذلك استثنافاً نحو :

في المهد ينطق عن سعادة جده أثر النجابة ساطع البرهان

على تقدير أنه جواب كيف ينطق ، وهو رضيع لم يبلغ أوان النطق .
وقد يكون الوصل بواو الحال ، ولها أقسام مشهورة .

1 التوبة : 82 .

2 الأعراف : 193 .

3 البقرة : 15 .

4 البقرة : 14 .

الإيجاز والإطناب والمساواة

المساواة: التعبير عن المعنى المقصود بلفظ مساوٍ له .

والإطناب: التعبير عن المقصود بلفظ زائد لفائدة .

والإيجاز: التعبير عنه بلفظ ناقص وافٍ ببيان المراد .

ويطلق كل منهما على الكلام مجازاً، ولعله بحسب الأصل وإلا فقد صار الآن حقيقة اصطلاحية .

والإيجاز والإطناب نسيان؛ لأنها لا يتعلقان إلا بالنسبة لشيء آخر هو متعارف أوساط الناس في تأدية المعاني فهو الميزان، فما نقص عنه مع توفية المعنى فهو الإيجاز، وما زاد عليه لفائدة إطناب، وما نقص غير موفٍ بالمعنى إخلال، وما زاد لا لفائدة تطويل، إن لم يفسد المعنى حشو إن أفسد .

والإيجاز نوعان :

1- إيجاز القصر .

2- إيجاز الحذف .

مثال الأول: ﴿فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾¹ لفظه يسير، ومعنا كثير، فإن الإنسان متى علم أنه إن قتل قتل امتنع عن القتل، ويلزمه حياته وحياة غيره، وهو أوجز وأوفى مما كان أوجز كلام عندهم، وهو «القتل أنفى للقتل» .

ومثال إيجاز الحذف ﴿فَارْسِلُونِي . يُونُسُ﴾²، أي فأرسلوني إلى يوسف فأرسلوه، فأتاه فقال : يا يوسف .

ومثال الإطناب: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾³ الآية يدل أن في وقوع كل ممكن تساوي طرفاه آيات للعقلاء، فلكونه خطاباً للعموم، وفيهم الذكي والغبي صرح بخلق أمهات الممكنات الظاهرة ليكون دليلاً واضحاً للجمع على القدرة الباهرة .

ويكون الإطناب بذكر الخاص بعد العام، وبالتكرير، وبالإيغال، وهو ختم الكلام

1 البقرة: 179 .

2 يوسف: 45-46 .

3 البقرة: 164؛ آل عمران: 190 .

بها يفيد نكتة يتم أصل المعنى بدونها، وبغير ذلك .

واعلم أنه قد يوصف الكم بالإيجاز والإطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها بالنسبة إلى كلام آخر مساوٍ له، فيقال: للأكثر حروفاً أنه مطنب، وللأقل موجز، كقوله:

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إِذَا عَنَّ سُوْدُدُ

مع قوله:

وَلَسْتُ بِظَّارٍ إِلَى جَانِبِ الْغِنَى إِذَا كَانَتْ الْعُلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ

فإن هذا البيت إطناب بالنسبة إلى المصراع السابق؛ إذ المصراع يفهم الصد عن الدنيا إذا ظهر سؤدد ولو في جانب الغني بأن يكون منظوره السؤدد دون ما صاحبه من الغنى؛ إذ لم يفيد فيه ظهور السؤدد بجانب الفقر بخلاف البيت، ويقرب منه قوله تعالى: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾¹.

وقول الشاعر:

وَتُكْرَرُ إِن شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلُهُمْ وَلَا يُنْكِرُونَ الْقَوْلَ حِينَ نَقُولُ

فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت، وإنما كان قريباً منه؛ لأن ما في الآية يشمل كل فعل وقول، وما في البيت مختص بالقول، فالإثنان ليسا متساويين في أصل المعنى، بل كلام الله أجل وأعلى، وكيف لا؟ والله أعلم².

أثر علم المعاني في بلاغة الكلام

نستطيع هنا بعد الدراسة السابقة أن نلخص لك مباحث علم المعاني في أمرين اثنين:
الأول: أنه يبين لك وجوب مطابقة الكلام لحال السامعين والمواطن التي يقال فيها، ويريك أن القول لا يكون بليغاً كيفما كانت صورته حتى يلائم المقام الذي قيل فيه، ويناسب حال السامع الذي ألقى عليه، وقديماً قال العرب: «لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ» .
فقد يؤكد الخبر أحياناً كما علمت، وقد يلقي بغير تأكيد، على حسب حال السامع

1 الأبيات: 23.

2 تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر، للرحوم الشيخ علي رجب الصالحي ص 59-77.

من جهلي بمضمون الخبر أو تردد أو إنكار . ومناهضة هذا الأصل بلا داع نُشَوِّزُ عما رُسِمَ من قواعد البلاغة . انظر إلى قوله تعالى في شأن رُسل عيسى عليه السلام حين بعثهم إلى أهل أنطاكية : ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾¹ ، ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ . قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ . قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُم لَمُرْسَلُونَ﴾² .
 فإن الرسل حين أحسوا إنكارهم في المرة الأولى اكتفوا بتأكيد الخبر بـ«إن» فقالوا :
 ﴿إِنَّا إِلَيْكُم لَمُرْسَلُونَ﴾³ ، فأكدوا بالقسم وإن واللام .

وقد تخفي هذه الدقائق على غير أهل اللغة ، روي أن الكندي⁴ ركب إلى أبي العباس المبرد⁵ وقال له : إني لأجد في كلام العرب حشواً !

فقال أبو العباس : أين وجدت ذلك ؟ فقال : وجدتهم يقولون : «عبد الله قائم» ، ثم يقولون : «إن عبد الله قائم» ، ثم يقولون : «إن عبد الله لقائم» ، فالألفاظ مكررة والمعنى واحد ؛ فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة ، فالأول إخبارٌ عن قيامه ، والثاني جواب عن سؤال ، والثالث ردٌّ على منكر .

كذلك يوجب علم المعاني أن يخاطب كل إنسان على قدر استعداده في الفهم ونصيبه من اللغة والأدب فلا يُجيزُ أن يخاطب العاميُّ بها يخاطبُ به الأديب الملمُّ بلغة العرب وأسرارها .

قال بعضهم لبشار بن بُرَيْدٍ : إنك لتجيء بالشيء الهجين المتفاوت ؛ قال : وما ذاك ؟ قال : بينما تثير النقع وتخلع القلوب بقولك :

إِذَا مَا غَضَبْنَا غَضَبَةً مُضَرِّئَةً هَتَكُنَّا حِجَابَ الشَّمْسِ أَوْ تَمْطِرُ الدَّمَ

1 الزمر : 13 .

2 يس : 14-16 .

3 يس : 16 .

4 هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق فيلسوف العرب ، كان معاصراً للمامون والمتصم والمتوكل ، وله عندهم منزلة سامية ، برع في الطب والفلسفة والحساب والمنطق والهندسة وطباع الأعداد وعلم النجوم ، نبع وليس في المسلمين فيلسوف غيره ، وحذا في تأليفه حذو أرسطو .

5 هو شيخ أهل النحو والعربية ، وله التأليف النافعة في الأدب ، وكان حسن المحاضرة مليح الأخبار كثير النوار ، وتوفي سنة 285هـ .

إِذَا مَا أَعَزَّنَا سَيِّدًا مِنْ قَبِيلَةٍ ذُرًّا مِنْبَرٍ صَلَّيْ عَلَيْنَا وَسَلَّمَا
نُورَاكَ تَقُولُ :

رَبَابَةُ رَبَّةِ الْبَيْتِ تَصُبُّ الْخَلَّ فِي الرِّثِيَةِ
لَهَا عَشْرُ دَجَاجَاتٍ وَدِيكَ حَسَنُ الصَّوْتِ

فقال بشار : لكل وجه وموضع ؛ فالقول الأول جدٌ ، والثاني قلته في ربابة جاريتي ، وأنا لا أكل البيض من السوق ، وربابة لها عشر دجاجات وديك فهي تجمع لي البيض ، فهذا القول عندها أحسن من «فَقَدْ نَبِكَ مِنْ ذَكَرِي حَبِيبٌ وَمَنْزِلٌ» عندك !
وكثيراً ما تجد الشاعر يسهلُ أحياناً ويلين حتى يُشَبِّه شعره لغة الخطاب ، ويخشن آونة ويصلب حتى كأنه يقذفك بالجلْمَد ، كل ذلك على حسب موضوعه الذي يقول فيه والطبقة التي يُشدها شعره ، ومن خير الأمثلة لهذا النوع أبو نواس ، فإنه في خرباته غيره في مدائحه ووصفه .

واعتبر هذا الأصل بما كان من النبي ﷺ ، فإنه لما أراد أن يكتب إلى ملك فارس اختار أسهل الألفاظ وأوضحها فقال :

«من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس سلام على من اتبع الهدى وآمن بالله ورسوله ، وأدعوك بدعاية الله ، فإني أنا رسول الله إلى الخلق كافة لينذر من كان حياً ويحيى القول على الكافرين ، فأسلم تسلم ، فإن أبيت فإثم المجوس عليك» .
وحين أراد أن يكتب إلى أكثير صاحب دومة الجندل فَخَّمَ الألفاظ وأتى بالجزل النادر فقال :

«من محمد رسول الله لأكثير حين أجاب إلى الإسلام وخلع الأنداد والأصنام ، إن لنا الضاحية¹ من البعل² والبور³ والمعامي⁴ وأغفال الأرض⁵ والحلقة⁶ والسلاح ، ولكم

1 الضاحية (من النخل) : النخلة الظاهرة البارزة الخارجة عن أسوار المدينة والعمران .

2 البعل : النخل الراسخة عروقه في الأرض .

3 البور : الأرض الخراب التي لم تزرع .

4 المعامي : جمع معمي وهي الأراضي المجهولة .

5 أغفال الأرض : الأراضي التي لا أثر للمعارة فيها .

6 الحلقة بسكون اللام : السلاح عاماً .

الضَّامَّةُ مِنَ النُّحْلِ¹ والمعين² من المعمور، لا تُعْدِل سَارِحَتَكُمْ³ ولا تُعَدُّ فَارِدَتُكَ⁴ ولا يُحْفَظُ عَلَيْكُمْ الثَّبَات، تقيمون الصلاة لوقتها وتؤدون الزكاة، عليكم بذلك عهد الله وميثاقه.

وتكون مطابقة الكلام لمقتضى الحال أيضاً فيما يتصرف فيه الثقاتل من إيجاز وإطناب: فللايجاز مواطنه، وللإطناب مواقعه، كل ذلك على حسب حال السامع وعلى مقتضى مواطن القول؛ فالذكي الذي تكفيه اللمحة يحسن له الإيجاز، والغبي أو المكابر يجمل عند خطابه الإطناب والإسهاب.

وإذا تأملت القرآن الكريم رأيته إذا خاطب العرب والأعراب أوجز كل الإيجاز، وأخرج الكلام مخرج الإشارة والوحي، وإذا خاطب بني إسرائيل أو حكى عنهم أسهب وأطنب فيما خاطب به أهل مكة قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَاباً وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئاً لَا يَسْتَفِيدُوا مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾⁵.

وقلما تجد خطاباً لبني إسرائيل إلا وهو مسهب مطول، لأن يهود المدينة كانوا يرون أنفسهم أهل علم وأهل كتاب فتجاوزوا الحد في المكابرة والعناد، وقد يكون القرآن الكريم نزولهم منزلة قصار العقول فأطنب في الحديث إليهم، ويشهد لهذا الرأي ما حكاه عنهم وعن مقدار معرفتهم بها في أسفارهم.

وللإيجاز مواطن يحسن فيها، كالشكر والاعتذار والتعزية والعتاب إلى غير ذلك، وللإطناب مواضع كالتهنئة والصلح بين فريقين والقصاص والخطابة في أمر من الأمور العامة، وللذوق السليم القول الفصل في هذه الشئون.

أما الأمر الثاني الذي يبحث فيه علم المعاني فهو دراسة ما يستفاد من الكلام ضمناً بمعونة القرائن، فإنه يريك أن الكلام يفيد بأصل وضعه معنى ولكنه قد يؤدي إليك معنى جديداً يفهم من السياق وترشد إليه الحال التي قيل فيها، فيقول لك إن الخبر قد

1 الضامنة من النحل: ما كان داخلًا في العيارة وأطاف بها سور المدينة.

2 المعين: الماء الجاري على وجه الأرض، وقيل: الماء العذب الكثير.

3 لا تعدل سارحتكم. السارحة: الماشية، يريد أن ماشيتهم لا تصرف عن مرعى تريده.

4 لا تعد فاردتكم. الفاردة: الزائدة على الفريضة، يقول: لا تضم فاردتكم إلى غيرها فتعد معها وتحسب.

5 الحج: 73.

يفيد التحسر، والأمر قد يفيد التعجيز، والنهي قد يفيد الدعاء، والاستفهام قد يفيد النفي، إلى غير ذلك مما رأيته مفصلاً في هذا الكتاب.

ويقول لك إن الخبر قد يلقي مؤكداً لخالي الذهن، وقد يلقي غير مؤكد للمنكر الجاحد، لغرض بلاغي بديع، أراده التكلّم من الخروج عما يقتضيه ظاهر الكلام. ويرشدك علمُ المعاني إلى أن القصر قد ينحو فيه الأديب منحاً شتى، كأن يتجه إلى القصر الإضافي رغبةً في المبالغة، فيقول المتفائل:

وما الدنيا سوى حلمٍ لذيذ تُنبّههُ تَبَاسِيرُ الصُّبْحِ

ويقول المتشائم:

هل الدهرُ إلاَّ ليلَةٌ طال سُهْدهُا تَنفُسُ عن يومٍ أحْمَ عَصِيبِ

وقد يكون من مرامي القصر التعريضُ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾¹؛ إذ ليس الغرض من الآية الكريمة أن يعلم السامعون ظاهر معناها، ولكنها تعريض بالشركين وأنهم لفرط عنادهم وغلبة الهوى عليهم في حكم من لا عقل له.

ويهديك علم المعاني إلى أن من أغراض الفصل في بعض أنواعه تقرير المعنى وتشبيته في ذهن السامع، كما في الفصل لكمال الاتصال وشبهه.

ولعل في هذه الكلمة الموجزة مقنعاً في بيان ما لعلم المعاني من الأثر في بلاغة الكلام، وما يُمدُّ به الناشيء في الأدب من أساليب، وما يرسم له من طريق لحسن تأليفها واختيار الأحوال والمواطن التي تقال فيها.

مبادئ علم البيان

أما حده: على ما في التلخيص: «فهو علمٌ يعرفُ به إيرادُ المعنى الواحد، بطرقٍ مختلفة، في وضوح الدلالة عليه»².

قال في المطول: «أراد بالعلم الملكة التي يقندر بها على إدراكات جزئية، أو نفس الأصول والقواعد على ما حققناه في تعريف علم المعاني، فليس التقدير علم بالقواعد

1 الرعد: 19.

2 التلخيص ص 72.

أي : إدراكها أو الاعتقاد بها على ما توهموا¹ . انتهى :

وقوله : «أراد بالعلم إلى آخره» العلم حقيقة هو الإدراك ، وقد يطلق على متعلقه وهو المعلوم إما مجازاً مشهوراً أو حقيقة عرفية أو اصطلاحية ، وعلى ما هو تابع له في الحصول ، ووسيلة إليه في البقاء ، وهو الملكة كذلك .

والشارح رحمه الله تعالى اختار حمله على أحد المعنيين الأخيرين لعد احتياجه إلى تقدير متعلق .

وما قيل : إنهم لم يقصدوا تقدير المضاف إليه ، بل بيان حاصل المعنى ، فإن لفظ العلم يطلق بمعنى التصديق بالقواعد بل على إدراكها فليس بشيء ؛ لأن ذلك الإطلاق في أساء العلوم المدونة لا في لفظ العلم .

قال السيد في حواشي شرح المفتاح : النحو يطلق على القواعد المخصوصة ، وعلى إدراكها ، وعلى الملكة التابعة لإدراكها .

وكذا لفظ العلم يطلق على العلوم ، وعلى إدراكه ، وعلى ملكة استحضاره .

ثم المراد الإدراك الحاصل عن الدلائل ، أو المسائل المعلومة عن الأدلة ، أو الملكة الحاصلة عن التصديق بالمسائل المدللة لما تقرر أن علم المسائل بدون الدلائل يسمى تقليداً لا علماً ، فلا يرد علم الواجب تعالى وعلم جبريل على التقديرين الأولين ، ولا علم أرباب السليقة على التقدير الثالث . انتهى كلام عبد الحكيم .

وقوله : «على إدراكات جزئية» أي على استنباط الفروع الجزئية من القواعد الكلية ، لكن بقي هنا بحث وهو أنه يلزم على استعمال العلم في كل من المعاني الثلاثة هنا استعمال المشترك في التعريف بلا قرينة ، وذلك لا يجوز .

وجوابه : أن محل المنع إذا أريد أحد معانيه فقط .

وأما إذا صح أن يراد به كل معنى ، فإنه يجوز كما هنا ؛ لأن علة المنع الوقوع في الحيرة من جهة أنه لا يدري المعنى المراد من المشترك ، وهذا ينافي الغرض من التعريف من البيان والكشف ، أو أن محله إذا لم يكن بين المعنيين أو المعاني استلزام .

وأما إذا كان بينهما ذلك ، فإنه يجوز كما هنا ؛ لأن تعريف كل منهما يستلزم الآخر ؛ لأن الملكة كيفية راسخة في النفس يقتدر بها على إدراكات جزئية ، والإدراكات الجزئية ينشأ

عنها القواعد ؛ لأن القواعد شأنها أن تحصل من تتبع الجزئيات .

والقاعدة : قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، والقضايا المذكورة ينشأ عنها الملكة بسبب ممارستها ، فقد استلزم كل منهما الآخر ، فكانا بمنزلة الشيء الواحد ، فالمقصود حينئذ بالتعريف الذي يؤتى به لبيان الحقيقة واحد ، فكأنه لا اشتراك ، وحصل المقصود من التعريف ؛ لأن المقصود حصول البصيرة بالمعرف وقد وجد .
وفي المطول : « وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال »¹ . انتهى .

قال السيد قدس سره : وفيما ذكره القوم تنبيه على أن علم البيان ، ينبغي أن يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال ، والسبب في ذلك أن رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى ، ينبغي أن يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال ، فإن هذه كالأصل في المقصود به ؛ لأن المقصود إفادة المعاني التي روعي فيها المطابقة ؛ لأنها اعتبرت لأجله ، وتلك فرع وتنمة لها ، فالأولى أن تراعى المطابقة أولاً ، ثم وضوح الدلالة ثانياً ، وإن لم يكن هذا أمراً لازماً ، وكذلك علم البيان نفسه سواء أريد به الملكة ، أو القواعد ، أو إدراكها لا يتوقف على علم المعاني بأي معنى أخذ من تلك المعاني ، لكن لما كان علم المعاني يبحث عن إفادة التراكيب لخواصها ، وعلم البيان عن كيفية تلك الإفادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد ، والشعبة من الأصل ، فلذلك أخرج عن علم المعاني . انتهى بزيادة .

وقوله قدس سره : « عن إفادة التراكيب لخواصها » أي للمعاني المشتملة على الخواص إلا أن المعاني الأولى لما كانت ساقطة عن نظرهم قصرُوا الإفادة على الخواص .

قال العلامة في شرح قوله : « إيراد المعنى الواحد إلى آخره » وهو ما يقتضيه الحال بحسب المقامات كاتقضاءها بالنسبة إلى من ينكر كون زيد مضافاً جملة مفيدة لرد الإنكار سواء كان إفادتها إياه بدلالة واضحة ، أو أوضح ، أو خفية ، أو أخفى نحو : « أن زيداً لمضيايف » ، أو « لكثير الرماد » ، أو « لمهزول الفصيل » ، أو « لجبان الكلب » وبما ذكرنا اندفع ما قيل : إن الشائع في اعتبار البلغاء المجازات والاستعارات والكنائيات في المعاني الأصلية للتراكيب البليغة ، وذلك مما يبحث عنه في البيان ؛ لأن هذا الاعتبار مما يوجب البلاغة ، ومرجع البلاغة منحصر في العلمين ، بل نقول : لا يظهر جريان كثير من أنواع التشبيه

والكناية والاستعارة التمثيلية في الخواص . انتهى كلام عبد الحكيم .

ثم إن اللام في المعنى الواحد للاستعارة العرفي ، وأراد بالطرق التراكيب ، فهو مجاز بالاستعارة لتشبيه التراكيب ، بمعنى الطرق بجامع مطلق التوصل إلى المقصود ، واستعارة لفظ المشبه به للمشبه استعارة تصريحية ، وأراد بالدلالة الدلالة العقلية .

قال في المطول : وفي التعبير عن التراكيب بالطرق طريق الاستعارة ، وفي التعبير عن الدلالة العقلية بمطلق الدلالة في وجه سلوك طريق البيان من اعتبارات الدلالات المجازية ، وإن كان الأنسب بصناعة التعريف خلافه رعاية لبراعة الاستهلاك ، وتأنيساً لدخيل في الفن قبل الاستهلاك .

وجمع الطرق نظراً إلى أن لكل معنى لوازم بعضها بلا واسطة ، وبعضها بواسطة فيمكن إيراد عبارات مختلفة في الوضوح كما قال عبد الحكيم ، أو نظراً إلى أن له مسنداً أو مسنداً إليه ، ونسبة لكل منها دال يجري فيه المجاز ، فيحصل له طرق ثلاث ، فتقيد الطرق بإمكان أن يكون له طرق مما لا حاجة إليه كما في المطول .

ومحصل التعريف : أن علم البيان ملكة ، أو أصول يقتدر بها على إيراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وإرادته بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض ، فلو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد معنى قولنا : «زيد جواد» في طرق مختلفة لم يكن عالماً بعلم البيان كذا في المطول .

وفي عبد الحكيم قوله : «على إيراد إلى آخره» أي على معرفة إيراد بدليل قوله : «فلو عرف من ليس له هذه الملكة إلى آخره» ، وفيه إشارة إلى أن معرفة الإيراد المذكور لا يجب أن تكون بالفعل ، بل القدرة التامة على تلك المعرفة كافية بضم الصغرى السهلة الحصول إلى القاعدة التي كانت حاصلة عنده . انتهى .

«وتقيد المعنى بالواحد لدلالة على أنه لو أورد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء» .

وتقيد الاختلاف بأن يكون في وضوح الدلالة للإشعار بأنه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ ، والعبارة دون الوضوح والخفاء ، مثل : أن يورد بألفاظ مترادفة مثلاً لا يكون ذلك من علم البيان¹ . انتهى كلام المطول .

وقوله: «بألفاظ مترادفة» أي يورد المعنى التركيبي في تراكيب وجميع أجزائها ألفاظ مترادفة.

وقوله: «لا يكون ذلك إلى آخره» لأن تلك التراكيب بعد العلم بوضع ألفاظها لا تكون دلالتها مختلفة في الوضوح والتفاوت الواقع بينها باعتبار الألف ببعض الألفاظ، وكثرة دورها يوجب التفاوت في تذكر الوضع، وكذا اشتراك بعضها يوجب الاحتياج فيه إلى دفع مزاحمة الغير في تعريف المراد لا في الفهم. انتهى كلام عبد الحكيم.

«ولا حاجة إلى أن يقال في وضوح الدلالة وخفائها؛ لأن كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه، ومعنى اختلافها في الوضوح أن بعضها واضح الدلالة، وبعضها أوضح، فلا حاجة إلى ذكر الخفاء، وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد بعبارة مختلفة كالأسد والغضنفر والليث والحارث على أن الاختلاف في الوضوح مما يباها القوم في الدلالات الوضعية»¹. انتهى كلام المطول.

«ودلالة اللفظ» إما على ما وضع له، أو على جزئه، أو على خارج عنه، وتسمى الأولى «وضعية»، وكل من الأخيرتين «عقلية»، وتقيد الأولى «بالمطابقة»، والثانية «بالتضمن»، والثالثة «باللتزام»، وشرطه اللزوم الذهني ولو اعتقاد المخاطب بعرف أو غيره، وإيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى في الوضعية؛ لأن السامع إن كان عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، وإن لم يكن عالماً بها ذكر لم يكن كل واحد من الألفاظ دالاً عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلاً إذا قلنا: «أخذه يشبه الورد»، فالسامع إن كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة أوضح من دلالة قولنا: «أخذه يشبه الورد»، أو أخفى؛ لأننا إذا أقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع إن كان عالماً بوضعها لتلك المفاهيم كان فهمه إياها من المرادفات كفهمه إياها من تلك الكلمات من غير تفاوت، وإن لم يكن عالماً بها لم يفهم من المرادفات ذلك المعنى أصلاً، وإنا يتأتى الإيراد المذكور بالدلالة العقلية التضمينية والالتزامية كما بين في موضعه.

وأما موضوعه: فاللفظ العربي من حيث إنه مختلف في وضوح الدلالة على المعنى المراد، وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث إنها مختلفة في مراتب الوضوح حذراً

من اشتراكه مع المعاني في موضوع واحد وهو باطل لما تقرر أن علوم الأدب باحثة عن أحوال اللفظ العربي، ولأن علم البيان باحث عن أحوال المجاز والكناية، وهما من قبيل الألفاظ، والاختلاف بالحيشة كاف في تمايز الموضوعات.

وأما غايته: فالاحتراز عن الخطأ في كيفية تأدية المعنى المراد، ومعرفة إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة في وضوح الدلالة.

وأما فضله: فهو من أشرف العلوم؛ إذ به يستعان على فهم الكتاب والسنة وكلام البلغاء ونهايك به شرفاً.

وأما واضعه: فقليل: الشيخ عبد القاهر، وفيه أن هذا العلم كان موجوداً قبله، فقد صنف فيه أبو عبيدة كتابه المسمى بمجاز القرآن، وصنف فيه أبو هلال العسكري كتاباً سماه نقد الشعر، نعم الشيخ عبد القاهر نظم مثنو لآليه في عقد التصنيف فلعل نسبته إليه لذلك، والله أعلم.

وأما استمداده: فمن الكتاب والسنة وكلام العرب الموثوق بعريتهم.

وينحصر المقصود منه في ثلاثة مباحث:

1- التشبيه.

2- والمجاز.

3- والكناية؛ لأن اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة إن قامت قرينة تمنع من إرادة ما وضع له فمجاز، وإلا فكناية.

ثم من المجاز ما يبنى على التشبيه، وهو الاستعارة، فتعين التعرض له فأنحصر المقصود من علم البيان في هذه المباحث الثلاثة، وإنما لم يجعل التشبيه من مقدمات البيان لكثرة مباحثه وفوائده، فاستحق أن يعقد له مبحث على حدته.

ثم لا يخفى أن كون التشبيه الاصطلاحي من مقاصد علم البيان الباحث عن أحوال اللفظ العربي من حيث وضوح الدلالة يقتضي أن يكون عبارة عن الكلام الدال عليه، فإنه كثيراً ما يطلق عليه.

ومعنى كونه من المقاصد على تفسيره بأنه الدلالة على تشريك أمر إلى آخره أن البحث عما يتعلق به من الطرفين، ووجه الشبه، وأداته، والغرض منه من مقاصده.

قال السيد قدس سره في حواشي شرح التلخيص: الحق أن التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن، وفيه من النكت واللطائف ما لا يخفى، وله مراتب مختلفة في الوضوح

والخفاء مع أن دلالة مطابقة، وحيثئذ يضمحل ما ذهب إليه يعني صاحب التلخيص مع أن الإيراد المذكور لا يتأتى بالدلالة الوضعية أي المطابقة . انتهى .

وذكر بعضهم عن ابن يعقوب: أن التشبيه يختلف بالوضوح والخفاء، فيقال: «زيد كالبحر في السخاء» و«زيد كالبحر» و«زيد بحر»، وأوضحها الأول، وأخفاها الأخير .
أما التشبيه اصطلاحاً: فهو إلحاق أمر بأمر في معنى مشترك بنحو الكاف، ويطلق على الكلام المشتمل على ذلك .

والغرض منه أمور:

منها: بيان أن المشبه ممكن نحو قوله:

فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامُ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْعِيسَكَ بَغْضُ دَمِ الْغَزَالِ

فلما ادعى فوقان الممدوح على غيره حتى صار وحده جنساً، ورأى أن ذلك محتاج إلى دليل احتج بحديث المسك تشبيهاً ضمنياً في أن كلاً منهما فاق أصله لما اشتمل عليه من المزايا .

ومنها: بيان حال المشبه: كما في تشبيه ثوب بأخر في البياض، وقد يعود الغرض على المشبه به كما في التشبيه المقلوب لإيهام أن المشبه به فيه أتم من المشبه، وكما في الاهتمام بالمشبه به كشبيه الجائع وجهاً كالبدر استدارة وإشراقاً بالرغيف، ويسمى إظهار المطلوب .

وينقسم باعتبار وجهه:

1- إلى مقبول: وهو ما وقَّي بالغرض .

2- وإلى مردود وهو بخلافه .

وباعتبار أركانه إلى:

1- قوي .

2- وضعيف .

فما حذفت منه الأداة والوجه فهو: قوي لما فيه من دعوى الاتحاد ظاهراً، وما دُكر في فيه معاً فهو ضعيف... إلى غير ذلك من الأقسام .

وأما المجاز فينقسم إلى عقلي ولغوي .

فالعقلي: إسناد الشيء لغير ما هو له لعلاقة مع قرينة لفظية نحو: «هزم الأمير الجند»،

وهو في بيته ، أو معنوية نحو : «سرتني سلامتك من المكروه» .

واللغوي : اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة وقرينة مانعة عن إرادته .

وينقسم باعتبار العلاقة إلى استعارة وغيرها ، والثاني يسمى مجازاً مرسلأ إن كان مفردأ ، ولا يسمى باسم يخصه إن كان مركبأ .

وعلاقاته : تسع عشرة على ما ذكره الصبان في رسالته منها : السببية ، والمسببية ، والكلية ، والجزئية ، واللازمة ، والملزومية ، والحالية ، والمحلية ، واعتبار ما كان ، وما يكون .

وينقسم إلى :

1 - أصلي : نحو : «أمطرت الساء نباتأ» .

2 - وإلى تبعي : نحو : «فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ»¹ .

ويكون مرشحأ ، ومجردأ ، ومطلقأ باعتبار اقترانه بما زاد على القرينة وعدمه .

تنقسم الاستعارة إلى تصريحية ، وهي ما صرح فيها بلفظ المشبه به وإلى مكنية ، وهي تبعأ للجمهور لفظ المشبه به المستعمل في المشبه المحذوف المرموز إليه بذكر لازمه وعلى ما ذهب إليه السكاكي لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه ، وعلى ما ذهب إليه الخطيب التشبيه المضمّر في النفس وإلى تخيلية وهي تبعأ للجمهور ، وإثبات لازم المشبه به للمشبه ، وعلى ما ذهب إليه السكاكي لفظ لازم المشبه به المستعار للزم المشبه به المتروهم .

وتنقسم أيضاً :

1 - إلى أصلية : وهي ما كان المستعار فيها اسم جنس غير مشتق .

2 - وإلى تبعية : وهي ما كان المستعار فيها مشتقأ أو حرفأ .

3 - وإلى مرشحة : وهي ما اقترنت بملائم المشبه به .

ومجردة : وهي ما اقترنت بملائم المشبه .

ومطلقة : وهي ما لم تقترن بشيء .

وباعتبار تركيب المستعار وأفراده إلى تمثيلية وغير تمثيلية .

وأما الكناية : فهي لفظ ذكر ، وأريد به لازم معناه لقرينة غير مانعة عن إرادة

المعنى الأصلي .

وأقسامها ثلاثة :

- 1 - كناية يراد بها صفة كـ «طويل النجاد» المراد به «طول القامة» .
- 2 - والكناية التي يراد بها نسبة أمر لأمر إثباتاً أو نفياً نحو المجد بين ثوبيه .
- 3 - والكناية التي لا يراد به واحد منهما نحو : «جاءني حي مستوي القامة عريض الأظفار كناية عن الإنسان» .

بلاغة التشبيه

وبعض ما أثر منه عن العرب والمحدثين¹

تَنشَأُ بلاغة التشبيه من أنه ينتقل بك من الشيء نفسه إلى شيء طريف يشبهه ، أو صورة بارعة تمثله . وكلما كان هذا الانتقال بعيداً قليل الخطورة بالبال ، أو معترجاً بقليل أو كثير من الخيال ، كان التشبيه أروع للنفس وأدعى إلى إعجابها واهتزازها .
فإذا قلت : فلان يُشبه فلاناً في الطول ، أو إنَّ الأرض تشبه الكرة في الشكل ، أو إنَّ الجزر البريطانية تشبه بلاد اليابان ، لم يكن لهذه التشبيهات أثر للبلاغة ؛ لظهور المشابهة وعدم احتياج العثور عليها إلى براعة وجهد أدبي ، وخلوها من الخيال .
وهذا الضرب من التشبيه يُقصد به البيان والإيضاح وتقريب الشيء إلى الأفهام ، وأكثر ما يستعمل في العلوم والفنون .

ولكنك تأخذك روعة التشبيه حينما تسمع قول المعري يصف نجماً :

يُسْرَعُ الملح في إحمرارٍ كما تُسْرَعُ في الملح مقلَّةُ الغضبان²

فإن تشبيه لمحات النجم وتألقه مع إحمرار ضوئه بسرعة لمحة الغضبان من التشبيهات النادرة التي لا تتقاد إلا لأديب . ومن ذلك قول الشاعر :

وكان النجوم بين دُحاهها سُنن لاح بينهن ابتداع

فإن جمال هذا التشبيه جاء من شعورك ببراعة الشاعر وحذقه في عقد المشابهة بين

1 المحدث في اللغة : المتأخر ، والمراد به هنا من جاء بعد عهد العرب اللذين يحتج بكلامهم في اللغة .

2 ملح البرق والنجم : لمعناها ، ولمع البصر : اختلاس النظر .

حالتين ما كان يخطر بالبال تشابههما، وهما حالة النجوم في رُقعة الليل بحال السنن الدينية الصحيحة متفرقة بين البدع الباطلة. ولهذا التشبيه روعة أخرى جاءت من أن الشاعر تخيل أن السنن مضئنة لماعة، وأن البدع مظلمة قائمة.

ومن أبدع التشبيهات قول المتنبي:

بليتُ بلى الأطلالِ إن لم أقفُ بها وقوفُ شحيح ضاع في الترابِ خاتمهُ

يدعو على نفسه باليلى والقناء إذا هو لم يقف بالأطلال ليذكر عهد من كانوا بها، ثم أراد أن يصور لك هيئة وقوفه فقال: كما يقف شحيح فقد خاتمته في التراب؛ من كان يُوفق إلى تصوير حال الذاهل المتحير المحزون المطرق برأسه المتقل من مكان إلى مكان في اضطراب ودهشة بحال شحيح فقد في التراب خاتماً ثميناً؟ ولو أردنا أن نورد لك أمثلة من هذا النوع لطال الكلام.

هذه هي بلاغة التشبيه من حيث مبلغ طرافته ويُعد مرماه ومقدار ما فيه من خيال. أما بلاغته من حيث الصورة الكلامية التي يوضع فيها أيضاً. فأقل التشبيهات مرتبة في البلاغة ما ذكرت أركانه جميعها. لأن بلاغة التشبيه مبنية على ادعاء أن المشبه عين المشبه به، ووجود الأداء ووجه الشبه معاً يحولان دون هذا الإدعاء، فإذا حذفت الأداة وحدها، أو وجه الشبه وحده، ارتفعت درجة التشبيه في البلاغة قليلاً، لأن حذف أحد هذين يقوي ادعاء اتحاد المشبه والمشبه به بعض التقوية. أما أبلى أنواع التشبيه فالتشبيه البليغ، لأنه مبني على ادعاء أن المشبه والمشبه به شيء واحد.

هذا وقد جرى العرب والمحدثون على تشبيه الجواد بالبحر والمطر، والشجاع بالأسد، والوجه الحسن بالشمس والقمر، والشهم الماضي في الأمور بالسيف، والعالى المنزلة بالنجم، والحليم الرزين بالجليل، والأمانى الكاذبة بالأحلام، والوجه الصبيح بالدينار، والشعر الفاحم بالليل، والماء الصافي باللجين، والليل بموج البحر، والجيش بالبحر الزاخر، والخيل بالرياح والبرق، والنجوم بالدرر والأزهار، والأستان بالبرد واللؤلؤ، والسفن بالجبال، والجداول بالحيات الملتوية، والشيب بالنهار ولمع السيوف، وغُرّة الفرس بالهلال. ويشبهون الجبان بالنعامة والذباية، والثليم بالثعلب، والطائش بالفراش، والذليل بالوتد، والقاسي بالحديد والنصخر، والبليل بالحمار، والبخيل بالأرض المعجدة. وقد اشتهر رجال من العرب بخصال عمودة فصاروا فيها أعلاماً فجرى التشبيه بهم.

فيشبه الوفي بالسموئل¹، والكريم بحاتم، والعدل بعمر²، والحليم بالأحنف، والفصيح بسحبان، والخطيب بقس⁴، والشجاع بعمر بن معد يكرب، والحكيم بلقمان³، والذكي بإياس.

واشتهر آخرون بصفات ذميمة فجرى التشبيه بهم أيضاً، فيشبه العي بباقل⁴، والأحق بهبقة⁵، والنادم بالكسعي⁶، والبخل ببارد⁷، المهجاء بالخطيئة⁸، والقاسي بالحجاج⁹،¹⁰

بلاغة الاستعارة

سبق لك أن بلاغة التشبيه آتية من ناحيتين :

الأولى : تأليف ألفاظه .

والثانية : ابتكار مشبه به بعيد عن الأذهان ، لا يجوز إلا في نفس أديب وهب الله له استعداداً سليماً في تعرف وجوه الشبه . الدقيقة بين الأشياء ، وأودعه قدرة على ربط المعاني وتوليد بعضها من بعض إلى مدى بعيد لا يكاد ينتهي .

وسر بلاغة الاستعارة لا يتعدى هاتين الناحيتين ، فبلاغتها من ناحية اللفظ أن تركيبها

- 1 هو السموئل بن حيان اليهودي ، يضرب به المثل في الوفاء ، وهو من شعراء الجاهلية : توفي سنة 62 ق . هـ .
- 2 هو أمير المؤمنين وخليفة المسلمين وأحد السابقين غل الإسلام والأولين ، اشتهر بعدله وتواضعه وزهده ، وقد نصر الله به الإسلام وأعزه .
- 3 حكيم مشهور آتاه الله الحكمة أي الإصابة في القول والعمل .
- 4 رجل اشتهر بالعمي ، اشترى عزلاً مرة بأحد عشر درهماً فسلل عن ثمنه فمد أصابع كفيه يريد عشرة وأخرج لسانه ليكملها أحد عشر ، ففر الغزال ، فضرب به المثل في العمي .
- 5 هو لقب أبي الودعاء يزيد بن ثروان القيسي ، ويضرب به المثل في الحق .
- 6 هو غامد بن الحرث ، خرج مرة للصيد فأصاب خمسة حر بخمسة أسهم ، وكان يظن كل مرة أنه غطى ، فغضب وكسر قوسه ، ولا أصبح رأى الحرمر مصروعة والأسهم مخضبة بالدم ، فندم على كسر قوسه ، وعرض على إيهامه فقطعها .
- 7 لقب رجل من بني هلال اسمه غارق ، وكان مشهوراً بالبخل واللوم .
- 8 شاعر مخضرم كان هجاء مرأ ، ولم يكن يسلم من لسانه أحد ، هجا أمه وأباه ونفسه ، وله ديوان شعر ، وتوفي سنة 30 هـ .
- 9 هو الحجاج بن يوسف الثقفي ، كان عاملاً على العراق وخراسان لعبد الملك بن مروان ، ثم الوليد من بعده ، وهو أحد جبابرة العرب ، وله في القتل والعقوبات غرائب لم يسمح بمثلها ، توفي بمدينة واسط سنة 97 هـ .
- 10 البلاغة الواضحة ص 65-68 .

يدل على تناسي التشبيه ، ويحملك عمداً على تخيل صورة جديدة تُنسك روعتها ما تضمنه الكلام من تشبيه خفي مستور .

انظر إلى قول البحري في الفتح بن خاقان :

يسمرو بكف على العافين حائبة تهمي وطرف إلى العليا طمّاح¹
ألمست ترى كفه وقد تمثلت في صورة ساحة هتانة تصب ويلها على العافين السائلين ،
وأن هذه الصورة قد تملكك عليك مشاعرك فأذهلتك عما اختبأ في الكلام من تشبيه ؟
وإذا سمعت قوله في رثاء المتوكل وقد قُتل غيلة :

صريع تقاضاه النليالي حشاشة يجود بها والموت حُمراً أظافره²
فهل تستطيع أن تبعد عن خيالك هذه الصورة المخفية للموت ، وهي صورة حيوان
مفترس ضرّجت أظافره بدماء قتلاه ؟

لهذا كانت الاستعارة أبلغ من التشبيه البليغ ؛ لأنه وإن بنى على ادعاء أن المشبه
والمشبه به سواء لا يزال فيه التشبيه منوياً ملحوظاً بخلاف الاستعارة فالتشبيه فيها منسيء
محجود ؛ ومن ذلك يظهر لك أن الاستعارة المرشحة أبلغ من المطلقة ، وأن المطلقة أبلغ من
المجردة .

أما بلاغة الاستعارة من حيث الابتكار وروعة الخيال ، وما تحدثه من أثر في نفوس
سامعيها ، فمجال فسح للإبداع ، وميدان لتسابق المجيدين من فُرسان الكلام .
انظر إلى قوله عز شأنه في وصف النار : ﴿ تَكَادُ تَمَيِّرُ مِنَ الْعَيْظِ كُلَّمَا أَلْقَى فِيهَا فَوْجٌ ﴾
سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ³ ؟⁴ ترسم أمامك النار في صورة مخلوق ضخم بطاش
مكفهر الوجه عابس يغلي صدره حقداً وغيطاً .

1 العافين : سائل المعروف ، وحانية : عاطفة شفيقة ، وتهمي : تسيل ، والطرف : البصر ، والطمّاح : الذي يغالي في طلب المعالي والسعي وراءها .

2 الصريع : المطروح على الأرض ، وتقاضاه أصله تقاضاء حذفت إحدى التاءين ؛ وهو من قوهم تقاضى الدائن دينه إذا قبضه ، والحشاشة : بقية الروح في المريض والجريح ؛ يصفه بأنه ملقى على الأرض يلفظ النفس الأخير من حياته .

3 تتميز غيظاً : تتقطع غضباً على الكفرة ، وهو تمثيل لشدة اشتغالها بهم ، والفوج : الجماعة ، والاستفهام في قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴾ [الملك : 8] ؟ للتوبيخ .

4 الملك : 8 .

ثم أنظر إلى قول أبي العتاهية في تهته المهدي بالخلافة :

أَتَتْهُ الْخِلَافَةُ مُنْقَادَةً إِلَيْهِ تُجَرِّرُ أَذْيَالَهَا

تجد أن الخلافة عادة هيفاء مُدَلَّلَةٌ ملولة فُتِنَ الناس بها جميعاً، وهي تأبى عليهم وتصدُّ إِعْرَاضاً، ولكنها تأتي للمهدي طائعة في دلال وجمال تجر أذيالها تيهاً وخفراً.

هذه صورة لا شك رائعة أبدع أبو العتاهية تصويرها، وستبقى حلوة في الأسماع حبيبة إلى النفوس ما بقي الزمان .

ثم اسمع قول البارودي :

إِذَا اسْتَلَّ مِنَّا سَيْدٌ غَرَبَ سَيْفِهِ تَفَزَّعَتِ الْأَفْلاكُ وَالتَّتْ الدَّهْرُ¹

وخبرني عما تحس وعما يتتابك من هول مما تسمع . وقل لنا كيف خطرت في نفسك صورة الأجرام السماوية العظيمة حية حساسة تَرْتَعِدُ فَرْعاً وَوَهْلاً، وكيف تصورت الدهر وهو يلتفت دهشاً وذهولاً ؟

ثم اسمع قوله في منقاه وهو نهب اليأس والأمل :

اسمع في نفي ديب المنى وألمح الشبهة في خاطري

تجد أنه رسم لك صورة للأمل يتمشى في النفس تمشياً مُحَسَّساً يسمعه بإذنه . وأن الظنون والهواجس صار لها جسم يراه بعينه ؛ هل رأيت إبداعاً فوق هذا في تصويره الشك والأمل يتجاذبان ؟ وهل رأيت ما كان للاستعارة البارة من الثر في هذا الإبداع ؟

ثم انظر قول الشريف الرضي في الوداع :

نسرق الدمع في الجيوب حياءً وبيننا ما بنا من الأشواق

هو يسرق الدمع حتى لا يوصم بالضعف والخور ساعة الوداع ، وقد كان يستطيع أن يقول : «نسر الدمع في الجيوب حياءً» ؛ لكنه يريد أن يسمو إلى نهاية المُرتقى في سحر البيان ، فإن الكلمة «نسرق» تُرسم في خيالك صورة لشدة خوفه أن يظهر فيه أثرٌ للضعف ، ولمهارته وسرعته في إخفاء الدمع عن عيون الرقباء . ولولا ضيق نطاق هذا الكتاب لعرضنا عليك كثيراً من صور الاستعارة البديعة ، ولكننا نعتقد أن ما قدمناه فيه كفاية وغناء².

1 غرب السيف : حده، وتفزعته أي أصابها الدهر وهو الخوف .

2 البلاغة الواضحة ص 105-107 .

بلاغة المجاز المرسل والمجاز العقلي

إذا تأملت أنواع المجاز المرسل والعقلي رأيت أنها في الغالب تؤدي المعنى المقصود بإيجاز، فإذا قلت: «هزم القائد الجيش» أو «قرر المجلس كذا» كان ذلك أوجز من أن تقول: «هزم جنود القائد الجيش»، أو «قرر أهل المجلس كذا»، لا شك أن الإيجاز ضرب من ضروب البلاغة.

وهناك مظهر آخر للبلاغة في هذين المجازين هو المهارة في تختير العلاقة بين المعنى الأصلي والمعنى المجازي، بحيث يكون المجاز مصوراً للمعنى المقصود خير تصوير كما في إطلاق العين على الجاسوس، والأذن على سريع التأثير بالوشاية، والخف والحافر على الجمال والخيل في المجاز المرسل، وكما في إسناد الشيء إلى سبيه أو مكانه أو زمانه في المجاز العقلي فإن البلاغة توجب أن يختار السبب القوي والمكان والزمان المختصان.

وإذا دقت النظر رأيت أن أغلب ضروب المجاز المرسل والعقلي لا تخلو من مبالغة بديعة ذات أثر في جعل المجاز رائعاً خلاباً، فإطلاق الكل على الجزء مبالغة ومثله إطلاق الجزء وإرادة الكل، كما إذا قلت: «فلان فم» تريد أنه شره يلتقم كل شيء، أو «فلان أنف» عندما تريد أن تصفه بعظم الأنف فتبالغ فتجعله كله أنفاً. ومما يؤثر عن بعض الأدباء في وصف رجل أنافي¹. قوله: «لست أدري أهو في أنفه أم أنفه فيه»².

بلاغة الكناية

الكناية مظهر من مظاهر البلاغة، وغاية لا يصل إليها إلا من لطف طبعه وصفت قريحته، والسر في بلاغتها أنها في صور كثيرة تُعطيكَ الحقيقة مصحوبة بدليلها، والقضية وفي طيها برهانها، كقول البحري في المديح:

يغضون فضل اللحظ من حيث ما بدا هم عن مهيب في الصدور محبب

فإنه كنى عن إكبار الناس للمدوح وهيبهم إياه بغض الأبصار الذي هو في الحقيقة

1 الأنافي: عظيم الأنف.

2 البلاغة الواضحة ص 122.

برهان على الهيبة والإجلال، وتظهر هذه الخاصة جليلة في الكنايات عن الصفة والنسبة. ومن أسباب بلاغة الكناية أنها تضع لك المعاني في صور المحسوسات، ولا شك أن هذه خاصة الفنون فإن المصور إذا رسم لك صورة للأمل أو اليأس بهزك وجعلك ترى ما كنت تعجز عن التعبير عنه واضحاً ملموساً.

فمثل «كثير الرماد» في الكناية عن الكرم، و«رسول الشر» في الكناية عن المزاج، وقول البحترى:

أَوْمًا رَأَيْتَ الْمَجْدُ أَلْقَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَسْتَحْوِلْ

في الكناية عن نسبة الشرف إلى آل طلحة، كل أولئك يبرز لك المعاني في صورة تشاهدها وترتاح نفسك إليها.

ومن خواص الكناية أنها تمكنك من أن تشفي غلتك من خصمك من غير أن تجعل له سبيلاً؛ دون أن تخدش وجه الأدب، وهذا النوع يسمى بالتعريض، ومثاله قول المتنبي في قصيدة يمدح بها كافوراً ويعرض بسيف الدولة:

رَحَلْتُ فَكُم بِالْأَجْفَانِ شَادِنٍ عَلَيَّ وَكُم بِالْأَجْفَانِ ضَيْغَمٍ¹

وما ربة القرط المليح مكانه بأجزع من رب الحسام المصمم²

فلو كان ما بي من حبيب مُقْنَعٍ عذرت ولكن من حبيب مُعْصَمٍ

رمي واتقى رمي ومن دون ما اتقى هوى كاسر كفى وقوسي وأسهمي

إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونهُ وَصَدَقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوْهَمٍ

فإنه كنى عن سيف الدولة أولاً بالحبيب المعصم، ثم وصفه بالغدر الذي يدعي أنه من شيمة النساء، ثم لومه على مبادته بالعدوان، ثم رماه بالجبن لأنه يرمي ويتقي الرمي بالاستتار خلف غيره، على أن المتنبي لا يجازيه على الشر بمثله لأنه لا يزال يحمل له بين جوانحه هوى قديماً يكسّر كفه وقوسه وأسهمه إذا حاول النضال، ثم وصفه بأنه سيئ الظن بأصدقائه لأنه سيء الفعل كثير الأوهام والظنون حتى ليقظ أن الناس جميعاً مثله في

1 الشادن: ولد الغزال، والضيفم: الأسد، أراد بالباكي أجفان الشادن المرأة الحسان، وبالباكي أجفان الضيفم: الرجل الشجاع، يقول كم من نساء ورجال بكوا على فراقه وجزعوا لارتمالي.

2 القرط: ما يعلق في شحمة الأذن، والحسام: السيف القاطع، والمصمم: الذي يصيب المفاصل ويقطعها، يقول: لم تكن المرأة الحسان بأجزع على فراقه من الرجل الشجاع.

سوء الفعل وضعف الوفاء . فانظر كيف نال المتنبي من سيف الدولة هذا النيل كله من غير أن يذكر من اسمه حرفاً .

هذا، ومن أوضح ميزات الكناية التعبير عن القبيح بها تسيغُ الآذان سماعه، وأمثلة ذلك كثيرة جداً في القرآن الكريم وكلام العرب، فقد كانوا لا يعبرون عما لا يحسن ذكره إلا بالكناية، وكانوا لشدة نخوتهم يكنون عن المرأة بالبيضة والشاة .
ومن بدائع الكنايات قول بعض العرب :

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام¹
فإنه كنى بالنخلة عن المرأة التي يحبها .

ولعل هذا المقدار كافٍ في بيان خصائص الكناية وإظهار ما تضمنته من بلاغة وجمال² .

أثر علم البيان في تأدية المعاني

يظهر لك من دراسة علم البيان أن معنى واحداً يستطاع أدائه بأساليب عدة وطرائق مختلفة، وأنه قد يوضع في صورة رائعة من صور التشبيه أو الاستعارة، أو المجاز المرسل، أو العقلي، أو الكناية .

فقد يصف الشاعر إنساناً بالكرم فيقول :

يريد الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع
وليس بأوسعهم في الغنى ولكن معروفه أوسع

وهذا كلام بليغ جداً مع أنه لم يقصد فيه إلى شبه أو مجاز، وقد وصف الشاعر فيه ممدوحه بالكرم وأن الملوك يريدون أن يبلغوا منزلته، ولكنهم لا يشترون الحمد بالمال كما يفعل، مع أنه ليس بأغنى منهم ولا بأكثر مالاً .

وقد يعمد الشاعر عند الوصف بالكرم إلى أسلوب آخر فيقول :

كالبحر يقذف للقريب جواهرأ جوداً ويبعث للمبعد سحائباً

فيشبه الممدوح بالبحر، ويدفع بخيالك إلى أن يضاهي بين الممدوح والبحر الذي

1 ذات عرق : موضع بالبادية وهو ميقات إحرام أهل العراق .

2 البلاغة الواضحة ص 131-132 .

يقذف الدرر للقريب ويرسل السحاب للبعيد .

أو يقول :

هو البحر من أي النواحي أتيتَه فلجته المعروف والجود ساحله
فيدعي أنه البحر نفسه وينكر التشبيه نكراناً يدل على المبالغة وادعاء المماثلة الكاملة .

أو يقول :

علا فما يستقر المال في يده وكيف تمسك ماء قُنه الجبل
فيرسل إليك التشبيه من طريق خفي ليرتفع الكلام إلى مرتبة أعلى في البلاغة ، وليجعل
لك من التشبيه الضمني دليلاً على دعواه ، فإنه ادعى أنه لعلو منزلته ينحدر المال من يديه ،
وأقام على ذلك برهاناً فقال : « وكيف تمسك ماء قُنه الجبل ؟ » .

أو يقول :

جرى النهر حتى خلته منك أنعماً تساق بلا ظن وتعطي بلا من¹
فيقلب التشبيه زيادة في المبالغة واقتنائاً في أساليب الإجادة ، ويشبه ماء النهر بنعم
الممدوح بعد أن كان المألوف أن تُشبه النعم بالنهر الفياض .

أو يقول :

كأنه حين يُعطي المال مبتسماً صوب الغيامة تهمني وهي تأتلق²
فيعمد إلى التشبيه المركب ، ويعطيك صورة رائعة تمثل لك حالة الممدوح وهو يجود ،
وابتسامه السرور تعلو شفتيه .

أو يقول :

جادت يد الفتح والأنواء باخلة وذاب نائلة والغيث قد جددا
فيضاهي بين جود الممدوح والمطر ، ويدعي أن كرم ممدوحه لا ينقطع إذا انقطعت
الأنواء أو جد القطر .

أو يقول :

قد قلت للغيم الركام ولج في إبراقه وألح في إرعاده³

1 إلطن : البخل ، والمن : الامتنان بتعداد الصنائع .

2 تهمني : تسيل ، وتألق : تلمع .

3 الغيم الركام : التراكم ، ولج وألح : كلاهما بمعنى استمر .

لا تعرضن لجعفر متشبهاً بندقى يديه فلسست من أنداده
فيرشح لك في جلاء وفي غير خشية بتفضيل جود صاحبه على جود الغيم، ولا يكتفي
بهذا بل تراه ينهي السحاب في صورة تهديد أن يحاول التشبه بمدوحه لأنه ليس من
أمثاله ونظرائه.
أو يقول:

وأقبل يمضي في البساط فما درى إلى البحر يسعى أم إلى البدر يرتقى
يصف حال رسول الروم داخلاً على سيف الدولة فينزع في وصف المدوح بالكرم
إلى الاستعارة التصريحية، والاستعارة كما علمت مبنية على تناسي التشبيه والمبالغة فيها
أعظم وأثرها في النفوس أبلغ.
أو يقول:

دعوت نداء دعوة فأجابني وعلمني إحسانه كيف آمله
فيشبه ندى مدوحه وإحسانه بإنسان، ثم يحذف المشبه به ويرمز إليه بشيء من لوازمه،
وهذا ضرب آخر من ضروب المبالغة التي تساق الاستعارة لأجلها.
أو يقول:

«وَمَنْ قَصَدَ الْبَحْرَ اسْتَقْلَّ السَّوَابِيَا»
فيرسل العبارة كأنها مثل، ويصور لك أن من قصد مدوحه استغنى عن هو دونه،
كما أن قاصد البحر لا يأبه للجداول فيعطيك استعارة تمثيلية لها روعة وفيها جمال، وهي
فوق ذلك تحمل برهاناً على صدق دعواه وتؤيد الحال التي يدعيها.
أو يقول:

ما زلت تتبع ما تولي يدأ بيد حتى ظننت حباتي من أباديكا
فيعدل عن التشبيه والاستعارة إلى المجاز المرسل، ويطلق كلمة «يد» ويريد بها النعمة
لأن اليد آلة النعم وسببها.
أو يقول:

أعداد يومك أيامي لنضرتها واقتص جودك من فقري وإعساري
فيسند الفعل إلى اليوم وإلى الجود على طريقة المجاز العقلي.
أو يقول:

فما جازاه جود ولا حل دونه ولكن يسير الجود حيث يسير
فيأتي بكناية عن نسبة الكرم إليه بادعاء أن الجود يسير معه دائماً، لأنه بدل أن يحكم
بأنه كريم ادعى أن الكرم يسير معه أينما سار.

ولهذه الكتابة من البلاغة والتأثير في النفس وحسن تصوير المعنى، فوق ما يجده
السامع في غيرها من بعض ضروب الكلام.

فأنت ترى أنه من المستطاع التعبير عن وصف إنسان بالكرم بأربعة عشر أسلوباً،
وكل له جماله وحسنه وبراعته، ولو نشأ لأتينا بأساليب كثيرة أخرى في هذا المعنى، فإن
للشعراء ورجال الأدب افتناناً وتوليداً للأساليب والمعاني لا يكاد ينتهي إلى حد، ولو
أردنا لأوردنا لك ما يقال من الأساليب المختلفة المناحي في صفات أخرى كالشجاعة
والإباء والحزم وغيرها، ولكننا لم نقصد إلى الإطالة، ونعتقد أنك عند قراءتك الشعر
العربي والآثار الأدبية ستجد بنفسك هذا ظاهراً، وستدهش للمدى البعيد الذي وصل
إليه العقل الإنساني في التصوير البلاغي والإبداع في صوغ الأساليب.

هذه الأساليب المختلفة التي يؤدي بها المعنى الواحد هي موضع بحث علم البيان،
ولا أظنك تفهم أن القدرة على صوغ هذه الأساليب البديعة موقوفة على علم البيان؛ لأن
الافتتان في التعبير لا يتوقف على درس قواعد البلاغة، وإنما يصبح المرء كاتباً مجيداً، أو
شاعراً مبدعاً أو خطيباً مؤثراً، بكثرة القراءة في كتب الأدب وحفظ آثار العرب، وينقد
الشعر وتفهمه، ودراسة النثر الفني وتذوق أسرارها، بهذا ترسخ فيه ملكة تدفعه دفعا إلى
الإحسان والإجادة، ولا بد أن يعاضد هذه الملكة طبع سليم وفطرة حساسة تكون معينة
لهذه الملكة وظهيرة لها.

ولكننا بعد كل هذا لا نستطيع أن نجحد فائدة علم البيان والإلمام بقوانينه، فإنه بما
يفصل من الفروق بين الأساليب ميزان صحيح لتعرف أنواعها، ودراسة أدبية للفحص
عن كل أسلوب وتبين سر البلاغة فيه¹.

مبادئ علم البديع

أما حده: فهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ووضوح الدلالة، والمراد بالمعرفة تصور معاني الوجوه التي تورث الكلام حسناً عرضياً، وعلم أعدادها وتفصيلها بقدر الطاقة، فليس المراد بالعلم في التعريف الملكة، ولا التصديق بالمسائل، ولا نفس المسائل، وليس المراد بالمعرفة إدراك الجزئي الذي يحصل من استنباط الفروع من القواعد الكلية كما في تعريف علم المعاني والبيان؛ إذ ليس في علم البديع إلا تصورات المحسنات العرضية وأقسامها وأعدادها، وليس فيه مسألة فضلاً عن أن يستنبط منه فروع، ولذا جعل السكاكي رحمه الله تعالى بيان المحسنات من توابع علم البيان، ولم يجعله علماً برأسه، فالمعرفة بمعنى الإدراك التصوري كما أن العلم قد يطلق على الإدراك التصديقي مناسباً لما نسمعه من أئمة اللغة من أن المعرفة تتعدى إلى مفعول واحد، والعلم إلى مفعولين.

وما قالوا: من أن لكل علم مسائل، فإنما هو في العلوم الحكيمة.

وأما العلوم الشرعية والأدبية فلا يتأتى في جميعها ذلك، فإن اللغة ليس إلا ذكر الألفاظ ومفهومها، وكذا التفسير والحديث. انتهى كلام عبد الحكيم.

قال شيخنا خاتمة المحققين شيخ الإسلام شمس الدين الفاضل الأنباري حفظه الله بعد نقله ما لعبد الحكيم: ولا يخفى أنه اغترار بالظواهر، والحق أن لهذا العلم مسائل كلية. فقله يعني صاحب التلخيص:

ومنها المطابقة في قوة كل مطابق محسن معنوي، وإن كان تعريفها بعد ليس من المسائل العلمية، ولا نسلم أن الغرض من العلم مجرد تصوير المطابقة؛ إذ لا مانع من كون الحكم عليها بأنها من المحسنات المعنوية مقصوداً أيضاً، وكذا يقال في الباقي، فهذا العلم كالمعلمين السابقين.

ولا نسلم أيضاً أن جعل هذا العلم من التوابع لعدم كونه ليس مسائل كلية بل لأن التحسين بالوجوه عرضي لا ذاتي، فحينئذ مراد الشارح بتصورها تصورها من حيث أنها وجوه التحسين على وجه التصديق بذلك، فتصور المطابقة مثلاً ليس من حيث ذاتها، بل من حيث أنها وجوه التحسين فتدبر.

وقوله : «بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال ووضوح الدلالة» أي بالخلو عن التعقيد المعنوي ظرف لتحسين ، وفيه تنبيه على أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين ، وإلا لكان كتعليق الدر في أعناق الخنازير .

وأما موضوعه : فاللفظ العربي من حيث يبحث فيه عن وجوه التحسين .

وأما فائده : فمعرفة أحوال كلام الله ورسوله ﷺ وكلام البلغاء .

وأما واضعه : فعباد الله بن المعتز العباسي ، وهو أول من سَمَّاه بهذا الاسم ، وتلاه قدامة بن جعفر الكاتب ، وأبو هلال العسكري وخلائق كثير .

وهو ضربان :

1 - لفظي : وهو ما مداره بالأصالة على تحسين اللفظ ، وإن تبعه تحسين المعنى .

2 - ومعنوي : وهو ما مداره بالأصالة على تحسين المعنى ، وإن تبعه تحسين اللفظ .

فمن المعنوي : التورية : وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ، ويراد البعيد اعتياداً على قرينة خفية .

- وهي مجردة : إن لم تقترن بما يلائم القريب نحو : «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى»¹ ، أي استوى لا جلس ، فإنها لم تقترن بما يناسب الجلوس .

- ومرشحة : إن اقترنت بما يلائمه نحو : «وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ»² أي بقدرة لا بالجراحة المخصوصة ، وقد قرنت بالبناء المناسب للجراحة .

ومن اللفظي : الانسجام : وهو سلامة الألفاظ ، وسهولة المعاني مع جزالتها ، وتناسبها ، وأخذ الألفاظ بعضها عجز بعض بحيث تكون كالألحان المتناسقة في سمط لائق بها نحو :

أدركوا العلم وصونوا أهله من جهول حاد عن تبجيله

إنما يعرف قدر العلم من سهرت عيناه في تحصيله³

1 طه : 5 .

2 النريات : 47 .

3 تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر ، المرحوم الشيخ علي رجب الصاخي ص 59-87 .



مُلَخَّصُ تَلْخِصِ الْمِفْتَاحِ

فِي عُلُومِ الْبَلَاغَةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نِعَمَائِهِ، وَالصَّلَاةُ عَلَى مُحَمَّدٍ أَفْضَلِ أَنْبِيَائِهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ كِرَامِ أَجْيَانِهِ.

وَيَعُدُّ: فَهَذَا مُلَخَّصُ تَلْخِصِ الْمِفْتَاحِ، وَالْمُلْتَمَسُ مَعْنَى أَطْلَعَ عَلَى عَيْنِهِ الْإِصْلَاحُ، وَالْمَسْئُولُ مِنَ اللَّهِ أَنْ يُؤَقِّفَنِي إِلَى الْفَلَاحِ. وَهُوَ مُرْتَبِّ عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَثَلَاثَةِ فُتُونٍ. أَمَّا الْمُقَدِّمَةُ¹ فَفِي بَعْضِ الْمَعَانِي الْمُسْتَحَقَّةِ لِلتَّقْدِيمِ.

1 رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فتون؛ لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن، أو لا؛ الثاني: المقدمة، والأول: إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد فهو الفن الأول، وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني، وإلا فهو الفن الثالث.

ولما انجر كلامه في آخر هذه المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة ناسب ذكرها بطريق التعريف المهدي بخلاف المقدمة؛ فإنه لا مقتضى لإيرادها بلفظ المعرفة في هذا المقام، والخلاف في أن توينها للتعظيم، أو للتقليل مما لا ينبغي أن يقع بين المحصلين.

والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماة المتقدمة منها؛ من قدم بمعنى: تقدم، يقال: مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله. ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه. وهي ههنا لبيان معنى الفصاحة والبلاغة، وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يلائم ذلك، ولا يخفى وجه ارتباط المقاصد بذلك.

والفرق بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب مما خفى على كثير من الناس.



{المقدمة} ¹

الْفَصَاحَةُ ² فِي الْمَفْرَدِ ³: خُلُوصُهُ مِنْ تَنَافُرِ الْحُرُوفِ ⁴، وَالْغَرَابَةِ ⁵، وَمُخَالَفَةِ الْقِيَاسِ ⁶.

قِيلَ ⁷: وَبِمِنِ الْكَرَاهَةِ فِي السَّمْعِ ⁸.

وَفِي الْكَلَامِ: خُلُوصُهُ مِنْ ضَعْفِ التَّأْلِيفِ، وَتَنَافُرِ الْكَلِمَاتِ، وَالتَّعْقِيدِ اللَّفْظِيِّ وَالْمَعْنَوِيِّ مَعَ فَصَاحَتِهَا.

قِيلَ ⁹: وَبِمِنِ كَثْرَةِ التَّكَرَّارِ، وَتَنَافُرِ الْإِضَافَاتِ.

1 ساقطة في ع.

2 وهي في الأصل تنبع عن الظهور والإبانة.

3 يقال: كلمة فصيحة.

4 وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها، فمنه ما يوجب التناهي فيه ومنه ما دون ذلك.

5 كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، فمنه ما يحتاج في معرفته إلى أن ينظر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسطة، ومنه ما يحتاج إلى أن يخرج له وجه بعيد.

6 اللغوي أي المستبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة.

والمخالفة: أن تكون الكلمة على خلاف القانون المستبط من تتبع لغة العرب أهني مفردات ألفاظهم الموضوعة أو ما هو في حكمها كوجوب الإعلال في نحو: قام، والإدغام في نحو: مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف. وأما نحو أبي أيوب وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء وما أشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء.

7 فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر.

8 بأن يترأ السمع من سماعه كما يترأ من سماع الأصوات المتكررة، فإن اللفظ من قبيل الأصوات منها ما تستلذ النفس بسماعه، ومنها ما تستكرهه.

9 فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر.

وَفِي الْمَتَكَلِّمِ : مَلَكَةٌ^١ يَقْتَدِرُ بِهَا عَلَى التَّعْيِيرِ عَنِ الْمَقْصُودِ^٢ بِلَفْظٍ فَصِيحٍ^٣.
وَالْبِلَاغَةُ فِي الْكَلَامِ : مُطَابَقَتُهُ لِمُقْتَضَى الْحَالِ مَعَ فَصَاحَتِهِ^٤.
وَلَهَا^٥ طَرَفَانِ : أَعْلَى ، وَهُوَ : حَدُّ الْإِعْجَازِ^٦ ، وَمَا يَقْرُبُ حَدَّ الْإِعْجَازِ .
وَأَسْفَلُ ، وَهُوَ : مَا التَّحَقَّقَ^٧ مَا دُونَهُ^٨ بِأَصْوَاتِ الْحَيَوَانَاتِ^٩ عِنْدَ الْبُلْغَاءِ .
وَسَيِّئُهُمَا^{١٠} مَرَاتِبُ كَثِيرَةٌ^{١١} ، وَتَتَّبِعُهَا^{١٢} وَجُوهٌ أُخَرُ^{١٣} ثَوْرَتْ الْكَلَامَ حُسْنًا^{١٤} .

- ١ وهي كيفية راسخة في النفس ، والكيفية عرض لا يتوقف تعلقه على تغلغل الغير ، ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في عمله اقتضاء أولياً ، فخرج بالتقيد الأول الأعراض النسبية ، مثل : الإضافة والفعل والانفعال ونحو ذلك .
- ٢ وبقولنا : لا يقتضي القسمة الكميات ، وبقولنا : واللاقسمة النقطة والوحدة ، وقولنا : أولياً ليدخل فيه مثل : العلم بالمعلومات المتضمنة للقسمة واللاقسمة . فقوله : ملكة إشعار بأنه لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح لا يسمى فصيحاً في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخاً فيه .
- ٣ دون أن يقول : يعبر ، إشعار بأنه يسمى فصيحاً إذا وجد فيه تلك الملكة ، سواء وجد التعبير أو لم يوجد .
- ٤ ليعم المفرد والمركب ؛ أما المركب فظاهر . وأما المفرد فكما تقول عند التعداد : دار ، غلام ، جارية ، ثوب ، باسط ، إلى غير ذلك .
- ٥ أي : فصاحة الكلام ، والحال : هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصية ما ، وهو مقتضى الحال . مثلاً كون المخاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم ، والتأكيد مقتضى الحال ، وقولك له إن زيداً في الدار مؤكداً بأن كلام مطابق لمقتضى الحال . وتحقيق ذلك أنه جزئي من جزئيات ذلك الكلام ، الذي يقتضيه الحال ، فإن الإنكار مثلاً يقتضي كلاماً مؤكداً ، وهذا مطابق له بمعنى أنه صادق عليه على عكس ما يقال : إن الكلي مطابق للجزئيات .
- ٦ أي : لبلاغة الكلام .
- ٧ وهو أن يرتقي الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ، ويعجزهم عن معارضته .
- ٨ الكلام وإن كان صحيح الإعراب .
- ٩ أي إلى مرتبة أخرى هي أدنى منه وأنزل .
- ١٠ تصدر عن محالها بحسب ما يتفق ، من غير اعتبارات اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد .
- ١١ أي بين الطرفين .
- ١٢ متساوية بعضها أعلى من بعض بحسب تفاوت المقامات ، ورعاية الاعتبارات ، والبعد من أسباب الإخلال بالصراحة .
- ١٣ أي بلاغة الكلام .
- ١٤ سوى المطابقة والفصاحة .
- ١٥ إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ، وإلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة ، وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون التكميل ؛ لأنها ليست مما تجعل المتكلم متصفاً بصفة .

وَفِي الْمُسْكَلَمِ : مَلَكَةٌ يُقْتَدَرُ بِهَا عَلَى تَأْلِيفِ كَلَامٍ بَلِيغٍ .
فَيَعْلَمُ الْمَعْنَايَ يُعْرِفُ مُطَابَقَةَ الْكَلَامِ لِمُقْتَضَى الْحَالِ .
وَيَعْلَمُ الْبَيَانَ يُخْتَرِزُ عَنِ التَّعْقِيدِ الْمَعْنَوِيِّ .
وَيَعْلَمُ الْبَدِيعَ يُعْرِفُ وَجْهَ التُّحْسِينِ .

وَقَدْ يُسَمَّى الْجَمِيعُ عِلْمَ الْبَيَانِ ، وَالْبَعْضُ يُسَمَّى الْأَخِيرَيْنِ عِلْمَ الْبَيَانِ ، وَالثَّلَاثَةُ عِلْمَ
الْبَدِيعِ .

الفن الأول في علم المعاني

وَهُوَ عِلْمٌ¹ يُعْرِفُ بِهِ أَحْوَالُ اللَّفْظِ الْعَرَبِيِّ² الَّتِي يُطَابِقُ³ بِهَا مُقْتَضَى الْحَالِ⁴.
وَأَبْوَابُهُ ثَمَانِيَةٌ⁵: سَبْعَةٌ مِنْهَا تَتَعَلَّقُ بِالْخَبَرِ، وَوَاحِدٌ بِالْإِنْشَاءِ⁶.

- 1 أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية، ويموز أن يريد به نفس الأصول والقواعد المعلومة، ولاستعياضهم المعرفة في الجزئيات.
 - 2 أي هو علم يستنبط منه إدراكات جزئية، وهي معرفة كل فرد من جزئيات الأحوال المذكورة، بمعنى أن أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم.
 - 3 اللفظ.
 - 4 احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة، مثل: الإعلال، والإدغام، والرفع، والنصب وما أشبه ذلك مما لا بد منه في تأدية أصل المعنى، وكذا المحسنات البديعية من التمجيس، والترصيع، ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة. والمراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال. لظهور أن ليس علم المعاني عبارة عن تصور معاني التعريف، والتكثير، والتقديم، والتأخير، والإثبات، والحذف، وغير ذلك. وهذا يخرج عن التعريف علم البيان، إذ ليس البحث فيه عن أحوال اللفظ من هذه الحشية. والمراد بأحوال اللفظ: الأمور العارضة له من التقديم، والتأخير، والإثبات، والحذف، وغير ذلك. ومقتضى الحال في التحقيق: هو الكلام الكلي المتكيف بكيفية مخصوصة على ما أشار إليه في المفتاح، وصرح به في شرحه لا نفس الكيفيات من التقديم، والتأخير، والتكثير، والتكثير على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وغيره، وإلا لما صح القول بأنها أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، لأنها عين مقتضى الحال. وأحوال الإسناد أيضاً من أحوال اللفظ، باعتبار أن التأكيد وتركه مثلاً من الاعتبارات الراجعة إلى نفس الجملة، وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح؛ لأن الصناعة إنها وضعت لذلك.
 - 5 انحصار الكل في الأجزاء لا الكلي في الجزئيات، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب من الأبواب المذكورة، وليس كذلك.
 - 6 لأن الكلام إما خبر أو إنشاء؛ لأنه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم، وهي تعلق أحد الشئيين بالآخر، بحيث يصح السكوت عليه، سواء كان إيجاباً أو سلباً أو غيرهما؛ كما في الإنشائيات وتفسيرها بإيقاع المحكوم به على المحكوم عليه أو سلبه عنه خطأ في هذا المقام، لأنه لا يشمل النسبة في الكلام الإنشائي، فلا يصح التقسيم.
- فالكلام إن كان نسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة: أي يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية تطابقه أي: تطابق تلك النسبة ذلك الخارج، بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين أو لا تطابقه بأن تكون النسبة المفهومة من الكلام ثبوتية، والتي بينهما في الخارج والواقع سلبية أو بالعكس. فغبر أي فالكلام خبر وإلا

وَالْخَبِيرُ: كَلَامٌ يَحْتَمِلُ الصَّدْقَ وَالْكَذِبَ نَظَرًا إِلَى مُحَصِّلِ مَقْهُومِهِ .
وَالْإِنْشَاءُ: كَلَامٌ لَا يَحْتَمِلُهُمَا .

تَنْبِيْهٌ

صِدْقُ الْخَبِيرِ وَكَذِبُهُ: مُطَابَقَتُهُ^١ لِلْوَاقِعِ^٢ وَعَدَمُهَا^٣ .
وَقِيلَ: مُطَابَقَتُهُ لِعَتَمَادِ الْخَبِيرِ وَعَدَمُهَا .
وَقِيلَ: مُطَابَقَتُهُ لِهَمَّا وَعَدَمُهَا لِهَمَّا .

= أي وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك فإنشاء . وتحقيق ذلك أن الكلام إما أن يكون له نسبة بحيث تحصل من اللفظ ، ويكون اللفظ موجدًا لها من غير قصد إلى كونه فالأعلى نسبة حاصلة في الواقع بين الشئين وهو الإنشاء ، أو تكون له نسبة بحيث يقصد أن لها نسبة خارجية تطابقه أو لا مطابقة وهو الخبر ؛ لأن النسبة المفهومة من الكلام الحاصلة في الذهن لا بد أن تكون بين الشئين ، ومع قطع النظر عن الذهن لا بد وأن يكون بين هذين الشئين في الواقع نسبة : ثبوتية ، بأن يكون هذا ذلك ، أو سلبية بأن لا يكون هذا ذلك . ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم ، فإن القيام حاصل لزيد قطعاً ، سواء قلنا : إن النسبة من الأمور الخارجية ، أو ليست منها ، وهذا معنى وجود النسبة الخارجية .

- 1 أي مطابقة حكمه .
- 2 وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري .
- 3 أي عدم مطابقتها للواقع ، يعني أن الشئين اللذين أوقع بينهما نسبة في الخبر ، لا بد وأن يكون بينهما نسبة في الواقع ، أي مع قطع النظر عما في الذهن ، وعما يدل عليه الكلام ، فمطابقة تلك النسبة المفهومة من الكلام للنسبة التي في الخارج ، بأن يكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمها ، بأن يكون إحديهما ثبوتية والأخرى سلبية كذب .

الباب الأول في أحوال الإسناد الخبري¹

قَصْدُ الْمُخْبِرِ² بِخَبْرِهِ³: إِمَّا إِفَادَةُ الْحُكْمِ، أَوْ كَوْنُهُ⁴ عَالِيًا بِهِ⁵.

وَالْأَوَّلُ⁶: يُسَمَّى فَائِدَةُ الْخَبَرِ.

وَالثَّانِي⁷: لِأَرْبَعِهَا⁸.

وَقَدْ يَنْزِلُ⁹ الْعَالِمُ بِهِمَا¹⁰ مَثَرَةَ الْجَاهِلِ¹¹، فَيَنْبَغِي¹² أَنْ يُقْتَصَرَ عَلَى قَدْرِ

الْحَاجَةِ¹³.

1 وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه، وإنها قدم بحث الخبر لعظم شأنه وكثرة مباحثه، ثم قدم أحوال الإسناد على أحوال المستند إليه والمستند مع تأخر النسبة عن الطرفين؛ لأن البحث في علم المعاني إنها هو عن أحوال اللفظ الموصوف يكونه مستنداً إليه أو مستنداً، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد المتقدم على النسبة إنها هو ذات الطرفين، ولا بحث لنا عنها.

2 أي: من يكون بصدد الإخبار والإعلام وإلا فالجملة خبرية كثيراً ما تورد لأغراض آخر غير إفادة الحكم أو لازمه مثل: التمسر، والتحزن وفي قوله تعالى حكاية عن امرأة عمران: «قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ» [آل عمران: 36] وما أشبه ذلك.

3 متعلق بقصر.

4 أي كون المخبر.

5 أي: بالحكم، والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة أو لا وقوعها، وكونه مقصوداً للمخبر بخبر لا يستلزم تحققه في الواقع. وهذا مراد من قال: إن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه، وإلا فلا يخفى أن مدلول قولنا: زيد قائم، ومفهومه أن القيام ثابت لزيد، وعدم ثبوته له احتمال عقلي لا مدلول ولا مفهوم للفظ، فليفهم.

6 أي الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته.

7 أي كون المخبر عالماً به.

8 أي: لازم فائدة الخبر؛ لأنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به وليس كلما أفاد أنه عالم بالحكم أفاد نفس الحكم، لجواز أن يكون الحكم معلوماً قبل الإخبار، كما في قولنا لمن حفظ التوراة: قد حفظت التوراة. وتسمية مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أنه من شأنه أن يقصد بالخبر ويستفاد منه. والمراد بكونه عالماً بالحكم حصول صورة الحكم في ذهنه.

9 المخاطب.

10 أي بفائدة الخبر ولازمها.

11 فيلقى إليه الخبر، وإن كان عالماً بالفائدتين.

12 أي: إذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب ينبغي.

13 حذراً عن اللغو.

فَذَكَرَ الْمُؤَكِّدَ غَيْرَ حَسَنٍ إِنْ كَانَ الْمُخَاطَبُ خَالِي الذَّهْنِ عَنِ الْحُكْمِ وَالتَّرَدُّدِ فِيهِ¹.
وَحَسَنٌ إِنْ كَانَ² مُتَرَدِّدًا فِيهِ³ طَالِبًا لَهُ⁴.

وَوَاجِبٌ بِحَسَبِ إِنْكَارِهِ⁵ إِنْ كَانَ مُتَكِيرًا لَهُ⁶.
وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ ائْتِدَائِيًّا.

وَالثَّانِي: طَلَبِيًّا.

وَالثَّالِثُ: إِنْكَارِيًّا.

وإِخْرَاجُ الْكَلَامِ عَلَيْهَا⁸ إِخْرَاجًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ⁹.

وَقَدْ يُخْرَجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ¹⁰.

فَيَجْعَلُ غَيْرُ السَّائِلِ كَالسَّائِلِ إِذَا قُدِّمَ إِلَيْهِ¹¹ مَا يَلُوحُ¹² بِالْخَبَرِ.

وَغَيْرُ الْمُتَكِيرِ كَالْمُتَكِيرِ إِذَا لَاحَ¹³ عَلَيْهِ¹⁴ شَيْءٌ مِنْ أَمَارَاتِ الْإِنْكَارِ.

1 أي: لا يكون علماً بوقوع النسبة أو عدم وقوعها، ولا متردداً في النسبة هل هي واقعة أم لا؟ وهذا يتبين فساد ما قيل: إن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه، فلا حاجة إلى ذكره بل التحقيق أن الحكم والتردد فيه متافيان.

2 المخاطب. 3 أي: في الحكم.

4 بأن حضر في ذهنه طرفا الحكم وتغير في أن الحكم بينهما وقوع النسبة أو لا وقوعها.

5 أي: بقدره قوة وضعفاً، يعني يجب زيادة التأكيد بحسب ازدياد الإنكار إزالة له كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى عليه السلام إذ كذبوا في المرة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ﴾ [يس: 14] مؤكداً بهذين واسمية الجملة وفي المرة الثانية: ﴿رَبَّنَا يُعَلِّمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [يس: 16] مؤكداً بالقسم وإن واللام واسمية الجملة لبانة المخاطبين في الإنكار حيث قالوا: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْتُمْ إِلَّا تُكَلِّمُونَ﴾ [يس: 15] وقوله: إذ كذبوا مبنى على أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة وإلا فالتكذب أولاً اثنان.

6 أي المخاطب.

7 للحكم.

8 أي: على الوجوه المذكورة، وهي الخلو عن التأكيد في الأول، والتقوية بمؤكد استحساناً في الثاني، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث.

9 وهو أخص مطلقاً من مقتضى الحال؛ لأن معناه مقتضى ظاهر الحال، فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كما في صورة إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فإنه يكون على مقتضى الحال، ولا يكون على مقتضى الظاهر.

10 أي على خلاف مقتضى الظاهر.

12 أي يشير.

14 أي على غير المنكر.

11 أي إلى غير السائل.

13 أي ظهر.

وَالْمُنْكَرُ كَغَيْرِ الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ مَعَهُ¹ مَا إِنْ تَأَمَّلَهُ² ارْتَدَّ³.
ثُمَّ الْإِسْنَادُ⁴ :

1- مِنْهُ : حَقِيقَةُ عَقِيلَةٍ⁵ ، وَهِيَ⁶ : إِسْنَادُ الْفِعْلِ أَوْ (مَا فِي)⁷ مَعْنَاهُ⁸ إِلَى مَا⁹ هُوَ¹⁰ لَهُ¹¹ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِ¹² فِي الظَّاهِرِ¹³ .

- 1 أي مع المنكر . ومعنى كونه معه أن يكون معلوماً له مشاهداً عنده كما تقول المنكر الإسلام : «الإسلام حق» من غير تأكيد ؛ لأن مع ذلك المنكر دلائل دالة على حقيقة الإسلام .
- وقيل معنى كونه معه : أن يكون موجوداً في نفس الأمر . وفيه نظر ؛ لأن مجرد وجوده لا يكفي في الارتداد ما لم يكن حاصلًا عنده .
- 2 أي : شيء من الدلائل والشواهد إن تأمل المنكر ذلك الشيء . وقيل : معنى ما إن تأمله شيء من العقل . وفيه نظر ؛ لأن المناسب حينئذ أن يقال : ما إن تأمل به لأنه لا يتأمل العقل بل يتأمل به .
- 3 أي وجع عن إنكاره .
- 4 مطلقاً سواء كان إنشائياً أو إخبارياً .
- 5 لم يقل : إما حقيقة وإما مجاز ؛ لأن بعض الإسناد عنده ليس بحقيقة ولا مجاز ؛ كقولنا : الحيوان جسم ، والإنسان حيوان . وجعل الحقيقة والمجاز معنيي الإسناد دون الكلام ؛ لأن اتصاف الكلام بها إنما هو باعتبار الإسناد ، وأوردهما في علم المعاني ؛ لأنها من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني .
- 6 أي الحقيقة العقلية .
- 7 ساقطة في ع .
- 8 كالمصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمظرف .
- 9 أي إلى شيء .
- 10 أي : الفعل أو معناه .
- 11 أي لذلك الشيء كالتناعل فيما بني له نحو : ضرب زيد عمراً أو المفعول فيما بني له نحو : ضُربَ عمر ، وفإن الضارية لزيد ، والمضروبة لعمر .
- 12 متعلق بقوله : له ، وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع .
- 13 وهو أيضاً متعلق بقوله : «له» ، وبهذا يدخل فيه ما لا يطابق الاعتقاد ، والمعنى إسناد الفعل أو معناه إلى ما يكون هو له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر حاله ، وذلك بأن لا يتصّب قرينة دالة على أنه غير ما هو له في اعتقاده ، ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له وحقه أن يسند إليه سواء كان صادراً عنه باختياره كضرب أو لا كإمات ومرض . وأقسام الحقيقة العقلية على ما يشملها التعريف أربعة :
- الأول : ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعاً ، كقول المؤمن : «أثبت الله البقل» .
- والثاني : ما يطابق الاعتقاد فقط ، نحو قول الجاهل : «أثبت الربيع البقل» .
- الثالث : ما يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه «خلق الله تعالى الأفعال كلها» .
- والرابع : ما لا يطابق الواقع والاعتقاد ، نحو قولك : «دجا زيدا» وأنت أي : والحال أنك خاصة تعلم أنه لم يجر دون المخاطب ؛ إذ لو علمه المخاطب أيضاً لما تعين كونه حقيقة لجواز أن يكون المتكلم قد جعل علم السامع بأنه لم يجر قرينة على أنه لم يرد ظاهره ، فلا يكون الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر .

2- وَبَيِّنَةُ¹ : مَجَازٌ عَقْلِيٌّ² ، وَهُوَ : إِسْنَادُهُ³ إِلَى مَلَابِسٍ⁴ غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ⁵ بِتَأْوِيلٍ⁶ .
وَطَرَفَاهُ⁷ :

إِمَّا حَقِيقَتَانِ⁸ ، أَوْ مَجَازَانِ⁹ ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ¹⁰ .

وَالْحَقِيقَةُ فِي الْمَجَازِ :

قَدْ يَكُونُ ظَاهِرًا¹¹ .

وَقَدْ يَكُونُ خَفِيًّا¹² .

وَالْمَجَازُ الْعَقْلِيُّ اسْتِعَارَةٌ بِالنِّكَاتِيَةِ¹³ عِنْدَ السَّكَّاكِيِّ .

1 أي ومن الإسناد .

2 ويسمى مجازاً حكماً ، ومجازاً في الإثبات وإسناداً مجازياً .

3 أي إسناد الفعل أو معناه .

4 للفعل أو معناه .

5 أي غير الملابس الذي ذلك الفعل أو معناه مبني له ، يعني غير الفاعل في المبني للفاعل ، وغير المفعول به في المبني للمفعول به سواء كان ذلك الغير غيراً في الواقع أو عند المتكلم في الظاهر . وبهذا سقط ما قيل : إنه إن أراد به غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر ، فلا حاجة إلى قوله : يتأول وهو ظاهر ، وإن أراد به غير ما هو له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل : «أنبت الله البقل» مجازاً باعتبار الإسناد إلى السبب .

6 متعلق بإسناده ، ومعنى التأول تطلب ما يؤول إليه من الحقيقة أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل . وحاصله : أن ينصب قرينة صارفة عن أن يكون الإسناد إلى ما هو له .

7 وهما المسند إليه والمسند .

8 لغويتان ، نحو «أنبت الربيع البقل» .

9 لغويان ، نحو : «أحيا الأرض شباب الزمان» ، فإن المراد بإحياء الأرض : تبيج القوى النامية فيها وإحداث نضارها بأنواع النبات . والإحياء في الحقيقة : إعطاء الحياة ، وهي صفة تقتضي الحس والحركة الإرادية ، وكذا المراد بشباب الزمان زمان ازدياد قواها النامية ، وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة ، أي قوية مشتعلة .

10 بأن يكون أحد الطرفين حقيقة والآخر مجازاً ، نحو : «أنبت البقل شباب الزمان» فيها المسند حقيقة والمسند إليه مجازاً ، و«أحيا الأرض الربيع» في عكسه .

ووجه الانحصار في الأربعة على ما ذهب إليه المصنف ظاهر ، لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلاً أو في معناه ، فيكون في مفرداً ، وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز .

11 كما في قوله تعالى ﴿فَمَا رِيحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة : 16] أي : فما ربحوا في تجارتهم .

12 لا تظهر إلا بعد نظر وتأمل ، كما في قولك : «سرتني رؤيتك» ، أي سرتني الله عند رؤيتك .

13 وهي عند السكاكي أن تذكر المشبه ، وتريد المشبه به بواسطة قرينة . وهي أن تنسب إليه شيئاً من اللوازم المساوية للمشبه به مثل أن تشبه النية بالسبح ، ثم تفردا بالذكر ، وتضيف إليها شيئاً من لوازم السبح ، فتقول : يخالِبُ النية بفلان بناء .

الباب الثاني في أحوال المسند إليه¹

أَمَّا حَذْفُهُ² : فَلِاخْتِرَازِ عَنِ الْعَبَثِ بَتَعْيِيهِ حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءً ، أَوْ تَخْيِيلِ الْعُدُولِ إِلَى أَقْوَى الدَّلِيلَيْنِ³ ، أَوْ اخْتِيَارِ تَتَبُّهِ السَّامِعِ⁴ ، أَوْ إِيْهَامِ صَوْنِهِ⁵ عَنِ لِسَانِكَ⁶ ، أَوْ عَكْسِهِ⁷ ، أَوْ تَأْتِي الْإِنْكَارُ⁸ لَدَى الْحَاجَةِ⁹ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ¹⁰ .

وَأَمَّا ذِكْرُهُ¹¹ : فَلِلْأَصَالَةِ¹² ، أَوْ الْاِخْتِطَاطِ¹³ ، أَوْ التَّيْبِيهِ عَلَى غَبَاوَةِ السَّامِعِ ، أَوْ زِيَادَةِ الْإِيْضَاحِ وَالتَّفْقِيرِ¹⁴ ، أَوْ إِظْهَارِ تَعْظِيمِهِ¹⁵ ، أَوْ إِهَانَتِهِ¹⁶ ، أَوْ التَّبَرُّكِ بِذِكْرِهِ¹⁷ ، أَوْ

1 أي الأمور المعارضة له من حيث إنه مسند إليه ، وقدم المسند إليه هل المسند .

2 قدمه على سائر الأحوال ، لكونه عبارة عن عدم الإتيان به ، وعدم الحادث سابق على وجوده ، وذكره ههنا بلفظ الحذف ، وفي المسند بلفظ الترك ، تبييناً على أن المسند إليه هو الركن الأعظم الشديد إكراهه إليه ، حتى أنه إذا لم يذكر فكانه أتى به ، ثم حذف بخلاف المسند ، فإنه ليس بهذه المثابة ، فكانه ترك عن أصله .

3 من العقل واللفظ فإن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر ، وعند الحذف على دلالة العقل ، وهو أقوى لافتقار اللفظ إليه . وإنما قال : تخييل ، لأن الدال حقيقة عند الحذف ، هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن .

4 عند القرينة هل يتنبه أم لا .

5 أي صون المسند إليه . 6 تعظيماً له .

7 أي إيهام صون لسانك عنه تحقيراً له .

8 أي تيسره .

9 نحو : فاجر فاسق عند قيام القرينة على أن المراد : زيد ليتأتى أن تقول : ما أردت زيدا بل غيره .

10 كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجر ، وسأمة ، أو قوأت فرصة ، أو محافظة على وزن ، أو سجع ، أو قافية ، أو نحو ذلك ، كقول الصياد : غزال ، أي هذا غزال ، وكالإخفاء عن غير السامع من الحاضرين ، مثل : جاء ، وكتأنيب الاستعمال الوارد على تركه ، مثل : رمية من غير رام ، أو ترك نظائره ، مثل : الرقع على المدح أو الذم أو الترحم .

11 أي ذكر المسند إليه .

12 ولا مقتضى للعدول عنه .

13 لضيف التعويل أي الاعتماد على القرينة .

14 وعليه قوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة : 5] .

15 لكون اسمه مما يدل على التعظيم نحو : دأمر المؤمنين حاضر⁸ .

16 أي إهانة المسند إليه لكون اسمه مما يدل على الإهانة مثل : السارق النثيم حاضر⁹ .

17 مثل النبي ﷺ قائل هذا القول .

اسْتَلْذِذْهُ¹، أَوْ يَسْطِ الْكَلَامَ حَيْثُ الْإِسْمَاعُ مَطْلُوبٌ²، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ.
وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ³، فَبِالْإِضْمَارِ لِكَوْنِ الْمَقَامِ لِلتَّكَلُّمِ⁴، أَوِ الْخِطَابِ⁵، أَوِ الْغَيْبَةِ⁶ مَعَ تَقَدُّمِ
ذِكْرِهِ.

وَأَصْلُ الْخِطَابِ لِمُعَيَّنٍ⁷، وَقَدْ يَبْرُكُ⁸ لِلتَّعْظِيمِ⁹.
وَبِالْعِلْمِيَّةِ¹⁰ لِلْإِحْضَارِ بِاسْمِ مُخْتَصٍّ¹¹، أَوِ التَّعْظِيمِ، أَوِ الْإِهَانَةِ¹²، أَوِ الْكِنَايَةِ عَنْ

1 مثل : «الحبيب حاضر».

2 أي : في مقام يكون إصغاء السامع مطلوباً للمتكلم لعظمته، وشرفه. ولهذا يطال الكلام مع الأحباء، وعليه
نحو قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام : ﴿هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّأُ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا
مَآرِبٌ أُخْرَى﴾ [طه : 18]، وقد يكون الذكر للتحويل، أو التعجب، أو الإشهاد في قضية، أو التسجيل على
السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار.

3 أي لإيراد المسند معرفة، وإنما قدم ههنا التعريف، وفي المسند التنكير، لأن الأصل في المسند إليه التعريف، وفي
المسند التنكير.

4 نحو : «أنا ضريت».

5 نحو : «أنت ضريت».

6 نحو : «هو ضرب».

7 واحداً كان أو أكثر؛ لأن وضع المعارف على أن تستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر.

8 الخطاب مع معين إلى غيره أي غير معين.

9 الخطاب كل مخاطب على سبيل البذل، نحو ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾
[السجدة : 12]، لا يريد بقوله : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ﴾ مخاطباً معيناً قصد إلى تنظيخ حالهم.

10 أي : تعريف المسند إليه بإيراده علماً، وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته.

11 أي المسند إليه بعينه أي بشخصه، بحيث يكون متميزاً عن جميع ما عداه. واحتترز بهذا عن إحضاره باسم

جنسه، نحو : «رجل عالم جاءني» في ذهن السامع ابتداء أي أول مرة. واحتترز به عن نحو «جاءني زيد وهو

راكب» باسم يختص به أي بالمسند إليه بحيث لا يطلق باعتبار هذا الوضع على غيره. واحتترز به عن إحضاره

بضمير التوكلم، أو المخاطب، أو اسم الإشارة، أو الموصول، أو المعروف بلام العهد، أو الإضافة. وهذه

القيود لتحقق مقام العلمية وإلا فائقيد الأخير مغن عما سبق. وقيل : احتترز بقوله «ابتداء» عن الإحضار

بشرط التقدم، كما في المصمر الغائب والمعرف بلام العهد والموصول، فإنه يشترط تقدم ذكره، أو تقدم العلم

بالصلة. وفيه نظر؛ لأن جميع طرق التعريف كذلك حتى العلم، فإنه مشروط بتقدم العلم بالوضع، نحو

﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص : 1]، فإله أصله الإله حذفته الهمزة، وعوضت عنها حرف التعريف، ثم

جعل علماً للذات الواجب الوجود الخالق للعالم. وزعم أنه اسم لفهوم الواجب لذاته، أو المستحق للعبودية

له وكل منها كلي انحصر في فرد، فلا يكون علماً؛ لأن مفهوم العلم جزئي. وفيه نظر؛ لأننا لا نسلم أنه اسم

لهذا المفهوم الكلي كيف وقد اجتمعوا على أن قولنا «لا إله إلا الله» كلمة التوحيد، ولو كان الله اسماً لفهوم كلي

لما أفادت التوحيد؛ لأن الكلي من حيث إنه كلي يحتمل الكثرة.

12 كما في الألقاب الصالحة لذلك مثل «ركب علي» و«هرب معاوية».

مَعْنَى¹ ، أَوْ اسْتِنْدَازِهِ² ، أَوْ التَّبَرُّطِ بِهِ³ ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ⁴ .
وَبِالْمَوْصُولِيَّةِ⁵ : لِعَدَمِ مَعْلُومِيَّتِهِ بِغَيْرِ الصَّلَةِ⁶ ، أَوْ اسْتِثْنَاءِ التَّصْنِيحِ بِالاسْمِ ، أَوْ
التَّخْفِيمِ⁷ ، أَوْ زِيَادَةِ التَّقْرِيرِ⁸ ، أَوْ تَبْيِيهِ الْمُخَاطَبِ عَلَى خَطِّ⁹ ، أَوْ الْإِيمَاءِ¹⁰ إِلَى جِنْسِ

1 يصلح للعلم له ، نحو : أبو هب فعل كذا كناية عن كونه جهنمياً بالنظر إلى الوضع الأول ، أعني الإضافي ؛ لأن معناه ملازم النار وملابسها ، ويلزمه أنه جهنمي ، فيكون انتقالاً من الملزوم إلى اللازم باعتبار الوضع الأول ، وهذا القدر كافٍ في الكناية . وقيل في هذا المقام : إن الكناية كما يقال : « جاء حاتم » ، ويراد به لازمه ؛ أي جواد ، لا الشخص المسمى بحاتم ، ويقال : رأيت أبا هب أي جهنمياً . وفي نظرنا لأنه حيث يكون استعارة ، لا كناية على ما سيجيء ، ولو كان المراد ما ذكره لكان قولنا : فعل هذا الرجل كذا ، مشيراً إلى كافر ، وقولنا : أبو جهل فعل كذا ، كناية عن الجهنمي ، ولم يقل به أحد . وما يدل على ضداد ذلك أنه مثل صاحب المفتاح وغيره في هذه الكناية ، بقوله تعالى : « نَبَتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ » [المسد : 1] ، ولا شك أن المراد به الشخص المسمى بأبي لهب لا كافر آخر .

2 أي وجدان العلم للبدأ ، نحو قوله :

بِالله يَا ظَبِيَّاتِ السَّعَاءِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مَنَكُنْ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبِشْرِ .

3 نحو « الله الهادي » ، و« محمد الشفيع » .

4 كالتناؤل ، والتعظيم ، والتسجيل على السامع ، وغيره مما يناسب اعتباره في الأعلام .

5 أي تعريف المسند إليه بإيراده اسم موصول .

6 كقولك : « الذي كان معنا أمس رجل عالم » ، ولم يتعرض المصنف لما لا يكون للمتكلم ، أو لكليهما علم بغير الصلة ، نحو : « الذين في بلاد المشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم » ؛ لفظة جدوى مثل هذا الكلام .

7 أي التعظيم والتعويل ، نحو : « فَغَشِيَهُمْ مِنَ اللَّيْلِ مَا عَشَوُا » [طه : 78] ، فإن في هذا الإيham من التخفيف ما لا يخفى .

8 أي تقرير الغرض المسوق له الكلام . وقيل : تقرير المسند . وقيل : المسند إليه نحو « وَرَاوَدَتْهُ » [يوسف : 23] ، أي يوسف عليه السلام ، والمرادة مفاعلة من راد يرود : جاء وذهب ، وكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرج من يده يحتال عليه أن يغلبه ، ويأخذ منه ، وهي عبارة عن التمثل لموافقة إيhamها . والمسند إليه هو قوله : « أَلَيْسَ هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ » [يوسف : 23] ، متعلق برأوده ، فالغرض المسوق له الكلام ، نزاهة يوسف عليه السلام ، وطهارة ذيله ، والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز ، أو زليخا ؛ لأنه إذا كان في بيتها وتمكن من نيل المراد منها ، ولم يفعل كان غاية في النزاهة . وقيل : هو تقرير للمرادة لما فيه من فرط الاختلاط والألفة . وقيل : تقرير للمسند إليه لإمكان وقوع الإيham والاشتراك في امرأة العزيز أو زليخا ، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط ، وظني أنها مثال لما ولاستهجان التصريح بالاسم .

9 نحو : « إِنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ أَي تَذَنُّوْنَهُمْ إِيَّاهُكُمْ ، يَشْنِي غَلِيلَ صُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا أَي هلكوا ، ونصابوا بالحوادث . فبه من التنبه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك : إن القوم القلاتي .

10 أي الإشارة .

وَهَذَا قَدْ يُجْعَلُ وَسِيلَةً إِلَى تَعْظِيمِ شَأْنِهِ^٢، أَوْ شَأْنِ غَيْرِهِ^٣.

وَبِالْإِشَارَةِ^٤، لِكَمَالِ التَّشْيِيرِ^٥، أَوْ التَّعْرِضِ بِغَاوَةِ السَّمَاعِ^٦، أَوْ لِبَيَانِ حَالِهِ^٧، أَوْ

١ أي إلى طريقه، تقول: عملت هذا العمل على وجه عملك، وعلى جهته، أي: على طرزه وطريقته، يعني تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه، وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك، نحو: «إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي» [غافر: 60]، فإن فيه إيهاء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والإذلال، وهو قوله تعالى «سَيَذَخُلُونَ جَهَنَّمَ ذَاخِرِينَ» [غافر: 60].

٢ أي لشأن الخبر نحو: «إِنَّ الَّذِي سَمَكَ أَي رَفَعَ الشَّيْءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا أَوَادَ بِهِ الْكَعْبَةُ، أَوْ بَيْتَ الشَّرَفِ وَالْمَجْدِ: دَعَابَتُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ مِنْ دَعَائِمِ كُلِّ بَيْتٍ». ففي قوله: «إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّيَّءَ إِيهَاءَ إِلَى أَنَّ الْخَبَرَ الْمُبْنَى عَلَى أَمْرٍ مِنْ جِنْسِ الرَّفْعَةِ وَالْبِنَاءِ عِنْدَ مَنْ لَهُ ذَوْقٌ سَلِيمٌ». ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السياء التي لا بناء أعظم منها وأرفع.

٣ أي غير الخبر، نحو: «الَّذِينَ كَذَّبُوا شَيْئًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ» [الأعراف: 92]. ففيه إيهاء إلى أن الخبر المبني عليه مما ينبئ عن الخيبة والخسران، وتعظيم لشأن شعيب عليه السلام. وربما يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر نحو: «إِنَّ الَّذِي لَا يَحْسُنُ مَعْرِفَةَ الْفَقْهِ قَدْ صَفَّ فِيهِ، أَوْ لَشَأْنِ غَيْرِهِ، نَحْوُ: «إِنَّ الَّذِي يَتَّبِعُ الشَّيْطَانَ فَهُوَ خَاسِرٌ، وَقَدْ يَجْعَلُ ذَرْيَةً إِلَى تَحْقِيقِ الْخَبَرِ، أَوْ: جَعَلَهُ مُحَقِّقًا ثَابِتًا نَحْوُ:

إِنَّ الْبَيْتَ ضَرَبْتُ بَيْتًا مِمَّا جَرَّةٌ بِكُوفَةِ الْجُنْدِ غَالَتْ وَدُخَا حَوْلُ

فإن في ضرب البيت بكوفة الجند، والمهاجرة إليه إيهاء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة. ثم إنه يحقق زوال المودة، ويقرره حتى كأنه برهان عليه، وهذا معنى تحقيق الخبر، وهو مفقود في مثل: «إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّيَّءَ»؛ إذ ليس في رفع الله السياء تحقيق وتثبيت لبناته لهم بيتاً؛ فظهر الفرق بين الإيهاء وتحقيق الخبر.

٤ أي تعريف المسند إليه بإيراده اسم الإشارة.

٥ المسند إليه أكمل تمييز لغرض من الأغراض، نحو: «هَذَا أَبُو الصُّقْرِ قَرْدًا» نصب على المدح أو على الحال «فِي مَحَاسِنِهِ مِنْ تَسْلِي شَيْئَانِ بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّالِمِ»، وهما شجرتان بالبادية؛ يعني يقيمون بالبادية؛ لأن فقد العز في الحضر.

٦ حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس فتقوله:

أُولَئِكَ أَجَابِي فَجِئَنِي بِمِثْلِهِمْ إِذَا جَمَعْتُنَا بِأَجْرِيرِ السَّجَابِعِ

٧ أي المسند إليه في القرب، أو البعد، أو التوسط فتقولك: هذا، أو ذاك، أو ذلك زيد، وآخر ذكر التوسط؛ لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين، وأمثال هذه المباحث تنظر فيها اللغة، من حيث إنها تبين أن هذا مثلاً للقريب، وذلك للتوسط، وذلك لبعيد، وعلم المعاني من حيث إنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا، وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء؛ يوجب تصوره على أي وجه كان.

لِتَحْقِيرِهِ¹، أَوْ لِنَعْظِيمِهِ²، أَوْ لِلتَّيْبِهِ³ عِنْدَ تَعْقِيبِ مَنْ يُشَارُ إِلَيْهِ بِأَوْصَافٍ⁴ عَلَى أَنَّهُ⁵ جَدِيرٌ
بِمَا يَرُدُّ بَعْدَ الْإِشَارَةِ⁶ مِنْ أَجْلِهَا⁷، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.
وَبِالْإِلَامِ⁸ لِلْإِشَارَةِ: إِلَى حِصَّةٍ مَعْهُودَةٍ⁹، أَوْ إِلَى نَفْسٍ حَقِيقَةٍ مَعْهُودَةٍ¹⁰ مِنْ حَيْثُ هِيَ،
أَوْ فِي ضِمْنِ فَرْذٍ مَا وَهُوَ فِي قُوَّةِ التَّكْرَرِ، أَوْ فِي ضِمْنِ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ حَقِيقَةً أَوْ عَرُفًا.
وَاسْتِغْرَاقُ الْمُفْرَدِ¹¹ أَشْمَلُ¹².

- 1 أي تحقير المسند إليه بالقرب نحو ﴿أَعْلَمَ الَّذِي يَذْكُرُ إِلَهُكُمْ﴾ [الأنبياء: 36].
- 2 بالبعد نحو ﴿أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [البقرة: 1-2] تنزيلاً ليعد درجته ورفعة حله منزلة بعد المسافة.
- 3 أي تعريف المسند إليه بالإشارة للتبنيه.
- 4 أي: عند إيراد الأوصاف عن عقيب المشار إليه؛ يقال: عقبه فلان إذا جاء على عقبه، ثم تعديه بالباء إلى المفعول الثاني، وتقول: عقبته بالشيء، إذا جعلت الشيء على عقبه، وبهذا ظهر فساد ما قيل: إن معناه عند جعل اسم الإشارة بعقب أوصاف.
- 5 متعلق بالتبنيه أي للتبنيه على أن المشار إليه.
- 6 أي بعد اسم الإشارة.
- 7 متعلق بجدير، أي: حقيق بذلك لأجل الأوصاف التي ذكرت بعد انشراح إليه نحو: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيَتَّبِعُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: 3] إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5].
عقب المشار إليه؛ وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب، وإقام الصلاة، وغير ذلك، ثم عرف المسند إليه بالإشارة تنبيهاً على أن المشار إليهم أحقوا بما يرد بعد «أولئك» وهو كونهم على الهدى عاجلاً، والغفوز بالفلاح عاجلاً من أجل انصافهم بالأوصاف المذكورة.
- 8 أي تعريف المسند إليه بالإلام.
- 9 أي إلى حصة من الحقيقة معهودة بين التكلم والمخاطب واحداً كان أو اثنين أو جماعة يقال: عهدت فلاناً إذا أدركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحاً أو كناية، نحو: ﴿وَلَيْسَ الذُّكْرُ كَالْأُنْثَى﴾ [آل عمران: 36]، أي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران كالثي أي كالأُنثى التي وهبت تلك الأنثى لها أي: لامرأة عمران، فالأنثى إشارة إلى ما تقدم ذكره صريحاً في قوله تعالى: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ [آل عمران: 36]، لكنه ليس بمسند إليه، والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: 35]، فإن لفظة «وما» وإن كان يعم الذكور والإناث، لكن التحرير؛ وهو أن يعق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث؛ وهو المسند إليه. وقد يستغنى عن ذكره لتقدم علم المخاطب به نحو: «خرج الأمير» إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحد.
- 10 ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد كقولك: «الرجل خير من المرأة».
- 11 سواء كان بحرف التعريف أو غيره.
- 12 من استغراق المثني والمجموع بمعنى أنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد، والمثنى إنما يتناول كل اثنين،

وَبِالِإِضَافَةِ¹، لِلِاخْتِصَارِ²، أَوْ لِمُتَصَمِّمِهَا³ تَعْظِيمًا⁴، أَوْ تَحْقِيرًا⁵، أَوْ لِخَوْرِ ذَلِكَ.
وَأَمَّا تَنْكِيرُهُ⁶، فَلِإِفْرَادِ⁷، أَوْ النُّوعِيَّةِ⁸، أَوْ التَّعْظِيمِ، أَوْ التَّحْقِيرِ⁹، أَوْ التَّكْثِيرِ¹⁰، أَوْ
التَّقْلِيلِ¹¹.

- 1- والجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة بدليل صحة: «لا رجال في الدار» إذا كان فيها رجل أو رجلان دون: «لا رجل»، فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان، وهذا في النكرة المنفية مسلم، وأما في المَعْرِفِ باللام فلا، بل الجمع المَعْرِفِ بلام الاستغراق يتناول كل واحد من الأفراد على ما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو، ودل عليه الاستقراء، وأشار إليه أئمة التفسير، ولما كان ههنا مظنة اعتراض، وهو أن أفراد الاسم يدل على وحدة معناه، والاستغراق يدل على تعدده، وهما متناقضان.
- 1 أي تعريف المسند إليه بالإضافة إلى شيء من المعارف.
- 2 لأن الإضافة أضمر طريق إلى احضاره في ذهن السامع، والاختصار مطلوب لضيق المقام، وفرط السأمة لكونه في السجن، والحبيب على الرحيل.
- 3 أي التضمن الإضافة.
- 4 لُشَان المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما كقولك في تعظيم المضاف إليه «عبيدي حضر» تعظيماً لك بأن لك عبداً، أو في تعظيم المضاف «عبد الخليفة ركب» تعظيماً للعبد بأنه عبد الخليفة، أو في تعظيم غير المضاف والمضاف إليه «عبد السلطان عندي» تعظيماً للمتكلم بأن عبد السلطان عنده، وهو غير المسند إليه المضاف، وغير ما أخيف المسند إليه.
- 5 للمضاف نحو «ولد الحجام حاضر»، أو المضاف إليه، نحو: «ضارب زيد حاضر»، أو غيرهما نحو: «ولد الحجام جالس زیده» أو لإغنائها عن تفصيل متعذر، نحو: «اتفق أهل الحنفية على كذا»، أو متعسر، نحو: «أهل البلد فعلوا كذا»، أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع مثل تقديم البعض على بعض، نحو «علماء البلد حاضرون» إلى غير ذلك من الاعتبارات.
- 6 أي تنكير المسند إليه.
- 7 أي للقصد إلى فرد عما يقع عليه اسم الجنس، نحو: «وَبَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْتَعِي قَالَ يَا مُوسَى إِنَّهُ الْمَلَأَ بِأَتَمِيمٍ بِكَ يَتَشَارِكُ فَآخَرُهُ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ» [القصص: 20].
- 8 أي للقصد إلى نوع منه، نحو: «وَوَعَلَى أَبْصَارِهِمْ فِيْشَاوَةٌ» [البقرة: 7] أي نوع من الأغطية، وهو غطاء التعمى عن آيات الله تعالى، وفي افتتاح: أنه للتعظيم، أي غشاوة عظيمة.
- 9 كقوله: «لَهُ حَاجِبٌ»، أي مانع عظيم، «فِي كُلِّ أَمْرٍ يُشِيئُهُ»، أي يعيه «وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْمُرُفِ حَاجِبٌ» أي: مانع حقير، فكيف بالعظيم.
- 10 كقولهم: «إِنَّ لَهُ لِبَلًا»، وإن له لغنيًا.
- 11 نحو «وَرِضْوَانٌ مِنْ اللَّهِ أَكْبَرُ ذَلِكَ» [الثوبة: 72]. والفرق بين التعظيم والتكثير: أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن، وعلو الطبقة، والتكثير باعتبار الكميات والمقادير تحقياً كما في الإبل، أو تقييداً كما في الرضوان، وكذا التحقير والتقليل، وللإشارة إلى أن بينهما فرقاً.

وَكَذًا تَنْكِيْرُ غَيْرِهِ¹.

وَأَمَّا تَوْصِيْفُهُ²: فَلِكَوْنِ الوَصْفِ³ مُبَيَّنًا لَهُ⁴، أَوْ مُخَصَّصًا⁵، أَوْ مَدْحًا، أَوْ ذَمًّا⁶، أَوْ تَوْكِيدًا⁹.

1 أي غير المسند إليه للأفراد أو النوعية نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ [النور: 45]، أي: كل فرد من أفراد الدواب من نقطة معينة هي نقطة أبيه المختصة به، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه؛ وهو نوع النقطة التي تختص بذلك النوع من الدابة. ومن تنكير غيره للتعظيم نحو: ﴿فَأَذْنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 279]، أي: حرب عظيم، وللتحقير نحو: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: 32] أي ظناً حقيراً ضعيفاً؛ إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف، فالقصور المطلق ههنا للنوعية لا للتأكيد، وبهذا الاعتبار صح وقوعه بعد الاستثناء مفرغاً مع امتناع نحو: «ما ضربته إلا ضرباً» على أن يكون المصدر للتأكيد؛ لأن مصدر ضربته لا يحتمل غير الضرب، والمستثنى منه يجب أن يكون متعدداً يحتمل المستثنى وغيره. وإعلم أنه كما أن التنكير الذي في معنى البعضية يفيد التعظيم، فكذلك صريح لفظة البعض كما في قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَنُيْسُفَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ﴾ [البقرة: 253] أراد محمداً صلى الله عليه وآله، ففي هذا الإيهام من تفخيم فضله، وإعلاء قدره ما لا يخفى.

2 أي وصف المسند إليه. والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص، وقد يطلق بمعنى المصدر؛ وهو أنسب ههنا، وأوفق بقوله: وأما بيانه وأما الإبدال منه، أي: أما ذكر النعت له.

3 أي الوصف بمعنى المصدر، والأحسن أن يكون بمعنى النعت على أن يراد باللفظ أحد معنيه ويضميره معناه الآخر.

4 أي للمسند إليه كاشفاً عن معناه كقولك: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، فإن هذه الأوصاف بما يوضح الجسم، ويقع تعريفاً له، ومثله في الكشف، أي مثل: هذا القول في كون الوصف للكشف والإيضاح، وإن لم يكن وصفاً للمسند إليه.

5 للمسند إليه أي مقلداً اشتراكه أو رافعاً احتماله. وفي عرف النحاة: التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك في التكرات، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف، نحو: «زيد التاجر عندنا»، فإن وصفه بالتاجر يرفع احتمال التاجر وغيره.

6 نحو: «جامعي زهد العالم أو الجاهل» حيث يتعين الموصوف أعني زيدا قبل ذكر الوصف وإلا لكان الوصف مخصصاً.

7 نحو: «أمس الدابر كان يوماً عظيماً»، فإن لفظ الأمس مما يدل على الدبور. وقد يكون الوصف لبيان المقصود، وتفسيره كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: 38]، حيث وصف دابة وطائراً بما هو من خواص الجنس لبيان أن القصد منهما إلى الجنس دون الفرد، وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة.

وَأَمَّا تَوْكِيدُهُ¹ : فَلِلتَّقْرِيرِ² ، أَوْ دَفْعِ تَوَهُمِ التَّجَوُّزِ³ ، أَوْ السَّهْوِ⁴ ، أَوْ عَدَمِ الشُّمُولِ⁵ .
وَأَمَّا بَيَانُهُ⁶ : فَلِلإِبْضَاحِ⁷ .
وَقِيلَ : أَوْ لِلْمُنْجَحِ⁸ .
وَأَمَّا الإِبْدَالُ مِنْهُ⁹ : فَلِزِيَادَةِ التَّقْرِيرِ¹⁰ .

- 1 أي توكيد المسند إليه .
 - 2 أي تقرير المسند إليه ؛ أي : تحقيق مفهومه ومدلوله ؛ أعني : جعله مستقراً محققاً ثابتاً ، بحيث لا يظن به غيره ، نحو : «جاءني زيد زيد» إذا ظن المتكلم غفلة السامع من سماع لفظ المسند إليه ، أو عن حمله على معناه ، وقيل : المراد تقرير الحكم ، نحو : «أنا عرفت» ، أو المحكوم عليه ، نحو : «أنا سمعت في حاجتك وحدي» ، أو لا غيري ، وفيه نظر ؛ لأنه ليس من تأكيد المسند إليه في شيء ، وتأكيد المسند إليه لا يكون التقرير الحكم قط .
 - 3 أي التكلم بالمجاز ، نحو : «قطع اللص الأمير الأمير أو نفسه أو عينه» لثلاثيهم أن إسناد القطع إلى الأمير مجاز ، وإنما القاطع بعض غلبانه .
 - 4 نحو : «جاءني زيد زيد» ، لثلاثيهم أن الجائي غير زيد ، وإنما ذكر زيداً على سبيل السهو .
 - 5 نحو : «جاءني القوم كلهم أو أجمعون» لثلاثيهم أن بعضهم لم يبي إلا أنك لم تعتد بهم أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء على أنهم في حكم شخص واحد كقولك : «بنو فلان قتلوا زيداً» ، وإنما قتله واحد منهم .
 - 6 أي تعقيب المسند إليه بعطف البيان .
 - 7 فلابيضاحه باسم مختص به ، نحو : «قدم صديقك خالد» ، ولا يلزم أن يكون الثاني أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعها . وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقوله :
- والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الخيل والسند
- فإن الطير عطف بيان لـ «العائذات» مع أنه ليس اسماً يختص بها .
- 8 وقد يجيء عطف البيان لغير الإيضاح كما في قوله تعالى : ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة : 97] ، ذكر صاحب الكشاف أن البيت الحرام عطف بيان للكعبة ، جيء به للمدح لا للإيضاح .
 - 9 أي من المسند إليه .
 - 10 من إضافة المصدر إلى المفعول ، أو من إضافة البيان ؛ أي : الزيادة التي هي التقرير . وهذا من عادة افتنان صاحب المتنازع حيث قال في التأكيد للتقرير : وهما لزيادة التقرير . ومع هذا فلا يخلو عن نكتة لطيفة ، وهي الإيحاء إلى أن الغرض من البذل ، هو أن يكون مقصوداً بالنسبة ، والتقرير زيادة تحصل تبعاً وضماً بخلاف التأكيد ، فإن الغرض منه نفس التقرير والتحقيق ، نحو : «جاءني أخوك زيد» في بذل الكل ، ويحصل التقرير بالتكرير ، «وجاءني القوم أكثرهم» في بذل البعض ، «وسلب زيد ثوبه» في بذل الاشتغال ، وبيان التقرير فيها أن المتبوع يشتمل على التابع إجمالاً حتى كأنه مذكور ؛ أما في البعض فظاهر . وأما في الاشتغال فلأن معناه أن يشتمل المبدل منه على البذل لا كاشتغال الظرف على المظروف ، بل من حيث كونه مشعراً به إجمالاً ومتقاضياً له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له . وبالحمل على أن يكون المتبوع

وَأَمَّا الْعُطْفُ^١: فَلِتَفْصِيلِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ مَعَ الْاِخْتِصَارِ^٢، أَوْ الْمُسْتَدِّ^٣ كَذَلِكَ^٤،
أَوْ رَدِّ السَّامِعِ^٥ إِلَى الصَّوَابِ^٦، أَوْ صَرْفِ الْحُكْمِ^٧ إِلَى آخَرٍ^٨، أَوْ

فيه بحيث يطلق، ويراد به التابع، نحو: «أعجبني زيد إذا أعجبك علمه» بخلاف «ضربت زيداً» إذا ضربت
حماله، ولهذا صرحوا بأن نحو: «جاءني زيد أخوه» بدل غلط، لا بدل اشتغال كما زعم بعض النحاة، ثم بدل
البعض والاشتغال، بل بدل الكل أيضاً لا يغلو عن إيضاح وتفسير، ولم يتعرض لبدل الغلط؛ لأنه لا يقع في
فصح الكلام.

١ أي جعل الشيء معطوفاً على المسند إليه.

٢ نحو: «جاءني زيد وعمرو»، فإن فيه تفصيلاً للفاعل، بأنه زيد وعمرو من غير دلالة على تفصيل الفعل بأن
المجيئين كانا معاً، أو مترتين مع مهلة، أو بلا مهلة. واحترز بقوله «مع اختصاره» عن نحو: «جاءني زيد،
وجاءني عمرو»، فإن فيه تفصيلاً للمسند إليه، مع أنه ليس من عطف المسند إليه، بل من عطف الجمل، وما
يقال من أنه احتراز عن نحو: «جاءني زيد، جاءني عمرو» من غير عطف، فليس بشيء، إذ ليس فيه دلالة
على تفصيل المسند إليه، بل يحتمل أن يكون إضراباً عن الكلام الأول، ونص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز.
٣ بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولاً، ومن الآخر بعده مع مهلة أو بلا مهلة.

٤ أي مع اختصار، واحترز بقوله: كذلك عن نحو: «جاءني زيد وعمرو» بعده يوم أو سنة، نحو: «جاءني
زيد فعمرو» أو «ثم عمرو» أو «جاءني القوم حتى خالده»، فالثلاثة تشترك في تفصيل المسند إلا أن الفاء تدل
على التعقيب من غير تراخ، ولم على التراخي، وحتى على أن أجزاء ما قبلها مترتبة في الذهن من الأضعف إلى
الأقوى أو بالعكس. فمعنى تفصيل المسند فيها أن يعتبر تعلقه بالمتبوع أولاً، وبالمتابع ثانياً من حيث إنه أقوى
من أجزاء المتبوع أو أضعفها، ولا يشترط فيها الترتيب الخارجي. فإن قلت: في هذه الثلاثة أيضاً تفصيل
للمسند إليه، فلم لم يقل: أو لتفصيلها معاً، قلت: فرق بين أن يكون الشيء حاصلًا من شيء وبين أن يكون
الشيء مقصوداً منه، وتفصيل المسند إليه في هذه الثلاثة، وإن كان حاصلًا، لكن ليس العطف بهذه الثلاثة
لأجله، لأن الكلام إذا اشتمل على قيد زائد على مجرد الإثبات أو النفي، فهو الغرض الخاص، والمقصود من
الكلام، ففي هذه الأمثلة تفصيل المسند إليه كأنه أمر كان معلوماً، وإنما سيق الكلام لبيان أن مجيء أحدهما
كان بعد الآخر فليتأمل. وهذا البحث مما أورده الشيخ في دلائل الإعجاز ووصى بالمحافظة عليه.

٥ عن الخطأ في الحكم.

٦ نحو: «جاءني زيد لا عمرو» لمن اعتقد أن عمراً جاءك دون زيد، أو أنها جاءك جميعاً، ولكن أيضاً للرد إلى
الصواب، إلا أنه لا يقال لنفي الشركة حتى أن نحو: ما جاءني زيد لكن عمرو، إنها يقال لمن اعتقد أن زيداً
جاءك دون عمرو، لا لمن اعتقد أنها جاءك جميعاً. وفي كلام النحاة ما يشعر بأنه إنما يقال لمن اعتقد انتفاء
المجيء عنهما جميعاً.

٧ عن المحكوم عليه.

٨ محكوم عليه.

٩ نحو: «جاءني زيد بل عمرو»، أو «ما جاءني زيد بل عمرو»، فإن «بل» للإضراب عن المتبوع، وصرف
الحكم إلى التابع. ومعنى الإضراب عن المتبوع: أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفي عنه الحكم قطعاً
خلافاً لبعضهم. ومعنى صرف الحكم في المثبت ظاهر، وكذا في المنفي إن جعلناه بمعنى نفي الحكم عن التابع

الشك¹، أو التشكيك².

وأما فصله³ : فلقصر المسند عليه⁴.

وأما تقديمه⁵ : فإعدام المقتضي للعدول عن الأصل⁶، أو تقرير الخبر في ذهن السامع⁷، أو تعجيل المسرة⁸، أو المساءة⁹، أو إيهام أنه⁹ لا يزول عن الخاطر¹⁰، أو أنه يستلذ به¹¹، أو نحو ذلك¹².

والتقديم على الخبر الفعلي عند عبد القاهر يفيد قصر الخبر عليه قطعاً إن ولي حرف النفي، وإلا فقد يكون للقصر قلباً أو إفراداً¹³.

= والتبوع في حكم المسكوت عنه، أو متحقق الحكم له حتى يكون معنى : «ما جاءني زيد بل عمرو» أن عمراً لم يبين وعدم بجيء زيد، وبجئته على الاحتمال، أو بجئته محقق كما هو مذهب المبرد، وإن جعلناه بمعنى ثبوت الحكم للتابع حتى يكون معنى «ما جاءني زيد بل عمرو» أن عمراً جاءك كما هو مذهب الجمهور.

1 من التكلم.

2 للسامع أي إيقاعه في الشك، نحو : «جاءني زيد أو عمرو»، أو للإيهام نحو قوله تعالى : ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَنَى هَذَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ : 24]، أو للتخير، أو للإباحة نحو : «ليدخل الدار زيد أو عمرو». والفرق بينهما أن في الإباحة يجوز الجمع بينهما بخلاف التخير.

3 أي تعقيب المسند إليه بضمير الفصل، وإثنا جعله من أحوال المسند إليه، لأنه يقترن به أولاً، ولأنه في المعنى عبارة عنه، وفي اللفظ مطابق له.

4 يعني لقصر المسند على المسند إليه، لأن معنى قولنا : زيد هو القائم، أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوز به إلى عمرو.

5 أي تقديم المسند إليه.

6 إذ لو كان أمر يقتضي العدول عنه، فلا يقدم كما في الفاعل، فإن مرتبة العامل التقدم على المفعول.

7 لأن في المبتدأ تشويقاً إلى الخبر.

8 للتفاوت علة لتعجيل المسرة أو التطير علة لتعجيل المساءة، نحو : سعد في دارك لتعجيل المسرة، والسفاح في دار صديقك لتعجيل المساءة.

9 أي المسند إليه.

10 لكونه مطلوباً.

11 لكونه محبوباً.

12 كإظهار تعظيمه، أو تحقيره، أو ما أشبه ذلك.

13 قال عبد القاهر : وقد يقدم المسند إليه لبغيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي - أي : قصر الخبر الفعلي عليه - إن ولي المسند إليه حرف النفي - أي وقع بعدها بلا فصل - نحو : ما أنا قلت هذا؛ أي : لم أقله مع أنه مقول غيري.

وَقَدْ يَكُونُ لِيَقْوَى الْحُكْمُ^١.
 قِيلَ: وَقَدْ يُقَدَّمُ^٢ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعُمُومِ^٣.
 وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ^٤: فَلَا قِضَاءَ الْمَقَامِ تَقْدِيمِ الْمُسْتَدِّ.
 هَذَا كُلُّهُ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ.
 وَقَدْ يَخْرُجُ الْكَلَامُ عَلَى خِلَافِهِ^٥، فَيُوضَعُ الْمُضْمَرُ مَوْضِعَ الْمُظْهَرِ^٦ لِيَتِمَّ كُنَّ مَا يَغْتَبِيهِ^٧
 فِي ذِهْنِ السَّامِعِ، وَقَدْ يُعَكِّسُ^٨.
 فَإِنْ كَانَ اسْمُ إِشَارَةٍ: فَلِكَمَالِ الْعِنَايَةِ بِتَمْيِيزِهِ^٩، أَوْ الْإِسْتِخْزَاءِ بِالسَّامِعِ،

فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المتكلم، وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم أو الخصوص، ولا ينزج ثبوته لجميع من سواك؛ لأن التخصيص ههنا إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراك معه أو انفردك به دونه. ولأن التقديم يفيد التخصيص، ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته للغير لم يصح: ما أنا قلت هذا ولا غيري؛ لأن مفهوم «ما أنا قلت» ثبوت قاطبة هذا القول لغير المتكلم، ومنطوق لا غيري نفياً عنه، وهما متناقضان. ولا ما أنا رأيت أحداً؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم، قد رأى كل أحد من الناس؛ لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول، فيجب أن يثبت لغيره على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص المتكلم بهذا النفي، ولا ما أنا ضربت إلا زيدا؛ لأنه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد؛ لأن المستثنى منه مقدر عام، وكل ما نفى عنه المذكور على وجه الحصر يجب ثبوته لغيره تحقيقاً لمعنى الحصر؛ إن عاماً فعام وإن خاصاً فخاص.

١ وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص، نحو: هو يعطي الجزيل قصداً إلى تحقيق أنه بفعل إعطاء الجزيل.
 ٢ المسند إليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي.
 ٣ أي على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ كل، نحو: كل إنسان لم يقم، فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان بخلاف ما لو أخر نحو لم يقم كل إنسان، فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل فرد. فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي، والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول.
 ٤ أي تأخير المسند إليه.
 ٥ أي: على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه.

٦ كتقولهم: «نعم رجلاً زيد» مكان «نعم الرجل زيد»، فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإخبار لعدم تقدم ذكر المسند إليه، وعدم قرينة تدل عليه، وهذا الضمير عائد إلى متعفل معهود في الذهن، والنزج تفسيره بتكرره ليدل على جنس المتعفل، وإثباته يكون هذا من وضع المضمَر موضع المظهر.
 ٧ أي يعقب الضمير أي يبيح على عقبه.
 ٨ وضع المضمَر موضع المظهر أي يوضع المظهر موضع المضمَر.

٩ أي تمييز المسند إليه لا اختصاصه بحكم بدعي كقوله: «كَمْ عَاقِلٌ عَاقِلٌ»، هو وصف عاقل الأول بمعنى: كامل العقل متناه فيه «أَعْيَنَتْ» أي أهيته وأهجزته أو أهيت عليه وصعبت «مذاهبه» أي طرق معاشه.

- (أَو) ¹ التَّدَاءِ عَلَى كَمَالِ بِلَادَتِهِ ² ، أَوْ فَطَانَتِهِ ³ ، أَوْ ادْعَاءِ كَمَالِ ظُهُورِهِ ⁴ .
وَأِنْ كَانَ الْمُظْهَرُ ⁵ غَيْرَهُ ⁶ فَلْيَزِيدَهُ التَّمَكِينِ ⁷ ، أَوْ إِدْخَالَ الرَّمْعِ ⁸ فِي ضَمِيرِ السَّامِعِ ، أَوْ
تَقْوِيَةِ دَاعِيِ الْمَأْمُورِ ، أَوْ الِاسْتِعْطَافِ ⁹ .
قَالَ السَّكَاكِيُّ : هَذَا ¹⁰ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالْمُسْتَنْدِإِ إِلَيْهِ ، وَلَا ¹¹ بِهَذَا الْقَدْرِ ¹² ، بَلْ كُلُّ
مِنْ الْخِطَابِ ، وَالْمَنِيَّةِ ، وَالتَّكَلُّمِ مُطْلَقًا ¹³ : يُنْقَلُ إِلَى الْآخِرِ ¹⁴ ؛ (يُسَمَّى) ¹⁵ هَذَا النُّقْلُ
الْيَتَاتًا ¹⁶ .
وَالْمَشْهُورُ ¹⁷ : أَنَّ الِاتِّفَاتَ هُوَ التَّعْيِيرُ عَنْ مَعْنَى بِطَرِيقِ ¹⁸ مِنْ ¹⁹ بَعْدَ التَّعْيِيرِ عَنْهُ ²⁰
-
- 1 وفي ج : و .
 - 2 أي بلادة السامع بأنه لا يدرك غير المحسوس .
 - 3 بأن غير المحسوس عنده بمترلة المحسوس .
 - 4 أي ظهور المسند إليه .
 - 5 الذي وضع موضع المضمر .
 - 6 أي غير اسم الإشارة .
 - 7 أي جعل المسند إليه متمكناً عند السامع ، نحو : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾ [الإخلاص : 1 - 2] أي الذي يصمد إليه ، ويقصد في الخواص لم يقل : هو الصمد لزيادة التمكن .
 - 8 عطف على زيادة التمكن .
 - 9 أي طلب العطف والرحمة ، كقوله : إلهي عبدك العاصي أتاك مفرّاً بالذنوب ، وقد دعاك ، لم يقل : أنا لما في لفظ عبدك العاصي من التذلل واستحقاق الرحمة وترقب الشفقة .
 - 10 أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة .
 - 11 النقل مطلقاً مختص .
 - 12 أي : بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة .
 - 13 أي : سواء كان في المسند أو غيره ، وسواء كان كل منها وارداً في الكلام ، أو كان مقتضى الظاهر ليراده .
 - 14 تقصير الأقسام ستة : حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين . ولفظ «مطلقاً» ليس في عبارة السكاكبي ، لكنه مراد بحسب ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر إلى الأمثلة .
 - 15 وفي ج : ويسمى .
 - 16 مأخوذة من التفات الإنسان من يمينه إلى شماله أو بالعكس .
 - 17 عند الجمهور .
 - 18 بالطرق الثلاثة : التكلم والمخاطب والغيبة .
 - 19 الطرق .
 - 20 أي عن ذلك المعنى .

بِأَخَرٍ¹، وَهَذَا² أَخَصُّ³.

وَوَجْهُهُ⁴ : تَطْرِبَةُ الْكَلَامِ⁵.

وَقَدْ يَخْتَصُّ مَوَاقِعَهُ بِلَطَائِفِ آخَرٍ.

وَمِنْ خِلَافِ الْمُفْتَضَى⁶ : تَلَقَّى الْمُخَاطَبِ⁷ بِغَيْرِ مَا يَتَرَقَّبُ⁸ بِحَمَلِ كَلَامِهِ⁹ عَلَى

خِلَافِ مُرَادِهِ¹⁰ تَنْبِيْهَا¹¹ عَلَى أَنَّهُ¹² هُوَ الْأَوَّلَى بِالْقَصْدِ¹³ ، أَوِ السَّائِلِ¹⁴ بِغَيْرِ مَا يَنْطَلُبُ

يَنْتَزِلُ سَوْأَلِهِ مَنَزِلَةً غَيْرَهُ¹⁵ تَنْبِيْهَا¹⁶ عَلَى أَنَّهُ¹⁷ هُوَ الْأَوَّلَى بِحَالِهِ ، أَوِ الْمُهْمُ لَهُ¹⁸.

1 أي بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أي يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر، ويرقبه السامع، ولا بد من هذا القيد ليجوز مثل قولنا : أنا زيد، وأنت عمرو، ونحن اللذين صباحوا الصباح، ومثل قوله تعالى : ﴿وَأَيُّكَ تَشْتَرِي﴾ [الفاتحة : 5] ، و﴿أَهْلُونَا﴾ [الفاتحة : 6] ، و﴿أَتَعْمَتُ﴾ [الفاتحة : 7] ، فإن الالتفات إنما هو في ﴿أَيُّكَ تَعْبُدُ﴾ [الفاتحة : 5] والباقي جار على أسلوبه.

2 أي الالتفات بتفسير الجمهور.

3 بتفسير السكاكي ؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عنه بطريق من الطرق ، ثم بطريق آخر ، أو يكون مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بطريق فترك وعدل إلى طريق آخر ، فيتحقق الالتفات بتعبير واحد. وعند الجمهور مخصوص بالأول حتى لا يتحقق الالتفات بتعبير واحد ، فكل التفات عندهم التفات عنه من غير عكس.

4 أي وجه حسن الالتفات.

5 أي تجديدًا وإحداثًا من طرقت النوب.

6 أي مقتضى الظاهر.

7 من إضافة المصدر إلى المفعول أي : تلقى المتكلم للمخاطب.

8 المخاطب ، وإثاء في : بغير للتعدية.

9 الإثاء للسببية ، أي إنما تلقاه بغير ما يترقب بسبب أنه حمل كلامه ، أي الكلام الصادر عن المخاطب.

10 أي مراد المخاطب ، وإثاء حمل كلامه على خلاف مراده.

11 للمخاطب.

12 أي ذلك الغير هو .

13 والإرادة.

14 عطف على المخاطب ، أي تلقى السائل.

15 أي منزلة غير ذلك السؤال.

16 للسائل.

17 أي ذلك الغير.

18 كقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيْتُ لِلنَّاسِ وَالنَّحْيُ﴾ [البقرة : 189] ، سألوها عن سبب اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه ، فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف ، وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ، ومعال النديون والصوم وغير ذلك.

وَمِنْهُ^١: التَّغْيِيرُ عَنِ^٢ الْمُسْتَقْبَلِ بِلَفْظِ الْمَاضِي تَنْبِيهاً عَلَى تَحْقِيقِ وَقُوعِهِ^٣.
وَمِنْهُ^٤: الْقَلْبُ^٥.
وَقِيلَهُ^٦ السَّكَاكِي مُطْلَقاً^٧.
وَرَدَّهُ غَيْرُهُ^٨ مُطْلَقاً^٩.
وَالْحَقُّ^{١٠}: أَنَّهُ إِنْ تَضَمَّنَ اعْتِبَاراً لَطِيفاً^{١١} قَبْلَ، وَإِلَّا^{١٢} رُدَّ^{١٣}.

الباب الثالث في أحوال المسند

أَمَّا تَرْكُهُ: فَلَنَحْوِ مَا سَبَقَ فِي حَذْفِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ، وَلَا بُدَّ^{١٤} مِنْ قَرِينَةٍ^{١٥}.

= ومعالم للحج يعرف بها وقته. وذلك للتنبيه على أن الأولى والألق بحالهم أن يسألوا من ذلك لأنهم ليسوا بمن يطمعون بسهولة على دقائق علم الهبة، ولا يتعلق لهم به غرض، وكقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الدِّينُ وَالْآفَرِينَ وَالْبَنَاتِ وَالْمَسْكِينِ وَالْبَنِي السَّبِيلِ﴾ [البقرة: 215]، سألوا عن بيان ما ينفقون فأجيبوا ببيان المصارف تنبيهاً عن أن المهم هو السؤال عنها؛ لأن النفقة لا يعتمد بها إلا أن تقع موقعها. أي من خلاف مقتضى الظاهر.

1

2

3

4

5

6

7

8

9

10

11

12

13

14

15

16

17

18

19

20

21

22

23

24

25

26

27

28

29

30

31

32

33

34

35

36

37

38

39

40

41

42

43

44

45

46

47

48

49

50

51

52

53

54

55

56

57

58

59

60

61

62

63

64

65

66

67

68

69

70

71

72

73

74

75

76

77

78

79

80

81

82

83

84

85

86

87

88

89

90

91

92

93

94

95

96

97

98

99

100

101

102

103

104

105

106

107

108

109

110

111

112

113

114

115

116

117

118

119

120

121

122

123

124

125

126

127

128

129

130

131

132

133

134

135

136

137

138

139

140

141

142

143

144

145

146

147

148

149

150

151

152

153

154

155

156

157

158

159

160

161

162

163

164

165

166

167

168

169

170

171

172

173

174

175

176

177

178

179

180

181

182

183

184

185

186

187

188

189

190

191

192

193

194

195

196

197

198

199

200

201

202

203

204

205

206

207

208

209

210

211

212

213

214

215

216

217

218

219

220

221

222

223

224

225

226

227

228

229

230

231

232

233

234

235

236

237

238

239

240

241

242

243

244

245

246

247

248

249

250

251

252

253

254

255

256

257

258

259

260

261

262

263

264

265

266

267

268

269

270

271

272

273

274

275

276

277

278

279

280

281

282

283

284

285

286

287

288

289

290

291

292

293

294

295

296

وَأَمَّا ذِكْرُهُ¹ : فَلَمَّا مَرَّ² ، أَوْ لَيْتَعَيْنَ³ كَوْنُهُ اسْمًا⁴ أَوْ فِعْلًا⁵ .

وَأَمَّا إِفْرَادُهُ⁶ : فَلِكَوْنِهِ غَيْرُ سَبَبِيٍّ مَعَ قَصْدِ عَدَمِ تَقْوِي الْحُكْمِ⁷ بِتَقْصِيرِ التَّرْكِيبِ .

وَأَمَّا كَوْنُهُ⁸ فِعْلًا فَلِلتَّقْيِيدِ⁹ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ¹⁰ عَلَى أَخْصَرِ وَجْهِ مَعَ إِفَادَتِهِ التَّجَدُّدِ .

وَأَمَّا كَوْنُهُ¹¹ اسْمًا فَلِلْإِفَادَةِ الدَّوَامِ وَالثَّبُوتِ .

وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ فِعْلًا¹² بِمَفْعُولٍ¹³ وَنَحْوِهِ¹⁴ فَلِلتَّرْبِيَةِ الْفَاعِلَةِ¹⁵ .

= أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى : ﴿وَلَيْتَن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف : 9] ، وكقوله تعالى : ﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ ، قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾ [يس : 78-79] .

- 1 أي ذكر المسند .
- 2 في ذكر المسند إليه من كون الذكر هو الأصل مع عدم المقتضى للعدول عنه ، ومن الاحتياط لضعف التعميل على القرينة مثل : ﴿خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف : 9] ، ومن التعريض بقراءة السامع نحو : محمد نبينا ﷺ في جواب من قال : من نبيكم وغير ذلك .
- 3 بذكر المسند .
- 4 يفيد الثبوت والدوام .
- 5 يفيد التجدد والحدوث .
- 6 أي جعل المسند غير جملة .
- 7 إذ لو كان سببياً ، نحو : زيد قام أبوه ، أو مفيداً للتقوى ، نحو : زيد قام ، فهو جملة قطعاً . وأما نحو زيد قائم ، فليس بمفيد للتقوى ؛ بل هو قريب من زيد قام في ذلك .
- 8 أي المسند .
- 9 أي تقيد المسند .
- 10 أعني الماضي ، وهو الزمان الذي قبل زمانك الذي أنت فيه ، والمستقبل : وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان ، والحال : وهو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ . وهذا أمر عرفي . وذلك لأن الفعل دال بصيغته على أحد الأزمنة الثلاثة من غير احتياج إلى قرينة تدل على ذلك ، بخلاف الاسم ، فإنه يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا : زيد قائم الآن ، أو أمس ، أو غداً .
- 11 أي المسند .
- 12 وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما .
- 13 مطلق ، أو به ، أو فيه ، أو له ، أو معه .
- 14 من الحال ، والتمييز ، والاستثناء .
- 15 لأن الحكم كما زاد خصوصاً زاد غرابية ، وكلما زاد غرابية زاد إفادة كما يظهر بالنظر إلى قولنا : شيء ما موجود ، وفلان به فلان حفظ الثروة سنة كذا في بلد كذا .

وَأَمَّا تَرْكُهُ¹ فَلِصَانِعِ مِنْهَا².

وَأَمَّا تَقْيِيدُهُ³ بِالشَّرْطِ⁴ فَلَا عَيْبَارَاتٍ تُعْرَفُ بِمَعْرِفَةِ أَحْوَالِ أَدَوَاتِهِ⁵، وَهِيَ مُبَيَّنَةٌ فِي النَّخْوِ⁶.

وَتَنْظَرُ هَهُنَا فِي «إِنْ» وَ«إِذَا» وَ«لَوْ»⁷.

فـ«إِنْ» وَ«إِذَا» لِلشَّرْطِ فِي الِاسْتِقْبَالِ لَكِنْ أَصْلُ «إِنْ» عَدَمُ الْجَزْمِ بِالشَّرْطِ⁸، وَأَصْلُ «إِذَا» الْجَزْمُ بِهِ⁹، وَلِذَلِكَ¹⁰ كَانَ الْحُكْمُ النَّادِرُ¹¹ مَوْقِعاً لـ«إِنْ».
وَعَلَبَ لَفْظُ النَّاصِي¹² مَعَ «إِذَا».

1 أي ترك التقييد.

2 أي من تربية الفائدة، مثل: خوف انقضاء الفرصة، أو إرادة أن لا يطلع الحاضرون على زمان الفعل، أو مكانه، أو مفعوله، أو عدم العلم بالتقييدات، أو نحو ذلك.

3 أي الفعل.

4 مثل: أكرمك إن تكرمني، وإن تكرمني أكرمك.

5 يعني حروف الشرط وأسماؤه.

6 وفي هذا الكلام إشارة إلى أن الشرط في عرف أهل العربية قيد لحكم الجزاء مثل المفعول ونحوه، فقولك: إن جئتني أكرمك بمنزلة قولك: أكرمك وقت عييتك إياي، ولا يخرج الكلام بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية، بل إن كان الجزاء خبراً فالجملة الشرطية خبرية نحو: إن جئتني أكرمك، وإن كان إنشائياً فتإنشائية نحو: إن جاءك زيد فأكرمه. وأما نفس الشرط، فقد أخرجه الأداة عن الخبرية واحتمل الصدق والكذب، وما يقال من أن كلاً من الشرط والجزاء خارج عن الخبرية، واحتمال الصدق والكذب، وإنما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء المحكوم فيه بلزوم الثاني للأول، فإنها هو باعتبار المنطقيين، فمفهوم قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود باعتبار أهل العربية الحكم بوجود النهار في كل وقت من أوقات طلوع الشمس، فالمحكوم عليه هو النهار والمحكوم به هو الموجود، وباعتبار المنطقيين الحكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس فالمحكوم عليه طلوع الشمس والمحكوم به وجود النهار، فكم من فرق بين الاعتبارين.

7 لأن فيها أبحاثاً كثيرة لم يتعرض لها في علم النحو.

8 فلا يقع في كلام الله تعالى على الأصل إلا حكاية، أو على ضرب من التأويل.

9 يوقعه فإن وإذا يشتركان في الاستقبال بخلاف لو، ويفترقان بالجزم بالوقوع وعدم الجزم به. وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يتعرض له لكونه مشتركاً بين إذا وإن والمقصود بيان وجه الافتراق.

10 أي ولأن أصل إن عدم الجزم بالوقوع.

11 لكونه غير مقطوع به في الغالب.

12 لدلالته على الوقوع قطعاً نظراً إلى نفس اللفظ، وإن نقل ههنا إلى معنى الاستقبال.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي الْجَزْمِ لِلتَّجَاهُلِ²، أَوْ يُعَدَمُ جَزْمُ الْمُخَاطَبِ³، أَوْ لِتَنْزِيلِهِ⁴ مُنْزِلَةَ الْجَاهِلِ⁵، أَوْ لِلتَّوْبِيخِ⁶، وَتَصَوِيرِ أَنْ الْمَقَامَ لِاسْتِمَالِهِ عَلَى مَا يَقْلَعُ الشَّرْطُ لَا يَصْلُحُ إِلَّا لِفَرْضِهِ⁷ كَمَا يَفْرَضُ الْمُحَالُ⁸، أَوْ لِلتَّغْلِيْبِ، وَهُوَ يَجْرِي فِي فُتُونٍ كَثِيرَةٍ⁹.
وَلِكَوْنِهِمَا¹⁰ لِنَتْلِيْقِ أَمْرٍ¹¹ بِحُصُولِ غَيْرِهِ¹² فِي الْاسْتِقْبَالِ¹³ كَانَ كُلٌّ مِنْ جُمْلَتَيْنِ كُلٌّ¹⁴ فِعْلِيَّةٌ اسْتِقْبَالِيَّةٌ¹⁵، وَلَا يُخَالِفُ ذَلِكَ لَفْظًا إِلَّا لِيَكْتَنَهُ¹⁶: كَوَيْزَارٍ غَيْرِ الْحَاصِلِ فِي

- 1 بوقوع الشرط .
- 2 كما إذا سئل العبد عن سيده: هل هو في الدار، وهو يعلم أنه فيها، فيقول: إن كان فيها، يتجاهل خوفاً من السيد .
- 3 بوقوع الشرط، فيجري الكلام على سنن اعتقاده كقولك لمن يكذبك: إن صدقت فهذا تفعل مع علمك بأنك صادق .
- 4 أي لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط .
- 5 لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تؤذه .
- 6 أي لتعبير المخاطب على الشرط .
- 7 أي فرض الشرط .
- 8 لغرض من الأغراض، نحو: ﴿أَفَضْرِبْ عَنْكُمُ الذِّكْرَ﴾ [الزخرف: 5] أي أهيئكم فنضرب عنكم القرآن، وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد .
- 9 كقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ مِنَ الْفَاقِينَ﴾ [التحریم: 12]، غلب الذكر على الأنثى بأن أجري الصفة المشتركة بينهما على طريقة إخراجها على الذكور خاصة، فإن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث لكن لفظ «فَاتَيْنِ»، إنما يجري على الذكور فقط . و نحو قوله تعالى: ﴿يَبْلُغُنَّ أَهْلَهُنَّ نَجْمَهُنَّ﴾ [النمل: 55] غلب جانب المعنى على جانب اللفظ؛ لأن القياس يجهلون - بقاء الغيبة - لأن الضمير عائد إلى قوم، ولفظه لفظه الغائب لكونه اسماً مظهراً، لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين، فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة .
- 10 أي إن وإذا .
- 11 هو حصول مضمون الجزاء .
- 12 يعني حصول مضمون الشرط .
- 13 متعلق بغيره على معنى أنه يجعل حصول الجزاء مترتباً ومعلقاً على حصول الشرط في الاستقبال، ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر؛ لأن التعليق إنما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال . ألا ترى أنك، إذا قلت: إن دخلت الدار فانت حر، فقد علقت في هذه الحالة حرته على دخول الدار في الاستقبال .
- 14 من إن وإذا يعني الشرط والجزاء .
- 15 أما الشرط: فلأنه مفروض الحصول في الاستقبال، فيمتنع ثبوته ومضيه . وأما الجزاء: فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال، ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل .
- 16 لامتناع مخالفة مقتضى الظاهر من غير فائدة . وقوله لفظاً: إشارة إلى أن الجملتين وإن جعلتا كلناهما أو إحداها اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى أن قولنا: إن أكرممتي الآن فقد أكرمتك أمس،

صُورَةُ الْحَاصِلِ إِمَّا لِقُوَّةِ الْأَسْبَابِ¹، أَوْ لِتَقَرُّرٍ وَقُوْعِهِ، أَوْ لِتَعْرِضٍ².

و«لَوْ» لِلشَّرْطِ³ فِي الْمَاضِي مَعَ الْقَطْعِ بِانْتِفَاءِ الشَّرْطِ⁴، فَيَلْزَمُ عَدَمُ الثَّبُوتِ وَالْمُضِيِّ فِي جُمْلَتَيْهَا⁵، فَدُخُولُهَا عَلَى الْمَضَارِعِ⁶ لِاسْتِمْرَارِ الْفِعْلِ، أَوْ لِتَنْزِيلِهِ⁷ مَثَرَةَ الْمَاضِي⁸،

= معناه: إن تمتد بإكرامك إلي أي الآن فأعتد بإكرامي إليك أمس. وقد تستعمل «إن» في غير الاستقبال قياساً مطرداً مع كان نحو: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ [البقرة: 23].

1 المتأخلة في حصوله نحو: إن اشتريت كان كذا حال انعقاد أسباب الاشتراء.

2 أي: إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل: إما لما ذكره. وإما للتعريض بأن ينسب الفعل إلى واحد والمراد غيره.

3 أي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضاً.

4 فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول: لو جئتني أكرمك معلقاً بالإكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه، فيلزم انتفاء الإكرام، فهي لامتناع الثاني أعني الجزاء لامتناع الأول أعني الشرط، يعني أن الجزاء منتفٍ بسبب انتفاء الشرط، هذا هو المشهور بين الجمهور. واعترض عليه ابن الحاجب بأن الأول سبب، والثاني مسبب، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء المسبب لجواز أن يكون للشيء أسباب متعددة، بل الأمر بالعكس؛ لأن انتفاء المسبب يدل على انتفاء جميع أسبابه، فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني، ألا ترى أن قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22]، إنها سبقت ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس. واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب حتى كادوا أن يجمعوا على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني. إما لما ذكره وإما لأن الأول ملزوم، والثاني لازم، وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس، لجواز أن يكون اللازم أعم.

5 إذ الثبوت يناهى التعليق، والاستقبال يناهى الماضي، فلا يعدل في جمليتها عن الفعلية الماضية إلا لنكتة. ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال إن، وهو مع قلته ثابت. نحو قوله عليه السلام: «اطلبوا العلم ولو بالعين»، «فإني أباهي بكم الأمم يوم القيامة» ولو بالسمعة.

6 في نحو: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: 7]، أي لو وقعتم في جهد وهلاك، والفعل: هو الإطاعة، يعني أن امتناع عنتكم بسبب امتناع استمراره على إطاعتكم، فإن المضارع يفيد الاستمرار، ودخول «لو» عليه يفيد امتناع الاستمرار. ويجوز أن يكون الفعل امتناع الإطاعة، يعني أن امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن إطاعتكم؛ لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي، والداخل عليه «لو» يفيد استمرار الامتناع كما أن الجملة الاسمية المثبتة تفيد تأكيد الثبوت ودوامه، والمنفية تفيد تأكيد النفي ودوامه لا نفي التأكيد والدوام، كتقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 8] ردّاً لقولهم ﴿أَمَّا﴾ [البقرة: 8] على أبلغ وجه وأكدته كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: 15] حيث لم يقل الله مستهزئ بهم قصداً إلى استمرار الاستهزاء وتجدده وقتاً فوقتاً.

7 أي المضارع.

8 أي المضارع أو الكلام.

أَوْ (لَا سِتْخَضَارِ صُورِيَّةٍ) ².

وَأَمَّا تَنْكِيرٌ ³: فَلِإِرَادَةِ عَدَمِ الْحَضَرِ وَالْعَهْدِ ⁴، أَوْ لِلتَّفْخِيمِ ⁵، أَوْ لِلتَّخْفِيرِ ⁶.
وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ ⁷: فَلِاتِّمَاعِ الْفَائِدَةِ ⁸.

وَأَمَّا تَرْكُهُ ⁹: فَظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ ¹⁰.

وَأَمَّا تَعْرِيفُهُ: فَلِإِقَادَةِ الْحُكْمِ أَوْ لِإِزْمِهِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مَعْلُومَيْنِ عِنْدَ السَّمَاعِ ¹¹، نَحْوُ:
«زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ»، وَعَكْسُهُ بِاعْتِبَارِ تَعْرِيفِ الْعَهْدِ أَوْ الْجِنْسِ، وَالثَّانِي ¹² قَدْ يُقِيدُ قَصْرَ
الْجِنْسِ عَلَى شَيْءٍ تَحْقِيقًا ¹³ أَوْ مُبَالَغَةً ¹⁴.

1 يعني أن المدلول إلى المضارع في نحو «وَلَوْ تَرَى» [الأنعام: 27] إما لما ذكر، وإما لاستحضار صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار؛ لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون، ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابته، أو فطاعة، أو نحو ذلك، كما قال الله تعالى: «فَتَكْبِيرٌ سَحَابًا» [فاطر: 9] بلفظ المضارع بعد قوله تعالى: «وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ» [فاطر: 9].

2 في: لاستحضاره صورة.

3 أي تنكير المسند.

4 الدال عليها التصریف، كقولك: زيد كاتب وعمرو شاعر.

5 نحو: «مَدْدَى لِلتَّفْخِيمِ» [البقرة: 2] بناء على أنه خبر مبتدأ محذوف، أو خبر «ذَلِكَ الْكِتَابُ» [البقرة: 2].

6 نحو: ما زيد شيتاً.

7 أي المسند بالإضافة، نحو: زيد غلام رجل، أو الوصف، نحو: زيد رجل عالم.

8 إن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة. واعلم أن جعل معمولات المسند - كالحال ونحوه - من المقيدات، وجعل الإضافة والوصف من المخصصات، إنها هو مجرد اصطلاح. وقيل: لأن التخصيص عبارة عن نقص الشيء، ولا شيوخ للفعل؛ لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم، وإخالف تقيده، والوصف يبيح في الاسم الذي فيه الشيوخ، فيخصصه وفيه نظر.

9 أي ترك تخصيص المسند بالإضافة أو الوصف.

10 في ترك تقييد المسند لما نفع من تربية الفائدة.

11 يعني أنه يجب عند تعريف المسند إليه؛ إقليس في كلامهم مسند إليه نكرة، ومسند معرفة في الجملة الخبرية.

12 يعني اعتبار تعريف الجنس.

13 نحو: زيد الأمير إذا لم يكن أمير سواء.

14 أي لكامل ذلك الشيء في ذلك الجنس أو بالعكس، نحو: عمرو الشجاع، أي الكامل في الشجاعة؛ كأنه لا اعتداد بشجاعة غيره نقصوها عن رتبة الكمال، وكذا إذا جعل المعرفة بلام الجنس مبتدأ نحو: الأمير زيد، والشجاع عمرو، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الإمارة على زيد، والشجاعة على عمرو. والحاصل: أن المعرفة بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفة أو نكرة، وإن

وَأَمَّا كَوْنُهُ¹ جُمْلَةً: فَلِلْمَقْوِيِّ²، أَوْ لِكَوْنِهِ سَبَبِيًّا³.

وَأَسْمِيَّتُهَا وَفِعْلِيَّتُهَا وَشَرْطِيَّتُهَا لِمَا مَرَّ⁴.

وَنَظَرُ فِعْلِيَّتِهَا لِاخْتِصَارِ الْفِعْلِيِّ.

وَأَمَّا تَأْخِيرُهُ⁵: فَلِأَهْمِيَّةِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ كَمَا مَرَّ⁶.

وَأَمَّا تَقْدِيمُهُ⁷: فَلِقَصْرِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ⁸ عَلَيْهِ، أَوْ التَّشْبِيهِ بِبِدَاءِ عَلَى أَنَّهُ⁹ خَيْرٌ لَا نَعْتَ¹⁰،

أَوْ التَّفَاوُلِ¹¹، أَوْ التَّشْوِيقِ إِلَى ذِكْرِ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ¹².

■ جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ، والجنس قد يبقى على إطلاقه. قد يقيد بومضف، أو حال، أو ظرف، أو
منقول أو نحو ذلك، نحو: هو الرجل الكريم، وهو السائر راكباً، وهو الأمير في البلد، وهو الواهب ألف
قطار، وجميع ذلك معلوم بالاستقراء ونصف تراكيب البلغاء. وقوله: «قد يفيد» بلفظ «قد» إشارة إلى أنه قد
لا يفيد القصر.

1 أي المستد.

2 نحو: زيد قام.

3 نحو: زيد أبوه قائم.

4 يعني أن كون المستد جملة للسببية أو التقوى، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت، وكونها فعلية للتجدد
والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أن يحد وجه، وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة
من أدوات الشرط.

5 أي تأخير المستد.

6 في تقديم المستد إليه.

7 أي تقديم المستد.

8 أي: لقصر المستد إليه على المستد، لأن معنى قولنا: تميمي أنا هو أنه مقصور على التسمية لا يتجاوزها إلى
القيمية.

9 أي المستد.

10 إذ النعت لا يتقدم على المنعوت.

11 نحو: سبعت بغرة وجهك الأيام.

12 بأن يكون في المستد المتقدم طول يشوق النفس إلى ذكر المستد إليه، فيكون له وقع في النفس، ويحل من القبول؛
لأن الحاصل بعد الطلب أحرز من المساق بلا تعب.

تَنْبِيْهُ

كثيرٌ مما ذُكر في البابين¹ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِهِمَا²، وَإِذَا عَلِمَ اعْتِبَارُ ذَلِكَ فِيهِمَا³ لَا يَخْفَى
اعْتِبَارُهُ فِي غَيْرِهِمَا⁴.

الباب الرابع في أحوال متعلقات الفعل

الْفِعْلُ مَعَ الْمَفْعُولِ كَالْفِعْلِ مَعَ الْفَاعِلِ فِي أَنَّ الْغَرَضَ إِفَادَةُ التَّلَبُّسِ⁵.
فَتَرَكُ مَفْعُولُهُ إِثْمًا غَيْرُ مُقَدَّرٍ فَلِلْقَصْدِ إِلَى نَفْسِهِ بِتَنْزِيلِهِ مَثَرَةَ اللَّازِمِ؛ وَإِثْمًا مُقَدَّرٌ
فَلِلْبَيِّنِ بَعْدَ الْإِتْهَامِ⁶، أَوْ (لِلدَّفْعِ)⁷ أَنْ يَتَوَهَّمَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ إِرَادَةَ غَيْرِ الْمُرَادِ، أَوْ
لِإِرَادَةِ إِبْقَاعِ الْفِعْلِ ثَانِيًا عَلَى صَرِيحِ اللَّفْظِ إِظْهَارًا لِكَمَالِ الْعِنَايَةِ⁸، أَوْ لِلتَّغْيِيمِ⁹ مَعَ

1 يعني باب المسند والمسند إليه.

2 كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتكبير والتقديم والتأخير والإطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق.
وانما قال: كثيرٌ مما ذكر لأن بعضها يختص بالباين كضمير الفصل المختص بها بين المسند إليه والمسند، وتكون
المسند فعلاً، فإنه يختص بالمسند؛ إذ كل فعل مسند دائماً. وقيل: هو إشارة إلى أن جميعها لا يجري في غير
الباين كالتعريف، فإنه لا يجري في الحال والتمييز، وكالتقديم، فإنه لا يجري في المضاف إليه. وفيه نظر؛ لأن
قولنا: جميع ما ذكر في الباين غير مختص بها لا يقتضي أن يجري شيء من المذكورات في كل واحد من الأمور
التي هي غير المسند إليه والمسند فضلاً عن أن يجري كل منها فيه؛ إذ يكفي لعدم الاختصاص بالباين ثبوته في
شيء مما يباينها، فافهم.

3 أي في الباين.

4 من المفاعيل، والمنحقات بها، والمغصاف إليه.

5 أي تلبس الفعل بكل منهما: إما بالفاعل فمن جهة وقوعه عنه، وإما بالمفعول فمن جهة وقوعه عليه.

6 كما في فعل المشينة والإرادة، ونحوهما إذا وقع شرطاً، فإن الجواب يدل عليه وبينه لكنه إنما يحذف (ما لم يكن
تعلق فعل المشينة بالمفعول غريباً) نحو: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [النحل: 9] أي: لو شاء الله هدايتكم
لهذاكم أجمعين. فإنه لما قيل ﴿لَوْ شَاءَ﴾ علم السامع أن هناك شيئاً علفت المشينة عليه، لكنه مبهم، فإذا جيء
بجواب الشرط صار مبيناً له، وهذا أوقع في النفس.

7 وفي ج: الدفع.

8 بوقوع الفعل على المفعول حتى كأنه لا يرضى أن يوقعه على ضميره وإن كان كناية عنه.

9 في المفعول.

الاختصار¹، أو لمجرد الاختصار²، (أو)³ لرعاية الفواصل⁴، أو للاستيهجان في الذكر⁵، أو نحو ذلك⁶.

ولابد في الكل من قرينة.

وأما تقديم مفعوله⁷ ونحوه⁸ عليه⁹ فلرّد الخطأ في التّعين¹⁰، أو الاشتراك¹¹.

ويؤكد الأول به «لا غَيْر» والثاني به «وحدة».

والتخصيص لأزّم للتقديم غالباً¹²، ويُفيد¹³ وراء التخصيص¹⁴ الاهتمام

بالمقدم¹⁵.

1 كقولك: قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد بقرينة أن المقام مقام المبالغة، وهذا التعميم، وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم، لكن يفوت الاختصار حينئذ.

2 من غير أن يعتبر معه فائدة أخرى من التعميم وغيره.

3 وفي ع. و.

4 نحو قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَىٰ وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَىٰ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: 1-3] أي: وما قلاك، وحصول الاختصار أيضاً ظاهر.

5 أي ذكر المفعول.

6 أي نحو المفعول من الجار والمجرور، والظرف، والحال، وما أشبه ذلك.

7 أي مفعول الفعل.

8 أي نحو المفعول من الجار والمجرور، والظرف، والحال، وما أشبه ذلك.

9 أي عل الفعل.

10 كقولك: زيداً عرفت لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً، وأصاب في ذلك، واعتقد أنه غير زيد، وأخطأ فيه.

وتقول لتأكيد هذا الرد: زيداً عرفت لا غيره.

11 وقد يكون أيضاً لرد الخطأ في الاشتراك كقولك: زيداً عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيداً وعمراً، ونقول

لتأكيد: زيداً عرفت وحده، وكذا في نحو: زيداً أكرم، وعمراً لا تكرم أمراً ونبياً، فكان الأحسن أن يقول:

لإفادة الاختصاص.

12 أي: لا يفتك عن تقديم المفعول ونحوه في أكثر الصور بشهادة الاستقرار وحكم الدوق، وإنما قال: غالباً؛

لأن اللزوم الكلي غير متحقق، إذا التقديم قد يكون لأغراض آخر كمجرد الاهتمام، والتبرك، والاستلذاذ،

وموافقة كلام السامع، وضرورة الشعر، ورعاية السجع، والفاصلة، ونحو ذلك.

13 التقديم.

14 أي بعده.

15 لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم يبيانه أعمى.

وَأَمَّا تَقْدِيمُ بَعْضٍ مَعْمُولَاتِهِ^١ عَلَى بَعْضٍ فَلِأَصَالَتِهِ^٢ مَعَ عَدَمِ الْمُقْتَضِي لِلْعُدُولِ عَنْهُ^٣،
أَوْ لِإِلْهَامِهِ، أَوْ لِلتَّنَاسُبِ^٤.

الباب الخامس في القصر^٥

وَهُوَ حَقِيقِيٌّ وَغَيْرُ حَقِيقِيٍّ^٦.
وَكُلُّ^٧ مِنْهُمَا^٨ قَصْرُ الْمُرْصُوفِ عَلَى الصِّفَةِ^٩ الْمَعْتَوِيَةِ أَوْ الْعَكْسِ.
وَالأَوَّلُ^٩ مِنَ الْحَقِيقِيِّ: لَا يَكَادُ يُوجَدُ^{١٠}.
وَالثَّانِي^{١١}: كَثِيرٌ.

- ١ أي معمولات الفعل.
- ٢ أي أصل ذلك البعض التقديم على البعض الآخر.
- ٣ أي عن الأصل كالفعل في نحو: ضرب زيد عمراً، لأنه عمدة في الكلام، وحقه أن يلي الفعل، وإنما قال في نحو: ضرب زيد عمراً، لأن في نحو: ضرب زيداً غلامه مقتضياً للعدول عن الأصل.
- ٤ كراهية الفاصلة نحو قوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [طه: 67] بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل، لأن فواصل الآي على الألف.
- ٥ القصر في اللغة: الحبس، وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص.
- ٦ لأن تخصيص شيء بشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوز إلى غيره أصلاً، وهو الحقيقي، أو بحسب الإضافة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوز إلى ذلك الشيء وإن أمكن أن يتجاوز إلى شيء آخر في الجملة، وهو غير حقيقي، بل إضافي كقولك: ما زيد إلا قائم، بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود لا بمعنى أنه لا يتجاوز إلى صفة أخرى أصلاً. وانقسامه إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقاً من قبيل الإضافات.
- ٧ أي من الحقيقي وغيره نوعان.
- ٨ وهو أن لا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة موصوف آخر.
- ٩ والمراد بالصفة ههنا الصفة المعنوية أعني المعنى القائم بالغير لا النعت النحوي.
- ١٠ أي قصر الموصوف على الصفة.
- ١١ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء حتى يمكن إثبات شيء منها، ونفي ما عداها بالكلية، بل هذا محال؛ لأن للنصفة المنفية نقيضاً، وهو من الصفات التي لا يمكن نفيها ضرورة امتناع ارتفاع النقيضين مثلاً: إننا قلنا: ما زيد إلا كاتب، وأردنا أنه لا يتصف بغيره لزم أن لا يتصف بالقيام، ولا بنقيضه وهو محال.
- ١٢ أي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي.

وَقَدْ يَقْصِدُ بِهِ الْمُبَالَغَةُ².

وَكُلُّ مَنْ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ يَكُونُ:

1 - قَصْرُ إِفْرَادٍ: إِذَا اعْتَقَدَ الْمُخَاطَبُ الشَّرْكَةَ.

2 - وَقَصْرُ قَلْبٍ: إِذَا اعْتَقَدَ الْعَكْسَ.

3 - وَقَصْرُ تَعْيِينَ: إِذَا اعْتَقَدَ وَاحِدًا غَيْرَ مُعَيَّنٍ.

وَلِلْقَصْرِ طُرُقٌ:

مِنْهَا: الْعُطْفُ بِـ «لَا» وَ«بَلْ»، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ³: زَيْدٌ شَاعِرٌ لَا كَاتِبٌ.

وَفِي قَصْرِهَا⁴: مَا زَيْدٌ شَاعِرًا بَلْ عَمْرُو.

وَمِنْهَا: النَّفْيُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ⁵: مَا زَيْدٌ إِلَّا شَاعِرًا.

وَفِي قَصْرِهَا⁶: مَا شَاعِرًا إِلَّا زَيْدٌ.

وَمِنْهَا: إِنَّمَا كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ⁷: إِنَّمَا زَيْدٌ كَاتِبٌ.

وَفِي قَصْرِهَا⁸: إِنَّمَا قَائِمٌ زَيْدٌ.

وَمِنْهَا: تَقْلِيدٌ مَا حَقَّقَهُ التَّأْخِيرُ⁹، كَقَوْلِكَ فِي قَصْرِهِ: تَمِيمِي أَنَا.

وَفِي قَصْرِهَا: أَنَا كَفَيْتُ مُهْمَكَ.

1 أي بالثاني.

2 لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا: ما في الدار إلا زيد أن جميع من في الدار من عدا زيدا في حكم العدم، فيكون قصراً حقيقياً أدعائياً. وأما في القصر الغير الحقيقى فلا يجعل فيه غير المذكور بمنزلة العدم، بل يكون المراد أن الحصول في الدار مقصور على زيد بمعنى أنه ليس حاصلاً لغيره وإن كان حاصلاً لغيره وخالد.

3 أي قصر الموصوف على الصفة.

4 أي قصر الصفة على الموصوف.

5 إفراداً.

6 إفراداً وقلباً.

7 إفراداً.

8 إفراداً وقلباً.

9 كتقديم الخبر على المبتدأ أو المفعولات على الفعل.

وهذه الطرق^١ تختلف من وجوه: فإن دلالة الرابع^٢ بالفحوى^٣، والباقي بالوضع^٤.
والأصل^٥ في الأول^٦: النص على المثبت والمنفي، ولا يترك^٧ إلا لكرهه
الإطّاب.

وفي الباقي: النص على المثبت فقط^٨.
والأول^٩: لا يجمع الثاني^{١٠}، ويجمع^{١١} (الأخيرين^{١٢})^{١٣}.
والأصل في الثاني^{١٤}: أن يستعمل مع مخاطب مقرر على إنكاره بخلاف الثالث^{١٥}.
وقد يترك غير المتكرر منزلة المتكرر مقررًا، أو غير مقرر لا اعتبار مناسب، والمقرر
منزلة غير المقرر لا دعاء ظهور الحكم، فيستعمل مع الأول الثاني^{١٦}، ومع الأخيرين
الثالث.

-
- ١ الأربعة بعد اشتراكها في إعادة القصر.
 - ٢ أي التقديم.
 - ٣ أي بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل صاحب الذوق السليم فيه فهو القصر؛ وإن لم يعرف اصطلاح البغاء في ذلك.
 - ٤ لأن الواضع وضعها لمعان تنفيذ القص.
 - ٥ أي الوجه الثاني من وجوه الاختلاف أن الأصل.
 - ٦ أي في طريق المعطف.
 - ٧ النص عليها.
 - ٨ دون المنفي وهو ظاهر.
 - ٩ أي وجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي بلاء العاطفة.
 - ١٠ أصني النفي والاستثناء، فلا يصح: ما زيد إلا قائم لا قاعد، وقد يقع مثل ذلك في كلام المصنفين.
 - ١١ أي النفي بلاء العاطفة.
 - ١٢ أي إنها والتقديم.
 - ١٣ وفي ع: الآخرين.
 - ١٤ أي الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء.
 - ١٥ أي إنها، فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب، ولا ينكره كذا في الإيضاح نقلاً عن دلائل الإعجاز. وفيه بحث لأن المخاطب إذا كان عالماً بالحكم ولم يكن حكمه مشوباً بخطأ لم يصح القصر، بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم. وجوابه: أن مراده أن إنها يكون لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب، ولا ينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه.
 - ١٦ أي النفي والاستثناء.

وَأَحْسَنُ مَوَاقِعِ الثَّالِثِ^١ التَّعْرِضُ^٢.

ثُمَّ الْقَصْرُ كَمَا يَقَعُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ يَقَعُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ^٣، وَغَيْرُهُمَا^٤.

فَفِي الْاسْتِثْنَاءِ: يُؤَخَّرُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَعَ أَدَاةِ الْاسْتِثْنَاءِ^٥.

وَيُقَدَّمَانِ قَلِيلًا بِحَالِهِمَا^٦.

وَفِي «إِنَّمَا» لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ عَلَى غَيْرِهِ لِلِإِلْتِباسِ^٧.

و«غَيْرُ» كَ «إِلَّا» فِي إِفَادَةِ الْقَصْرَيْنِ^٨، وَفِي امْتِنَاعِ مُجَامَعَةِ «لَا»^٩.

١ أي مواقع إنبا.

٢ نحو: «إِنَّمَا يَنْتَكِرُ أُولُوا الْأَنْتَابِ» [الرعد: ١٩؛ الزمر: ٩]، فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كاليهاثم؛ فطمع النظر أي التأمل، منهم كطمع منها أي كطمع النظر من البهائم.

٣ نحو: ما قام إلا زيد.

٤ كالفاعل والمفعول نحو: ما ضرب زيد إلا عمراً، وما ضرب عمراً إلا زيد، والمفعولين نحو: ما أعطيت زيداً إلا درهماً، وما أعطيت درهماً إلا زيداً وغير ذلك من المتعلقات.

٥ حتى لو أريد القصر على الفاعل قيل: ما ضرب عمراً إلا زيد، ولو أريد القصر على المفعول، قيل: ما ضرب زيد إلا عمراً، ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلاً: قصر الفعل المسند إليه الفاعل على المفعول، وعلى هذا قياس البواقي، فيرجع في التحقين إلى قصر الصفة على الموصوف وبالعكس، ويكون حقيقياً وغير حقيقي أفراداً وقلباً وتعييناً، ولا يخفى اعتبار ذلك.

٦ جاز على قلة تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كونها بحالهما، وهو أن يلي المقصور عليه الأداة، نحو: ما ضرب إلا عمراً زيد في قصر الفاعل على المفعول، وما ضرب إلا زيد عمراً في قصر المفعول على الفاعل. وإنا قال بحالهما احترازاً عن تقديمهما مع إزالتها عن حالهما، بأن تؤخر الأداة عن المقصور عليه، كقولك: في ما ضرب زيد إلا عمراً: ما ضرب عمراً إلا زيد، فإنه لا يجوز ذلك لما فيه من اختلال المعنى، وانعكاس المقصود، وإنا قل تقديمهما بحالهما لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها؛ لأن الصفة المقصورة على الفاعل مثلاً هي الفعل الواقع على المفعول لا مطلق الفعل، فلا يتم المقصود قبل ذكر المفعول، فلا يحسن قصره، وعلى هذا ففس. وإنا جاز على قلة نظراً إلى أنها في حكم التام باعتبار ذكر المتعلق في الآخر.

٧ كما إذا قلنا في إنبا ضرب زيد عمراً: إنبا ضرب عمراً زيد، بخلاف النفي والاستثناء، فإنه لا إلباس فيه؛ إذ المقصور عليه هو المذكور بعد إلا سواء قدم أو أخر، وهنا ليس إلا مذكوراً في اللفظ بل تضمناً.

٨ أي قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف أفراداً وقلباً، وتعييناً.

٩ العاطفة، فلا يصح: ما زيد غير شاعر لا كاتب، ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو.

الباب السادس في الإنشاء¹

وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَى طَلَبِ الْفِعْلِ، وَهُوَ يَسْتَدْعِي مَطْلُوباً غَيْرَ حَاصِلٍ وَقَدْ طَلَبَ²
أَوْ لَا يَدُلُّ.

وَالطَّلَبُ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ:

مِنْهَا³ التَّمَنِّي: وَهُوَ طَلَبُ حُصُولِ الشَّيْءِ عَلَى سَبِيلِ الْمَحَبَّةِ مُمَكِّنًا كَانَ أَوْ مُمْتَنِعًا.

وَاللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لَهُ «لَيْتَ»⁴.

وَقَدْ يَتَمَنَّى بِـ«هَلْ»⁵ وَ«لَوْ»⁶.

وَقَدْ يَتَمَنَّى بِـ«لَعَلَّ»، فَيُعْطَى حُكْمَ «لَيْتَ»⁷ لِيُعْدَّ الْمَرْجُو عَنْ الْحُصُولِ⁸.

- 1 اصلم أن الإنشاء قد يطلق على نفس الكلام الذي نيس لنسبه خارج تطابقته أو لا تطابقته . وقد يقال على ما هو فعل المتكلم أعني : إلغاء مثل هذا الكلام ، كما أن الأخبار كذلك . والأظهر أن المراد ههنا هو الثاني بقرينة تقسيمه إلى الطلب وغير الطلب ، وتقسيم الطلب إلى التمني ، والاستفهام وغيرهما ، والمراد بها معانيها انصدورية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله : «واللفظ الموضع له كذا وكذا» ؛ لظهور أن لفظ «ليت» مثلاً يستعمل لمعنى التمني لا لقلنا : «ليت زيدا قائم» فافهم . فالإنشاء إن لم يكن طلباً كأفعال المقاربة ، وأفعال المدح والذم ، وصيغ العقود ، والقسم ورب ونحو ذلك ، فلا يبحث عنها ههنا لقلة المباحث البيانية الإنسانية المتعلقة بها ؛ ولأن أكثرها في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء .
- 2 لامتناع طلب الحاصل ، فلو استعمل صيغ الطلب لطلوب حاصل امتنع إجراؤها هل معانيها الحقيقية ، ويتولد منها بحسب القرائن ما يتناسب للمقام .
- 3 أي من أنواع الطلب .
- 4 ولا يشترط إمكان التمني بخلاف الترجي تقول : «ليت الشباب يعود يوماً» ، ولا نقول : «لعله يعود» ، لكن إذا كان التمني ممكناً يجب أن لا يكون لك توقع وطماية في وقوعه وإلا لصار ترجياً .
- 5 نحو «هل لي من شقيق» حيث يعلم أن لا شقيق له ؛ لأنه حينئذ يمتنع حله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتضائه . والنكته في التمني بـ«هل» ، والعدول عن «ليت» هي إبراز التمني لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتضائه .
- 6 وقد يتمنى بـ«لو» نحو «لو تأتيتي فتحدثني» - بالنصب - على تقدير «فإن تحدثني» ، فإن النصب قرينة على أن «لو» ليست على أصلها ؛ إذ لا ينصب المضارع بعدها بإضمار «أن» ، وإنما يضم «أن» بعد الأشياء الستة ، والمناسب للمقام ههنا هو التمني .
- 7 وينصب في جوابه المضارع على إضمار «أن» نحو «لعلني أحج فأزورك» بالنصب .
- 8 وبهذا يشبه المحالات والممكنات التي لا طماية في وقوعها ، فيتولد منه معنى التمني .

وَمِنْهَا^١ الِاسْتِفْهَامُ^٢ : وَهُوَ طَلَبُ الْعِلْمِ بِشَيْءٍ .

وَالْأَلْفَاظُ الْمَوْضُوعَةُ لَهُ : الِهْمَزَةُ ، وَهَلْ ، وَمَا ، وَمَنْ ، وَأَيُّ ، وَكَمْ ، وَكَيْفَ ، وَأَيْنَ ، وَأَتَى ، وَمَتَى ، وَأَيَّانَ .

فَالِهْمَزَةُ : لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ^٣ أَوْ التَّصَوُّرِ^٤ ، وَلِهَذَا^٥ لَمْ يَقْبَحْ : «أَعْمَرَ عَرَفْتُ؟» .
وَالْمَسْئُولُ عَنْهُ بِهَا^٧ مَا يَلِيهَا^٨ .

وَهَلْ : لِطَلَبِ التَّصْدِيقِ فَقَطُ^٩ ، وَلِهَذَا^{١٠} امْتَنَعَ : «هَلْ زَيْدٌ قَامَ أَمْ عَمْرُو؟»^{١١} ، وَقَبِحَ

١ أي من أنواع الطلب .

٢ وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن ، فإن كانت وقوع نسبة بين أمرين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق ، وإلا فهو التصور .

٣ أي انقياد الذهن وإذعانه لوقوع نسبة تامة بين الشئين كقولك : «أقام زيد؟» في الجملة الفعلية ، «أزيد قائم» في الجملة الاسمية .

٤ أي إدراك غير النسبة كقولك في طلب تصور المسند إليه «أدب في الإناء أم عسل» عالماً بحصول شيء في الإناء طالباً لتعيينه ، وفي طلب تصور المسند في الخاتبة ديسك أم في الزرق» عالماً بكون الدبس في واحد من الخاتبة والزرق طالباً لتعين ذلك .

٥ أي ولمجيء الهمزة لطلب التصور .

٦ في تصور الفاعل «أزيد قام» كما قبح «هل زيد قام» . ولم يقبح في طلب تصور المفعول : «أعمرأ عرفت» كما قبح «هل عمرأ عرفت» . وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل ، فيكون «هل» لطلب حصول الحاصل ، وهذا ظاهر في «أعمرأ عرفت» ، لا في «أزيد قام» فليتنامل .

٧ أي بالهمزة .

٨ كالفعل في «أضربت زيدا» إذا كان الشك في نفس الفعل ، أهني الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد ، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده ، فيكون لطلب التصديق . ويجمل أن يكون لطلب تصور المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بـ «زيد» ، لكن لا تعرف أنه ضرب أو إكرام ، والفاعل في «أأنت ضربت زيدا» إذا كان الشك في الضارب ، والمفعول في «أزيداً ضربت» إذا كان الشك في المضروب ، وكذا قياس سائر المتعلقات .

٩ وتدخل على الجملتين نحو «هل قام زيد» ، و«هل عمرو قاعد» إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لـ «زيد» والقعود لـ «عمرو» .

١٠ أي ولا اختصاصها بطلب التصديق .

١١ لأن وقوع المقرد ههنا بعد «أم» دليل على أن «أم» متصلة ، وهي لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم ، و«هل» إنما تكون لطلب الحكم فقط . ولو قلت : «هل زيد قام» بدون «أم عمرو» لفتح ، ولا يمتنع .

«هل زَيْدٌ ضَرَبْتَ»¹ دُونَ «ضَرَبْتَهُ»².

وهي³ تَخَصُّصُ الْمُضَارِعِ بِالِاسْتِقْبَالِ⁴، وَلِهَذَا كَانَ لَهَا مَرِيدُ اخْتِصَاصٍ بِالْفِعْلِ⁵،
ولِهَذَا⁶ كَانَ «فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ»⁷ أَدَلَّ عَلَى طَلَبِ الشُّكْرِ مِنْ «فَهَلْ أَنْتُمْ تَشْكُرُونَ»⁸.
وهي⁹ قِسْمَانِ:

- 1 - بَسِيطَةٌ: وهي التي يُطْلَبُ بِهَا وُجُودُ الشَّيْءِ، أَوْ لَا وُجُودُهُ فِي نَفْسِهِ¹⁰.
- 2 - وَمُرَكَّبَةٌ: وهي التي يُطْلَبُ بِهَا وُجُودُ شَيْءٍ لِشَيْءٍ أَوْ لَا وُجُودُهُ لَهُ¹¹.

1 لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، فيكون «هل» اطلب حصول الحاصل وهو محال. وإنا لم نمتنع لاحتمال أن يكون زيداً مفعول فعل محذوف، أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام لا للتخصيص، لكن ذلك خلاف الظاهر.

2 يعني «هل زيداً ضربته»، فإنه لا يقبح لجواز تقدير المفسر قبل زيداً أي «هل ضربت زيداً ضربته».

3 أي «هل».

4 بحكم الوضع كالسين وسوف، فلا يصح «هل تضرب زيداً» في أن يكون الضرب واقعاً في الحال على ما يفهم عرفاً ومن قوله: «وهو أخوك» كما يصح «أنضرب زيداً وهو أخوك» قصداً إلى إنكار الفعل الواقع في الحال، بمعنى أنه لا ينبغي أن يكون ذلك؛ لأن «هل» تخصّص المضارع بالاستقبال، فلا يصح لإنكار الفعل الواقع في الحال، بخلاف المنزهة، فإنها تصلح لإنكار الفعل الواقع؛ لأنها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال. وقولنا في أن يكون الضرب واقعاً في الحال ليعلم أن هذا الامتناع جارٍ في كل ما يوجد فيه قرينة تدل على أن المراد إنكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالة كقولك: «أنضرب زيداً وهو أخوك» أو لا كقوله تعالى: «اتَّقُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا لَا تَعْلَمُونَ» [الأحرف: 28]، وكقولك: «أنزدي أباك وأنشتم الأمير؟»، فلا يصح وقوع «هل» في هذه المواضع.

5 فإن الزمان جزء عن مفهومه بخلاف الاسم، فإنه إنما يدل عليه حيث يدل بعروضه له؛ أما اقتضاء تخصيصها المضارع بالاستقبال لمزيد اختصاصها بالفعل فظاهر. وأما اقتضاء كونها لطلب التصديق فقط لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانقفاء والنفي والإثبات، إنها يتوجهان إلى المعاني والأحداث التي هي مدلولات الأفعال لا إلى الذوات التي هي مدلولات الأسماء.

6 أي ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل.

7 الأنبياء: 80.

8 الأنبياء: 80.

9 أي «هل».

10 كقولنا: «هل الحركة موجودة أو لا موجودة؟».

11 كقولنا: «هل الحركة دائمة أو لا دائمة؟» فإن المطلوب وجود الدوام للحركة أو لا وجود لها.

وقد اعتبر في هذه شيان غير الوجود، وفي الأولى: شيء واحد، فكانت مركبة بالنسبة إلى الأولى، وهي بسيطة بالنسبة إليها.

وَالْبَاقِيَةُ^١ لِيَطْلُبَ التَّصَوُّرَ فَقَطْ^٢، فَيَطْلُبُ (بِـ«مَا»)^٣ شَرْحُ الاسْمِ^٤، أَوْ حَقِيقَةُ الْمُسَمَّى^٥.

وَتَقَعُ «هَلْ» الْبَسِيطَةُ فِي التَّرْتِيبِ بَيْنَهُمَا^٦، وَالْمُرَكَّبَةُ بَعْدَهُمَا.

وَبِـ«مَنْ» الْمَارِضُ الْمُسَخَّصُ^٧.

قَالَ السَّكَّاكِيُّ يُسْأَلُ بِـ«مَا» عَنِ الْجِنْسِ^٨، أَوْ الْوَصْفِ^٩.

وَبِـ«مَنْ» عَنِ الْجِنْسِ مِنْ ذَوِي الْعُقُولِ^{١٠}.

١ من ألفاظ الاستفهام تشارك في أنها لطلب التصور فقط.

٢ وتختلف من جهة أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر.

٣ وفي ج: بها.

٤ كقولنا: «ما المعناه؟» طالباً أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه، فيجيب بإيراد لفظ أشهر.

٥ كقولنا: «ما الحركة؟» أي ما حقيقة مسمى هذا اللفظ، فيجيب بإيراد ذاتياته.

٦ أي بين ما التي تشرح الاسم، والتي لطلب الماهية، يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولاً شرح الاسم، ثم وجود المفهوم في نفسه، ثم ماهيته وحقيقته؛ لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحاله منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم، ومن لا يعرف أنه موجود استحاله منه أن يطلب حقيقته وماهيته؛ إذ لا حقيقة للمعوم ولا ماهية له. والفرق بين المفهوم من الاسم بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل، فمن كل من عوطب باسم فهم فيها ما، ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم إذا كان عالمًا باللغة. وأما الحد فلا يقف عليه إلا المرتاض بصناعة المنطق، فالوجودات لها حقائق ومفاهيم فلها حدود حقيقية واسمية؛ وأما المعدومات فليس لها إلا المفاهيم فلا حدود لها إلا بحسب الاسم؛ لأن الحد بحسب الذات لا يكون إلا بعد أن يعرف أن الذات موجودة حتى أن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن عليها في أثناء التعاليم إنما هي حدود اسمية. ثم إذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدوداً حقيقية، جميع ذلك مذكور في الشفا.

٧ أي الأمر الذي يعرض لذي العلم، فيفيد تشخصه وتعيينه، كقولنا: «من في الدار؟»، فيجيب عنه بـ«زيد»، ونحوه مما يفيد تشخصه.

٨ تقول: «ما عندك؟» أي أي أجناس الأشياء عندك، وجوابه: كتاب ونحوه، ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو «ما الكلمة؟» أي أي أجناس الألفاظ هي؟ وجوابه: لفظ مفرد موضوع.

٩ تقول: «ما زيد؟» وجوابه: الكريم ونحوه.

١٠ أي ذي العلم تقول: «من جبريل؟» أي أبشر هو أم ملك أم جني؟ وفيه نظر؛ إذ لا تسلم أنه للسؤال عن الجنس، وأنه يصح في جواب «من جبريل؟» أن يقال: ملك، بل جوابه: ملك من عند الله يأتي بالوحي كذا وكذا مما يفيد تشخصه.

وَيُسْأَلُ بِهِ «أَيُّ» عَمَّا يُمَيِّزُ أَحَدَ الْمَشَارِكِينَ¹.

وَبِهِ «كَمْ» عَنِ الْعَدَدِ².

وَبِهِ «كَيْفَ» عَنِ الْحَالِ.

وَبِهِ «أَيْنَ» عَنِ الْمَكَانِ.

وَبِهِ «مَتَى» عَنِ الزَّمَانِ³.

وَبِهِ «أَيَّانَ» عَنِ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ.

وَالْأَنَّى تُسْتَعْمَلُ تَارَةً بِمَعْنَى «كَيْفَ»⁴، وَأُخْرَى بِمَعْنَى «مِنْ أَيْنَ»⁶.

ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ⁷ كَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ الِاسْتِفْهَامِ⁸:

1 - كَالِاسْتِثْنَاءِ⁹.

2 - وَالتَّعَجُّبِ¹⁰.

1 في أمر يعمهما، وهو مضمون ما أُصِيفَ إليه أي، نحو ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾ [مريم: 73]، أي أنحن أم أصحاب محمد عليه السلام، فالؤمنون والكافرون قد اشتركا في الفريقية، وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر مثل كون الكافرين قائلين بهذا القول، ومثل كون أصحاب محمد عليه السلام غير قائلين.

2 نحو ﴿سَلِّبِي إِسْرَافِيلُ كَمْ أَتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [البقرة: 211]، أي كم آية أتيناهم أعشرين أم ثلاثين فمن آية يميزكم بزيادة من لما وقع من الفصل بفعل متعد بين كم وبميزه. فدكم ههنا للسؤال عن العدد، لكن الغرض من هذا السؤال هو التفريع والتوبيخ.

3 ماضياً كان أو مستقبلاً.

4 وقوله «تستعمل» إشارة إلى أنه يحتمل أن يكون مشتركاً بين المعنيين، وأن يكون في أحدهما حقيقة، وفي الآخر مجازاً، ويحتمل أن يكون معناه أين إلا أنه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله: من أين عشرون لنا من أنى أو مقدرة كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: 37] أي من أنى لك أي من أين.

5 ويجب أن يكون بعدها فعل نحو ﴿فَاتَّوَا حَزَنًا أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: 223] أي على أي حال ومن أي شق أردتم بعد أن يكون المأثي موضع الحرث، ولم يجيء «أَنَّى زيد؟» بمعنى كيف هو؟

6 نحو ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: 37] أي من أين لك هذا الرزق الآتي كل يوم.

7 الاستفهامية.

8 مما يناسب المقام بحسب معونة القرائن.

9 نحو: كم دَعَوْتُكَ.

10 نحو ﴿مَا لِي لَا أَرَى الْهَيْدَةَ﴾ [النمل: 20]؛ لأنه كان لا يغيب عن سليمان عليه السلام إلا بإذنه فلما لا يبصره في مكانه تعجب من حال نفسه في عدم إبطاره إياه، ولا يفنى أنه لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه. وقول صاحب الكشف: إنه نظر سليمان إلى مكان الهدهد، فلم يبصره، فقال: ما لي لا أراه هل معنى

3- والتَّيْبَةُ عَلَى الضَّلَالِ¹.

4- والتَّقْرِيرُ².

5- والإِنْكَارُ³.

6- والتَّهْكُمُ⁴.

7- والتَّحْقِيقُ⁵.

8- والتَّهْوِيلُ⁶.

9- والاستِيعَادُ⁷، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

= أنه لا يراه، وهو حاضر لسانه ستره أو غير ذلك، ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك، وأخذ يقول: أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ما لاح له، يدل على أن الاستفهام على حقيقته.

1 نحو ﴿فَأَيُّنَ تَدْعُونُ﴾ [التكوير: 26].

2 أي حل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإجابه إليه بإيلاء المقرر به الهمة، أي بشرط أن يذكر بعد الهمة ما حل المخاطب على الإقرار به في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤول عنه الهمة، تقول: أضربت زيداً في تقريره بالفعل، وأنت ضربت في تقريره بالفعل، وأزيداً ضربت في تقريره بالمفعول وعلى هذا القياس. وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت، فيقال: أضربت زيداً بمعنى أنك ضربه البتة.

3 نحو ﴿أَغْيِرْ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: 40] أي بإيلاء المنكر الهمة كالفعل في قوله:

أيقظني والمشر في مضاجعي

والفاعل في قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: 32]، والمفعول في قوله تعالى: ﴿أَغْيِرْ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: 14]، و﴿أَغْيِرْ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: 40]. وأما غير الهمة فيجيء للتقرير والإنكار لكن لا يجري فيه هذه التفاصيل، ولا يكثر كثرة الهمة فلذا لم يبحث عنه.

4 نحو ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْتِيكَ أَنْ تَتَرَكَ مَا يَتَّبِعُ آبَاؤُنَا﴾ [هود: 87]، وذلك أن شعباً عليه السلام كان كثير الصلاة، وكان قومه إذا رآوه يصلي تضاحكوا فقصدوا بقولهم: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْتِيكَ﴾ [هود: 87] الهزء والسخرية لا حقيقة الاستفهام.

5 نحو من هذا؟ استحقاراً بشأنه مع أنك تعرفه.

6 كقراءة ابن عباس رضى الله عنه ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مَنْ فِرْعَوْنُ؟﴾ [الدخان: 30-31] بلفظ الاستفهام أي «من» بفتح الميم، ورفع فرعون على أنه مبتدأ، ومن الاستفهامية خبره، أو بالعكس على اختلاف الرايين، فإنه لا معنى لحقيقة الاستفهام هنا وهو ظاهر، بل المراد أنه لما وصف الله العذاب بالشدة والفظاعة زادهم تهويلاً بقوله: من فرعون؟ أي هل تعرفون من هو في فرط عنوه وشدة شكيمة فما ظنكم بعذاب يكون المعبذب به مثله؟ ولهذا قال: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَلِيّاً مِنَ الْمُشْرَفِينَ﴾ [الدخان: 31] زيادة لتعريف حاله وتهويل عذابه.

7 نحو ﴿أَتَى لَهُمُ الذِّكْرَى﴾ [الدخان: 13]، فإنه لا يجوز حله على حقيقة الاستفهام وهو ظاهر، بل المراد

وَمِنْهَا الْأَمْرُ: وَمَوْ طَلَبُ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الاستِعْلَاءِ .
وَالْأَظْهَرُ أَنَّ صِيغَتَهُ مَوْضُوعَةٌ³ لِشَتَعْمَلٍ فِي هَذَا الطَّلَبِ .
وَقَدْ شَتَعْمَلُ⁴ فِي غَيْرِهِ بِحَسَبِ مَنَاسِبِ الْمَقَامِ :

1 - كَالِإِبَاحَةِ⁶ .

2 - وَالتَّهْدِيدِ⁷ .

3 - وَالتَّعْجِيزِ⁸ .

4 - وَالتَّسْخِيرِ⁹ .

= استبعاد أن يكون لهم الذكرى بقرينة قوله تعالى : ﴿وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ثُمَّ تُرُوا عَنْهُ﴾ [الدخان : 13-14] أي كيف يتذكرون ويتعظون ويوفون بها وعده من الإيمان عند كشف العذاب عنهم ، وقد جاءهم ما هو أعظم وأدخل في وجوب الأذكار من كشف الدخان وهو ما ظهر على يد رسول الله صلى الله عليه وآله من الآيات والبينات من الكتاب المعجز وغيره فلم يتذكروا وأعرضوا عنه .

1 أي من أنواع الطلب .

2 غير كف .

3 من المقترنة باللام نحو : «البخضر زيد» وغيرها نحو : «أكرم عمراً ورويد بكرأ» ، «رؤيت بكرأ» ، فالمراد بصيغته ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسماً أو فعلاً .

4 لطلب الفعل استعلاء ، أي على طريق طلب العلو ، وعد الأمر نفسه عالياً سواء كان عالياً في نفسه أم لا لتبادر الفهم عند سماعها أي سماع الصيغة إلى ذلك المعنى ، أعني الطلب استعلاء ، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة .

5 صيغة الأمر لغير طلب الفعل استعلاء .

6 نحو «جالس الحسن أو ابن سيرين» فيجوز له أن يجالس أحدهما أو كليهما ، وأن لا يجالس أحداً منهما أصلاً .
7 أي التخويف وهو أعم من الإنذار ؛ لأنه إبلاغ مع التخريف . وفي الصحاح : الإنذار تخويف مع دعوة ، نحو : «اعملوا ما شئتم» [فصلت : 40] لظهور أن ليس المراد الأمر بكل عمل شاقوا .

8 نحو : «فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ» [البقرة : 23] ؛ إذ ليس المراد طلب إثباتهم بسورة من مثله لكونه محلاً ، والنظرف أعني قوله «من مثله» متعلق بـ«فأتوا» ، والضمير لعبدنا ، أو صفة لسورة ، والضمير لما نزلنا أو لعبدنا . فإن قلت : لم لا يجوز على الأول أن يكون الضمير لما نزلنا ؟ قلت : لأنه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة ، وعلو الطبقة بشهادة الذوق ؛ إذ التعجيز إنما يكون عن المأني به فكأن مثل القرآن ثابت لكنهم عجزوا عن أن يأتوا عنه بسورة بخلاف ما إذا كان وصفاً للسورة ، فإن المعجوز عنه هو السورة الموصوفة باعتبار انتفاء الوصف . فإن قلت : فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأني به منه ؟ قلنا : احتياج عقلي لا يسبق إلى الفهم ، ولا يوجد له مساق في اعتبارات البلاغة واستعمالهم فلا اعتداد به .

9 نحو : «كُرُوا قِرْدَةً حَاسِيِينَ» [الأعراف : 166] .

5- والإِهَانَةُ¹.

6- والتَّسْوِيَةُ².

7- والتَّمْنِي³.

8- والدُّعَاءُ⁴.

9- والائْتِمَاسُ⁵.

وَمِنْهَا⁶ التَّهْيِي: وَهُوَ طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ اسْتِعْلَاءً.

وَلَهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ «لَا» الْجَازِمَةُ⁷.

وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ صِغَتَهُ مَوْضُوعَةٌ (لِتُسْتَعْمَلَ)⁸ فِي هَذَا الطَّلَبِ. وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ⁹

بِحَسَبِ مَقْتَضَى الْمَقَامِ:

1 نحو ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ [الإسراء: 50]؛ إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة، أو حجارة، أو حديدًا لعدم قدرتهم على ذلك، لكن في التسخير يحصل الفعل أعني صيرورهم قردة، وفي الإهانة لا يحصل؛ إذ المقصود قلة المبالاة بهم.

2 نحو ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لَا تَصْبِرُوا﴾ [الطور: 16]، ففي الإباحة كأن المخاطب توهم أن الفعل محظور عليه، فأذن له في الفعل مع عدم الخرج في الترك، وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه، فرفع ذلك التوهم وسوى بينهما.

3 نحو:

ألا أيها الليل الطويل إلا انجلي بصبح وما الإصباح منك بأمثل

إذ ليس الغرض طلب الانجلاء من الليل؛ إذ ليس ذلك في وسعه لكنه يتمنى ذلك تخلصاً عما عرض له في الليل من تزييع الجوى ولاستطالته تلك الليلة كأنه لا طياحية له في انجلائها فلهذا يحمل على التمني دون الترجي.

4 أي الطلب على سبيل التضرع، نحو ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾ [الأعراف: 15]؛ ص: 35؛ نوح: 28.

5 والائتماس كقولك لمن يساويك رتبة «افعل» بدون الاستعلاء والتضرع. فإن قيل: أي حاجة إلى قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن يساويك رتبة؟ قلت: قد سبق أن الاستعلاء لا يستلزم العلو، فيجوز أن يتحقق من المساوي؛ بل من الأدنى أيضاً.

6 أي من أنواع الطلب.

7 في نحو قولك: «لا تفعل» وهو كالأمر في الاستعلاء؛ لأنه المتبادر إلى الفهم.

8 وفي ج: لا تستعمل.

9 أي في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض أو طلب الترك كما هو مذهب البعض، فإنهم قد اختلفوا في أن مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده أو ترك الفعل، وهو نفس أن «لا تفعل».

- 1 - كَالْتَهْدِيدِ¹.
- 2 - وَالْإِبَاحَةِ.
- 3 - وَالِدُعَاءِ.
- 4 - وَالْإِلْتِمَاسِ.
- قِيلَ: حَقَّقَهُمَا الْفَوْزُ.
- وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ² يَجُوزُ تَقْدِيرُ الشَّرْطِ بَعْدَهَا³.
- وَأَمَّا الْعَرَضُ⁴:
- فَمَوْلدٌ مِنَ الْإِسْتِفْهَامِ⁵.
- وَيَجُوزُ⁶ فِي غَيْرِهَا⁷ (بِقَرِينَةٍ)⁸ تَدُلُّ عَلَيْهِ⁹.
- وَمِنْهَا¹⁰ النَّدَاءُ: وَهُوَ طَلَبُ الْإِقْبَالِ بِحَرْفِ نَائِبٍ مَتَابٍ «أَذْهُو» لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا.

- 1 كقولك لعبد لا يمثل أمرك: لا تمثّل أمري.
- 2 يعني التمني والاستفهام والأمر والنهي.
- 3 وإيراد الجزاء عقيبها مجزوماً بأن المضمر مع الشرط كقولك في التمني: «ليت لي ما لا أنفق» أي إن أُرزقه أنفقه، وفي الاستفهام: «أين بيتك أُرزك» أي إن تعرفني أُرزك، وفي الأمر «أكرمني أكرمك» أي إن تكرمني أكرمك، وفي النهي «لا تشتمني يكن خيراً لك» أي إن لا تشتمني يكن خيراً لك، وذلك لأن الحامل للمتكلم على الكلام الطبيعي كون المفعول مقصوداً للمتكلم إما لذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير على حصوله. وهذا معنى الشرط فإذا ذكرت الطلب وذكرت بعده ما يصلح توقفه على المطلوب غلب على ظن المخاطب كون المفعول مقصوداً لذلك المذكور بعده لا لنفسه، فيكون إذا معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهراً.
- 4 ولما جعل النحاة الأشياء التي تضمّر حرف الشرط بعدها لحسة أشباه أشار المصنف إلى ذلك بقوله: «وما العرض» كقولك: «ألا تنزل عندنا نصب خيراً» أي إن تنزل نصب خيراً.
- 5 وليس شيئاً آخر برأسه؛ لأن الحمزة فيه للاستفهام دخلت على فعل منفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام للعلم بعدم النزول مثلاً، وتولد عنه بمعونة قرينة الحال عرض النزول على المخاطب وطلبه عنه.
- 6 تقدير الشرط.
- 7 أي في غير هذه المواضع.
- 8 وفي ج: لقرينة.
- 9 نحو «أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً» (الشورى: 9) فالله هو الولي، أي إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي الذي يجب أن يتولى وحده، ويعتقد أنه المولى والسيد.
- 10 أي من أنواع الطلب.

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ صِيغَتُهُ¹ فِي غَيْرِ مَعْنَاهُ² :

1- كَالِإِغْرَاءِ³ .

2- وَالِاسْتِغَاةِ⁴ .

3- وَالتَّعَجُّبِ .

4- وَالِاخْتِصَاصِ⁵ .

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ قَدْ يَقَعُ مَوْقِعَ الْإِنْشَاءِ إِمَّا لِلتَّعَاوُلِ⁶ ، أَوْ لِإِظْهَارِ الْحِرْصِ فِي وَفُوعِهِ⁷ ، أَوْ لِلِاخْتِزَازِ عَنْ صُورَةِ الْأَمْرِ⁸ ، أَوْ لِحَمَلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى الْمَطْلُوبِ⁹ ، أَوْ لِغَيْرِهِ .

تَنْبِيْهُ

الْإِنْشَاءُ كَالْخَبَرِ فِي كَثِيرٍ مِمَّا ذُكِرَ¹⁰ فَلْيَعْتَزِرْ¹¹ النَّاطِرُ¹² .

1 أي صيغة النداء .

2 وهو طلب الإقبال .

3 في قولك لمن أقبل عليك يتظلم : «يا مظلوم» ، قصداً إلى إغرائه وحسه على زيادة التظلم وبث الشكوى ؛ لأن الإقبال حاصل .

4 وقد يستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو «يا لله» .

5 في قولهم : «أنا أفعل كذا أيها الرجل» فنقلنا : «أيها الرجل» ، أصله تخصيص المنادى بطلب إقباله عليك ، ثم جعل مجرداً عن طلب الإقبال ، ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه ؛ إذ ليس المراد به «أي» وصفه المخاطب ، بل ما دل عليه ضمير المتكلم «أنا» مضموم «الرجل» مرفوع ، والمجموع في محل نصب على أنه حال . ولهذا قال : متخصصاً أي مختصاً من بين الرجال .

6 بلفظ الماضي دلالة على أنه كأنه وقع نحو وفعلك لله لتفوى .

7 إن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء ، يكثر تصويره إياه فربما يحيل إليه حاصلًا نحو : رزقني الله لقاءك .

8 كقول المبدل للمرتى ينظر الموتى إلى ساعة دون انظر ؛ لأنه في صورة الأمر وإن قصد به الدعاء أو الشفاعة .

9 بأن يكون المخاطب ممن لا يجب أن يكذب الطالب أي ينسب إليه الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يجب تكذيبك : تأتيني غداً مقام اتني تحمله بالطف وجهه على الإتيان ؛ لأنه إن لم يأتك غداً صرت كاذباً من حيث الظاهر لكون كلامك في صورة الخبر .

10 يعني أحوال الإسناد والمسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر .

11 أي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الإنشاء والخبر .

12 بنور البصيرة في لطائف الكلام ، مثلاً الكلام الإنشائي أيضاً إما مؤكد أو غير مؤكد ، والمسند إليه فيه إما محذوف أو مذكور إلى غير ذلك .

الباب السابع في الفصل والوصل

الوصل¹ : عطفُ بَعْضِ الجُمْلِ عَلَى بَعْضٍ .

وَالْفَصْلُ : تَرْكُهُ² .

وَإِذَا آتَتْ جُمْلَةٌ بَعْدَ جُمْلَةٍ : فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلأُولَى مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ أَوْ لَآ .

وَعَلَى الْأَوَّلِ³ : إِنْ قُصِدَ تَشْرِيكُ الثَّانِيَةِ لَهَا⁴ فِي حُكْمٍ عَطِفَتْ⁶ .

وَشَرَطُ كَوْنِهِ⁷ مَقْبُولًا إِمَّا بِالْوَاوِ فَإِنْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا⁸ جِهَةٌ جَامِعَةٌ⁹ ، وَإِمَّا بِغَيْرِهِ فَإِنْ يَكُونُ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ مَخْصُوصَةٌ يَقْتَضِيهَا مَعْنَى الْعَاطِفِ وَإِلَّا¹⁰ فَصِلَتْ¹¹ .

وَعَلَى الثَّانِي¹² : فَإِنْ قُصِدَ الرِّبْطُ عَلَى مَعْنَى عَاطِفٍ سِوَى الْوَاوِ عَطِفَتْ¹³

1 بدأ بذكر الفصل ؛ لأنه الأصل ، والوصل طارئ أي عارض عليه ، حاصل بزيادة حرف من حروف العطف ، لكن لما كان الوصل بمنزلة الملكة ، والفصل بمنزلة عديمها ، والأعدام إنها تعرف بملكانها بدأ في التعريف بذكر الوصل .

2 أي ترك عطفه عليه .

3 أي على تقدير أن يكون للأولى محل من الإعراب .

4 أي للأولى .

5 أي في حكم الإعراب الذي كان لها مثل كونه خبر مبتدأ ، أو حالاً ، أو صفة ، أو نحو ذلك .

6 الثانية على الأول ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد ، فإنه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه من كونه فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو نحو ذلك وجب عطفه عليه .

7 أي كون عطف الثانية على الأولى .

8 أي بين الجملتين .

9 نحو «زيد يكتب» ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر .

10 أي وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها .

11 الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود ، نحو : «وَإِذَا نَقَرُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يُسْتَهْزِئُ بِهِمْ» [البقرة : 14 - 15] لم يعطف الله يستهزئ بهم على أنا معكم ؛ لأنه ليس من مقولهم ، فلو عطف عليه لزم تشريكه له في كونه مفعول «قالوا» ، فيلزم أن يكون مقول قول الشافقين وليس كذلك . وإِنَّمَا قَالَ عَلَى «إِنَّا مَعَكُمْ» دون إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ لأن قوله : «إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ» بيان لقوله : «إِنَّا مَعَكُمْ» فحكمه حكمه . وأيضاً العطف على المتبوع هو الأصل .

12 أي على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب .

13 الثانية على الأولى .

بِهِ^١، وَإِلَّا^٢ فَإِنْ كَانَ لِلأُولَى حُكْمٌ لَمْ يَقْصَدْ إعْطَاؤُهُ لِلثَّانِيَةِ فَالْفَصْلُ^٣، وَإِلَّا^٤ فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا^٥ كَمَالُ الانْقِطَاعِ بِلَا إِبْهَامٍ^٦، أَوْ كَمَالُ الْإِتِّصَالِ، أَوْ شَيْءٌ أَحَدُهُمَا^٧ فَكَذَلِكَ^٨، وَإِلَّا^٩ فَالْوَصْلُ^{١٠}.

١ أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر، نحو «دخل زيد فخرج عمرو» أو «ثم خرج عمرو» وإذا قصد التعقيب أو المهملة، وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني مفسلة في علم النحو، فإذا عطف الثانية على الأولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة، أعني حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو، فإنه لا يفيد إلا مجرد الاشتراك. وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، وأما في غيره ففيه خفاء وإشكال، وهو السبب في صعوبة باب الفصل والوصل حتى حصر بعضهم البلاغة في معرفة الفصل والوصل.

٢ أي وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو.
٣ واجب لتلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو «وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ» [البقرة: ١٤] الآية لم يعطف «اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ» [البقرة: ١٥] على «قَالُوا» لتلا يشاركه في الاختصاص بالظرف من أن تقديم للفعول ونحوه من الطرف وغيره يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم مختصاً بحال خلوهم إلى شياطينهم، وليس كذلك. فإن قيل: إذا شرطية لا ظرفية؟ قلنا: إذا الشرطية هي الظرفية استعملت استعمال الشرط، ولو سلم فلا ينافي ما ذكرناه؛ لأنه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل وهو «قَالُوا إِنَّا مَنَّكُمْ» [البقرة: ١٤] بدلالة المعنى. وإذا قدم متعلق الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم اختصاص الفعلين به كقولنا: يوم الجمعة سرت، وضربت زيداً بدلالة الفحوى والنوق.

٤ عطف على قوله: فإن كان للأولى حكم أي وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة أو يكون ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضاً.

٥ أي بين الجملتين.

٦ أي بدون أن يكون في الفصل إيهام بخلاف المقصود.

٧ أي أحد الكمالين.

٨ أي بتعين الفصل؛ لأن الوصل يقتضي مغايرة ومناسبة.

٩ أي وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما.

١٠ متعين لوجود الداعي وعدم المانع. والحاصل: أن للجملتين التين لا عمل لهما من الإعراب ولم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستة أحوال.

الأول: كمال الانقطاع بلا إيهام.

الثاني: كمال الاتصال.

الثالث: شبه كمال الانقطاع.

الرابع: شبه كمال الاتصال.

الخامس: كمال الانقطاع مع الإيهام.

السادس: التوسط بين الكمالين. فحكم الأخيرين الوصل، وحكم الأربعة السابقة الفصل.

أَمَّا كَمَالُ الانْقِطَاعِ¹ فَإِذَا اخْتَلَفَتْمَا خَيْرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى²، أَوْ³ مَعْنَى فَقَطْ⁴، أَوْ (لِعَدَمِ)⁵ الْجَامِعِ بَيْنَهُمَا كَمَا سَيَأْتِي⁶.

وَأَمَّا كَمَالُ الْإِتِّصَالِ⁷ فَإِذَا كَانَتِ الثَّانِيَةُ مُؤَكَّدَةً لِلأُولَى⁸، أَوْ بَدَلًا مِنْهَا⁹، أَوْ بَيَانًا لَهَا¹⁰.

وَأَمَّا شِبْهُ كَمَالِ الْإِنْقِطَاعِ فَإِذَا كَانَ عَطْفُهَا عَلَيْهَا¹¹ مُوْهِيًا لِعَطْفِهَا عَلَى غَيْرِهَا¹².

وَأَمَّا شِبْهُ كَمَالِ الْإِتِّصَالِ فَإِذَا كَانَتْ¹³ جَوَابًا لِسُؤَالٍ اقْتَضَتْهُ الأُولَى، فَتَنْزُلُ¹⁴

1 بين الجملتين.

2 بأن يكون إحداهما خبراً لفظاً ومعنى، والآخرى إنشاء لفظاً ومعنى، نحو: «وقال رائدهم» هو الذي يتقدم الثموم لطلب الماء والكلأ.

3 لاختلافها خبراً وإنشاء.

4 بأن يكون إحداهما خبراً معنى والآخرى إنشاء معنى، وإن كانتا خبريتين أو إنشائيتين لفظاً، نحو: «مات فلان رحمه الله» لم يعطف رحمه الله على «مات»؛ لأنه إنشاء معنى، و«مات» خبر معنى، وإن كانتا جميعاً خبريتين لفظاً.

5 وفي ج: العدم.

6 بيان الجامع فلا يصح العطف في مثل «زيد طويل وعمر قائم».

7 بين الجملتين.

8 تأكيداً ومعنوياً لدفع تورهم تجوز أو غلط نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: 2] بالنسبة إلى ذلك الكتاب إذا جعلت «ألم» طائفة من الحروف أو جملة مستقلة، و«ذلك الكتاب» جملة ثانية و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ثالثة.

9 أي من الأولى؛ لأن الأولى غير واقية بتمام المراد أو كغير الواقية حيث يكون في الوفاء قصور ما أو خفاء ما بخلاف الثانية، فإنها واقية كمال الوفاء.

10 أي للأولى لخفاء الأولى، نحو ﴿فَوَسَّسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدَّبُ هَذَا أَذُوكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكُ لِي يَكُنْ﴾ [طه: 120]، فإن وزانه أي وزان قال يا آدم وزان عمر في قوله: أقسم بالله أبو حفص عمر ما سها من نقب ولا دير حيث جعل الثاني بياناً وتوضيحاً للأول. وظاهر أن ليس لفظ «قال» بياناً وتفسيراً للفظ «فوسوس» حتى يكون هذا من باب بيان الفعل دون الجملة بل المبين هو مجموع الجملة.

11 أي عطف الثانية على الأولى.

12 مما ليس بمقصود، وشبه هذا بكمال الانقطاع باعتبار اشتتاله على مانع من العطف إلا أنه لما كان خارجياً يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل هذا من كمال الانقطاع. ويسمى الفصل لذلك قطعاً. مثاله:

وَتَعْلَنُ مَنْعَمِي أَنْبِي أَبْغِي بِهَا بَدَلًا أَرَاهَا فِي الضَّلَالِ تَهِيمُ

فيين الجملتين مناسبة ظاهرة لاتحاد المستدين؛ لأن معنى «أراها» أظنها، وكون المسند إليه في الأولى عبوراً، وفي الثانية محباً، لكنه ترك العاطف لثلاثهم أنه عطف على «أبغى» فيكون من مظهرات سلمى.

13 أي الثانية.

14 الأولى.

مَنْزِلَتُهُ¹، فَتَفْصِلُ الثَّانِيَةَ عَنْهَا² كَمَا يَفْصِلُ الْجَوَابُ عَنِ السُّؤَالِ³.
وَيُسَمَّى الْفَصْلُ لِذَلِكَ⁴ اسْتِثْنَاءً، وَكَذَا الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ⁵.
وَلَهُ⁶ أَقْسَامٌ ثَلَاثَةٌ: لِأَنَّ السُّؤَالَ⁷:
إِمَّا عَنِ السَّبَبِ الْمُطْلَقِ لِلْحُكْمِ⁸، أَوْ عَنِ السَّبَبِ الْخَاصِّ⁹.
وَهَذَا الْقِسْمُ يَقْتَضِي تَأْكِيدَ الْحُكْمِ¹⁰ كَمَا مَرَّ¹¹.
وَأَمَّا عَنِ غَيْرِهِمَا¹².
وَأَيْضاً مِنْهُ¹³ مَا يَأْتِي بِإِعَادَةِ اسْمٍ مَا اسْتُؤِفَ¹⁴.

- 1 أي السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له.
- 2 أي عن الأولى.
- 3 لما بينهما من الاتصال.
- 4 أي لكونه جواباً لسؤال اقتضت الأولى.
- 5 نفسها أيضاً تسمى استثناءً ومستأنفاً.
- 6 أي للاستئناف.
- 7 الذي تضمنت الأولى.

8 نحو: قَالَ لِي كَيْفَ أَنتَ؟ قُلْتُ: عَلِيلٌ سَهَرٌ ذَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلٌ

أي ما بالك عليلًا، أو ما سبب علته؟ بقرينة العرف والعادة. لأنه إذا قيل: فلان مريض، فإنما يسأل عن مرضه وسببه، لا أن يقال: هل سبب علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن حتى يكون السؤال عن السبب الخاص.

9 لهذا الحكم، نحو: «وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسُ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ» [يوسف: 53]، كأنه قيل: هل النفس أماراة بالسوء؟ فقيل: إن النفس لأماراة بالسوء بقرينة التأكيد، فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص. فإن الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد.

10 الذي هو في الجملة الثانية، أعني الجواب؛ لأن السائل متردد في هذا السبب الخاص هل هو سبب الحكم أم لا؟

11 في أحوال الإسناد الخيري من أن المخاطب إذا كان طالباً متردداً حسن تقوية الحكم بمؤكد. ولا يخفى أن المراد بالاتقضاء استحساناً لا وجوباً. والمستحسن في باب البلاغة بمنزلة الواجب.

12 أي غير السبب المطلق والسبب الخاص، نحو: «قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ» [هود: 69]، أي فماذا قال إبراهيم في جواب سلامهم؟ فقيل: قال سلام، أي حياهم بتحية أحسن لكونها بالجملة الاسمية الدالة على الدوام والثبوت.

13 أي من الاستئناف. وهذا إشارة إلى تقسيم آخر له.

14 عه أي وقع عنه الاستئناف، وأصل الكلام ما استؤنف عنه الحديث، فحذف المفعول ونزل الفعل منزلة اللازم، نحو: أحسنت أنت إلى زيد، زيدٌ حَقِيقٌ بالإحسان بإعادة اسم زيد.

وَمِنْهُ مَا يُبَيِّنُ عَلَى صِفَتِهِ¹، وَهَذَا² أَبْلَغُ³.

وَقَدْ يُحَذَفُ صَدْرُ الاسْتِثْنَاءِ⁴، وَعَلَيْهِ «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»⁵ عَلَى قَوْلِ⁶.

وَقَدْ يُحَذَفُ⁷ كُلُّهُ إِمَّا مَعَ قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ أَوْ بِدُونِ ذَلِكَ⁸.

وَأَمَّا كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ مَعَ الْإِيهَامِ فَإِذَا اخْتَلَفْنَا مَعَ إِيهَامِ الْفَصْلِ غَيْرِ الْمُرَادِ.

وَأَمَّا التَّوَسُّطُ بَيْنَ الْكَمَالَيْنِ فَإِذَا اتَّفَقْنَا⁹ خَيْرًا وَإِنْشَاءً لَفْظًا وَمَعْنَى أَوْ مَعْنَى فَقَطْ مَعَ تَحْقُقِ الْجَامِعِ¹⁰ بَيْنَهُمَا¹¹ بِاعْتِبَارِ الْجُزْأَيْنِ بِأَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا اتِّحَادٌ¹²، أَوْ تَمَاطُلٌ، أَوْ شَيْءٌ تَمَاطُلِي، أَوْ تَضَافِي، أَوْ تَضَادٌّ، أَوْ شَيْءٌ تَضَادٌّ، أَوْ تَقَارُنٌ لِأَسْبَابِ مُؤَدِّيَةِ إِلَيْهِ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ بِحَسَبِ الْأَشْخَاصِ.

وَمِنْ مُحَسَّنَاتِ الْوَصْلِ¹³ تَنَاسُبُ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ وَالْمُضَيِّ

- 1 أي صفة ما استؤنف عنه دون اسمه . والمراد بالصفة صفة تصلح لترتب الحديث عليه نحو : أحسنت إلى زيد، صديقك القديم أهل لذلك، والسؤال المقدر فيها لماذا أحسن إليه، وهل هو حقيق بالإحسان ؟
- 2 أي الاستئناف المبني على الصفة .
- 3 لاشتغاله على بيان السبب الموجب للحكم كالمصادفة القديمة في المثال المذكور لما يسبق إلى الفهم من ترتيب الحكم على الوصف الصالح لذعية أنه علة له .
- 4 وههنا بحث : وهو أن السؤال إن كان من السبب . فأجواب يشتمل على بيانه لا محالة، وإلا فلا وجه لاشتغاله عليه كما في قوله تعالى : ﴿قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود : 69]، وقوله : زعم العواذل أنني .
- 5 فعلاً كان أو اسماً .
- 6 أو نعم رجلاً زيد .
- 7 أي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف : أي هو زيد . ويجعل الجملة استئنافاً جواباً للسؤال عن تفسير الفاعل المجهول .
- 8 الاستئناف .
- 9 أي قِيَامِ شَيْءٍ مَقَامَهُ اكْتِفاءً بِمَجْرَدِ الْقَرِينَةِ، نَحْوُ ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ [الذريات : 48]، أي نحن أي على قول من يجعل المخصوص خبر المبتدأ : أي هم نحن .
- 10 أي الجملةتان .
- 11 أي مع تحقق جامع .
- 12 أي بين الجملتين .
- 13 في التصور .
- 13 بعد وجود المصحح .

وَالْمُضَارَعَةُ¹ وَتَحْوِيهَا إِلَّا لِمَانِعٍ².

تذنيب³

أَصْلُ الْحَالِ الْمُتَنَقِّلَةِ⁴ : أَنْ يَكُونَ بَغِيرٍ وَאו⁵ ، وَلَكِنْ إِذَا كَانَتْ⁶ جُنْثَةً وَخَلَّتْ عَنْ
ضَمِيرٍ صَاحِبِهَا⁷ وَجَبَ⁸ الْوَاوُ⁹ ، وَإِنْ لَمْ تَخُلْ فَإِنْ كَانَتْ فِعْلِيَّةً ، وَكَانَ الْفِعْلُ مُضَارِعاً
مُتَّبِعاً أَمْتَنَعَ دُخُولُهَا¹⁰ كَمَا فِي الْمَفْرُودَةِ ، وَإِنْ كَانَ¹¹ مَتَّبِعاً فَلَا مَرَانٍ¹² .
وَكَذَلِكَ¹³ إِنْ كَانَ¹⁴ مَاضِياً لَفْظاً أَوْ مَعْنَى ، وَلَا بُدَّ فِي الْمَاضِي الْمُتَّبِعِ مِنْ «قَدْ»
ظَاهِرَةٍ¹⁵ أَوْ مُقَدَّرَةٍ¹⁶ .
وَإِنْ كَانَتْ اسْمِيَّةً فَالْمَشْهُورُ جَوَازُ تَرْكِهَا¹⁷ وَأَوَّلُيَّةُ دُخُولِهَا .

- 1 فإذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض للمتجدد في إحداها والثبوت في الأخرى قلت : قام زيد وقعد عمرو ، وكذلك زيد قائم وعمرو قاعد .
- 2 مثل أن يراد في إحداها التجدد وفي الأخرى الثبوت فيقال : قام زيد وعمرو قاعد ، أو يراد في إحداها المضي وفي الأخرى المضارعة فيقال : زيد قام وعمرو يعقد ، أو يراد في إحداها الإطلاق وفي الأخرى التقيد بالشرط كقوله تعالى : ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ [الأنعام : 8] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَأْذِنُونَ ﴾ [الأعراف : 34] .
- 3 هو جمل الشيء ذنابة للنسيء ، شبه به ذكر بحث الجملة الحالية وكونها بالواو نارة وبدونها أخرى حبيب بحث الفصل والوصل لكان التناسب .
- 4 أي الكثير الراجع فيها كما يقال : الأصل في الكلام هو الحقيقة .
- 5 واحترز بالمتنقلة عن المؤكدة المقررة فضمون الجملة ، فإنها يجب أن تكون بغير واو البتة لشدة ارتباطها بها قبلها . وإنما كان الأصل في المتنقلة الحلل عن الواو .
- 6 الحال .
- 7 الذي جعلت حالاً عنه .
- 8 ليحصل الارتباط ، فلا يجوز «خرجت زيد قائم» .
- 9 أي الواو .
- 10 جازان الواو وتركه .
- 11 يجوز الواو وتركه .
- 12 الفعل .
- 13 كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ بَلَغْنِي الْكِبَرَ ﴾ [آل عمران : 40] .
- 16 كما في قوله تعالى : ﴿ خَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء : 90] ، لأن قد تقرب الماضي من الحال .
- 17 أي الواو .

الباب الثامن في الإيجاز والإطناب والمساواة

أَمَّا الْمُسَاوَاةُ: فَهِيَ تَأْدِيَةُ أَصْلِ الْمُرَادِ بِلَفْظٍ مُسَاوٍ لَهُ.

وَأَمَّا الْإِيجَازُ: فَهُوَ تَأْدِيَةُ بِلَفْظٍ نَاقِصٍ عَنْهُ وَافٍ.

وَهُوَ صَرَّتَانِ:

إِيجَازُ الْقَصْرِ: وَهُوَ مَا لَيْسَ بِحَذَفٍ.

وَالِيجَازُ الْحَذَفِ (وَهُوَ مَا فِيهِ وَ) ¹ الْمَحْذُوفُ إِمَّا جُزْءُ جُمْلَةٍ ²، أَوْ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ، أَوْ أَكْثَرُ. وَقَدْ يُقَامُ شَيْءٌ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ، وَقَدْ لَا يُقَامُ ³.

وَلَا بُدَّ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى الْحَذَفِ وَتَعْيِينِ الْمَحْذُوفِ.

وَأَمَّا الْإِطْنَابُ: فَهُوَ تَأْدِيَةُ أَصْلِ الْمُقْصُودِ بِلَفْظٍ زَائِدٍ عَلَيْهِ لِغَايِدَةٍ.

وَهُوَ إِمَّا بِالْإِبْضَاحِ بَعْدَ الْإِجْتِمَاعِ لِيُرَى الْمَعْنَى فِي صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ ⁴، أَوْ لِيَتِمَّ كُنْ فِي النَّفْسِ فَضْلَ تَمَكُّنٍ ⁵، أَوْ لِيَتَكَمَّلَ لَذَّةُ الْعِلْمِ بِهِ ⁶.

وَأَمَّا بِذِكْرِ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ ⁷ لِيَلْتَبَيَّنَ عَلَى فَضْلِهِ ⁸.

وَأَمَّا بِالتَّكْرِيرِ ⁹ لِيَلْتَأَكِّدَ؟

وَأَمَّا بِالِإِغْيَالِ ¹⁰.

1 ساقطة في ع.

2 عمدة كان أو فضلة.

3 بل يكفى بالقرينة.

4 إحداها مبهمة، والأخرى موضحة، وعنوان خير من علم واحد.

5 لما جبل الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهمًا، ثم بين كان أوقع عندها.

6 أي بالمعنى لما لا يخفى من أن نيل الشيء بعد الشوق والطلب ألد.

7 والمراد الذكر على سبيل العطف.

8 أي مزية الخاص.

9 ليكون إطناباً لا تطويلاً وتلك النكتة كتأكيد الإنذار في «كَلَّا سَوَفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوَفَ تَعْلَمُونَ»

[التكاثر: 3-4].

10 من أوغل في البلاد: إذا أبعد فيها، واختلف في تفسيره.

قِيلَ: هُوَ خَتَمُ النَّيْتِ بِمَا يُفِيدُ نَكْتَةً يَتِمُّ الْمَعْنَى بِدُونِهَا¹.

وَقِيلَ: لَا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ².

وَأَمَّا بِالذَّيْلِ: وَهُوَ تَغْيِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ تَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا³ لِلتَّأْكِيدِ⁴.

وَهَذَا قَدْ يَخْرُجُ مَخْرَجَ الْمَثَلِ، وَقَدْ لَا يَخْرُجُ مَخْرَجَهُ.

وَأَمَّا بِالتَّكْمِيلِ: وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ يُوهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِمَا يَدْفَعُهُ⁵.

وَأَمَّا بِالتَّشْمِيمِ: وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي كَلَامٍ لَا يُوهِمُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ بِفَضْلِهِ⁶ لِنَكْتَةِ

كَالْمُبَالَغَةِ.

وَأَمَّا بِالْإِعْزَاضِ وَهُوَ عِنْدَ الْجُمْهُورِ: أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ، أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ

مُتَّصِلَيْنِ مَعْنَى بِجُمْلَةٍ، أَوْ أَكْثَرَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْزَاضِ لِنَكْتَةِ سِوَى دَفْعِ الْإِيهَامِ⁷.

قَالَ السَّكَّاكِيُّ:

«الْإِيحَازُ: أَدَاءُ الْمَقْصُودِ بِأَقْلٍ مِنْ عِبَارَةِ الْأَوْسَاطِ. وَالْإِطْنَابُ: أَدَاؤُهُ بِأَكْثَرِ مِنْهَا».

وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ يُوصَفُ الْكَلَامُ بِهِمَا⁸ بِاعْتِنَارِ كَثَرَةِ حُرُوفِهِ وَقِلَّتِيهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى كَلَامٍ آخَرَ

مُسَاوٍ لَهُ⁹ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى¹⁰.

1 كزيادة المبالغة.

2 بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها.

3 أي معنى الجملة الأولى.

4 فهو أعم من الإيهال من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره وأخص من جهة أن الإيهال قد يكون بغير الجملة ولغير التأكيد.

5 أي يدفع إيهام خلاف المقصود وذلك للدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره.

6 مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك مما ليس بجمله مستقلة ولا ركن كلام. ومن زعم أنه أراد بالفضلة ما يتم أصل المعنى بدونها فقد كذب كلام المصنف في الإيضاح، وأنه لا تخصيص لذلك بالتشميم.

7 لم يرد بالكلام مجموع المسند إليه والمسند فقط، بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والترايع. والمراد باتصال الكلامين أن يكون الثاني بياناً للاول أو تأكيداً أو بدلاً منه.

8 بالإيجاز والإطناب.

9 أي لذلك الكلام.

10 فيقال: للاكثر حروفاً إنه مطب، وللاقل إنه موجز.

الفن الثاني في علم البيان

وَهُوَ عِلْمٌ¹ يُعْرِفُ بِهِ إِيرادُ الْمَعْنَى الْوَاحِدِ² بِطَرِيقٍ³ مُخْتَلِفَةٍ فِي وُضُوحِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهِ⁴.
وَدَلَالَةِ اللَّفْظِ⁵: إِمَّا عَلَى تَمَامٍ مَا وَضَعَ⁶ لَهُ⁷، أَوْ عَلَى جُزْئِهِ⁸، أَوْ عَلَى خَارِجٍ عَنْهُ⁹
لَا زِمَ فِيهِ الذَّهْنُ.

وَتُسَمَّى الْأُولَى¹⁰ وَضْعِيَّةً¹¹.

وَالْآخِرَتَانِ¹² عَقْلِيَّةٌ¹³.

1 أي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية، أو أصول وتواعد معلومة.

2 أي المدلول عليه بكلام مطابق لقتضى الحال.

3 أي تراكيب.

4 أي على ذلك المعنى بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة عليه، وبعضها أوضح والواضح خفي بالنسبة إلى الأوضح فلا حاجة إلى ذكر الخفاء. وتقييد الاختلاف بالوضح ليخرج معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في اللفظ والمبارة. واللام في المعنى الواحد للاستغراق العربي: أي كل معنى واحد يشتمل تحت قصد المتكلم وإرادته، فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا: زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالماً بالبيان. ثم لما لم يكن كل دلالة قابلاً للوضح والخفاء أراد أن يشير إلى تقسيم الدلالة وتعيين ما هو المقصود ههنا.

5 يعني دلالاته الوضعية، وذلك لأن الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشي آخر، والأول: الدال، والثاني: المدلول. ثم الدال إن كان لفظاً فالدلالة لفظية وإلا فغير لفظية كدلالة اخطوط والعقود والإشارات والنصب. ثم الدلالة اللفظية إما أن يكون للوضع مدخل فيها أو لا، فالأولى هي المقصودة بالنظر ههنا، وهي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند الإطلاق بالنسبة إلى العالم بوضعه.

6 اللفظ.

7 كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق.

8 كدلالة الإنسان على الحيوان أو الناطق.

9 كدلالة الإنسان على الضاحك.

10 أي الدلالة على تمام ما وضع له.

11 لأن الواضع إنما وضع اللفظ لتام المعنى.

12 أي الدلالة على الجزء والخارج.

13 لأن دلالة اللفظ على كل من الجزء والخارج إنما هي من جهة حكم العقل بأن حصول الكل أو اللزوم يستلزم حصول الجزء أو اللازم. والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية باعتبار أن للوضع مدخلاً فيها، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار.

14 وفي ج: عقليتان.

وَعِنْدَ الْبَعْضِ تُسَمَّى الْأُولَى مُطَابِقَةً¹، وَالثَّانِيَةُ تَضَمُّناً²، وَالثَّالِثَةُ الْإِزَاماً³.
وَالْإِيرَادُ الْمَذْكُورُ⁴ لَا يَتَأَتَّى بِالْوَضْعِيَّةِ⁵، وَيَتَأَتَّى بِالْعَقْلِيَّةِ⁶.
ثُمَّ اللَّفْظُ الْمُرَادُ بِهِ لَا زِمٌ مَا وَضِعَ لَهُ⁸، إِنْ قَامَتْ قَرِينَةٌ عَلَى عَدَمِ إِرَادَتِهِ⁹، فَجَمَازٌ، وَإِلَّا¹⁰ فَكِتَابِيَّةٌ¹⁰.

وَالْمَجَازُ قَدْ يَبْتَنِي عَلَى التَّشْبِيهِ¹¹، فَانْحَصَرَ أَبْوَابُ حِلْمِ الْبَيَانِ فِي الثَّلَاثَةِ¹².

- 1 لتطابق اللفظ والمعنى.
- 2 لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له.
- 3 لكون الخارج لازماً للموضوع له.
- 4 أي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح.
- 5 أي بالدلالة المطابقة؛ لأن السامع إذا كان عالماً بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها أوضح دلالة عليه من بعض وإن لم يكن عالماً بوضع الألفاظ لم يكن كل واحد من الألفاظ دالاً عليه فتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلاً إذا قلنا: خذه يشبه الورد؛ فالسامع إن كان عالماً بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام آخر يؤدي هذا المعنى بطريق المطابق دلالة أوضح أو أخفى؛ لأنه إذا أقيم مقام كل لفظ ما يرادفه، فالسامع إن علم الوضع فلا تفاوت في الفهم وإلّا لم يتحقق الفهم. وإنّا قال: لم يكن كل واحد؛ لأن قولنا: هو عالم بوضع الألفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ.
- 6 الإيراد المذكور.
- 7 من الدلالات لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح.
- 8 سواء كان اللازم داخلياً فيه كما في التضمن أو خارجاً عنه كما في الالتزام.
- 9 إرادة ما وضع له.
- 10 الانتقال في المجاز والكتابة كليهما من اللزوم إلى اللازم؛ إذ لا دلالة للزوم من حيث إنه لازم على اللزوم إلا أن إرادة المعنى الموضوع له جائزة في الكتابة دون المجاز.
- 11 وهي الاستعارة التي كان أصلها التشبيه، فتعين التعرض للتشبيه أيضاً قبل التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة المبينة على التشبيه. ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة وفوائد جمّة لم يجعل مقدمة لبحث الاستعارة، بل جعل مقصداً برأسه.
- 12 التشبيه والمجاز والكتابة.

الباب الأول في التشبيه

وَالْمُرَادُ بِهِ هَهُنَا هُوَ الدَّلَالَةُ^١ عَلَى مُشَارَكَةِ أَمْرٍ لآخر فِي مَعْنَى^٢ بِالْكَافِ أَوْ نَحْوِهِ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيرًا .
وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ مَبَاحِثَ .

{ أركان التشبيه }

الْأَوَّلُ فِي أَرْكَانِهِ : (طَرَفَاهُ^٣)^٤ إِمَّا حِسِّيَّانِ^٥ ، أَوْ عَقْلِيَّانِ^٦ ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ^٧ .

- ١ هو مصدر قولك : دلت فلاناً على كذا إذا هديته له .
- ٢ فالأمر الأول هو المشبه ، والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه الشبه ، وهذا شامل لمثل دقاتل زيد عمراً ودجاني زيد وعمرو .
- ٣ أي المشبه والمشبه به .
- ٤ وفي ج : فطرفاه .
- ٥ والمواد بالحسي المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة ، أعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس . فدخل في الحس بسبب زيادة قولنا أو مادته الخيالي ، وهو المعدوم الذي فرض بجمعه من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس ، كالحمد والورد في المبصرات والصوت الضعيف واللمس أي الصوت الذي أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم في السموعات والنكهة - وهي ريع القم - والعنبر في المشمومات والريق والخمر في المنذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات . وفي أكثر ذلك تسامح ؛ لأن المدرك بالبصر مثلاً إنما هو لون الحد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم والحرير وثينها لا نفس هذه الأجسام لكن اشتهر في العرف أن يقال : أبصرت الورد ، وشممت العنبر ، وذقت الخمر ، ونسيت الحرير .
- ٦ كالعلم والحياة ، ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك كذا في المفتاح والإيضاح . فالمراد بالعلم ههنا الملكة التي يقتدر بها على الإدراكات الجزئية لا نفس الإدراك . ولا يخفى أنها جهة وطريق إلى الإدراك كالحياة . وقيل : وجه الشبه بينهما الإدراك ؛ إذ العلم نوع من الإدراك والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الإدراك ، ونساده واضح ؛ لأن كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكها في الإدراك على ما هو شرط في وجه الشبه . وأيضاً لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا : العلم كالحياة ، والجهل كالمرتبة أن العلم إدراك كما أن الحياة معها إدراك ، بل ليس في ذلك كثير فائدة كما في قولنا : العلم كالحس في كونهما إدراكاً .
- ٧ بأن يكون المشبه عقلياً والمشبه به حسيّاً كالمنية والسمع ، فإن المنية أي الموت عقلي ؛ لأنه عدم الحياة عما من شأنه الحياة ، والسمع حسي أو بالعكس . وذلك مثل العطر الذي هو محسوس مشموم ، وخلق كريم هو عقلي ؛ لأنه كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة . والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدر المعقول محسوساً ، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة ، وإلا فالمحسوس أصل للمعقول ؛ لأن العلوم العقلية

وَوَجْهَهُ¹ : مَا قُصِدَ اشْتِرَاكُهُمَا فِيهِ² تَحْقِيقًا أَوْ تَخْيِيلًا³ .
وَهُوَ⁴ : إِمَّا غَيْرُ خَارِجٍ عَنْ حَقِيقَتَيْهِمَا⁵ ، أَوْ (خَارِجٌ⁶ صِفَةٌ⁷)⁸ .
إِمَّا (حَقِيقَةٌ⁹)¹⁰ حِسِّيَّةٌ¹¹ كَالْكَيْفِيَّاتِ الْجِسْمِيَّةِ¹² ، أَوْ عَقْلِيَّةٌ كَالْكَيْفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةِ¹³ .
وَأَمَّا إِضَافَتُهُ¹⁴ .
وَأَيْضًا¹⁵ : إِمَّا وَاحِدٌ أَوْ مُرَكَّبٌ .
وَكُلٌّ مِنْهُمَا¹⁶ حِسِّيٌّ أَوْ عَقْلِيٌّ .

-
- = مستفادة من الحواس ، ومتجهة إليها ، فتشبيهه بالمعقول يكون جعلاً للفرع أصلاً ، والأصل فرعاً ، وذلك لا يجوز . ولما كان من المشتبه والمشب به ما لا يترك بالقوة العاقلة ، ولا بالحس أعني الحس الظاهر مثل الخياليات والروحانيات والوجدانيات أراد أن يجعل الحس والعقل بحيث يشملانها تسهيلات للضبط بتقليل الأقسام .
- 1 أي وجه الشبه .
 - 2 أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه ، وذلك أن زيدا والأسد يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها كالحوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع أن شيئاً منها ليس وجه الشبه .
 - 3 أن لا يوجد ذلك المعنى في أحد الطرفين أو في كليهما إلا على سبيل التخيل والتأويل .
 - 4 أي وجه الشبه .
 - 5 أي حقيقة الطرفين بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزءاً منها ، كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعها أو جنسها أو فصلها ، كما يقال : هذا القميص مثل ذاك في كونها كتاناً أو ثوباً أو من القطن .
 - 6 عن حقيقة الطرفين .
 - 7 أي معنى قائم بها ضرورة اشتراكها فيه .
 - 8 وفيه : خارج صفة .
 - 9 أي هيئة متمكنة في الذات متغيرة فيها .
 - 10 وفيه : حقيقة .
 - 11 أي مدركة بإحدى الحواس الظاهرة .
 - 12 أي المختصة بالأجسام مما يدرك بالبصر .
 - 13 أي المختصة بذوات الأنفس من الذكاء والعلم والغضب والحلم وسائر الغرائز .
 - 14 ونعني بالإضافية ما لا تكون له هيئة متغيرة في الذات ، بل تكون معنى متعلقاً بشئين كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس ، فإنها ليست هيئة متغيرة في ذات الحجة والشمس ولا في ذات الحجاب ، وقد يقال : الحقيقى على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق له إلا بحسب اعتبار العقل . وفي المفتاح إشارة إلى أنه المراد ههنا حيث قال الوصف العقلي متحصر بين حقيقى كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض .
 - 15 لوجه الشبه تقسيم آخر .
 - 16 أي من الواحد وما هو بمترلة .

وَأَمَّا مُتَعَدِّدٌ¹ كَذَلِكَ² أَوْ مُخْتَلِفٌ³.

وَالْحَسْبِيُّ⁴ طَرَفَاهُ حَسْبَتَانِ فَقَطُّ⁵.

وَالْعَقْلِيُّ⁶ أَعْمٌ⁷.

وَأَدَاتُهُ⁸: الْكَافُ، وَكَأَنَّ⁹، وَلاَمِثْلُ، وَمَا فِي مَعْنَاهُ¹⁰.

وَالْأَصْلُ فِي نَحْوِ الْكَافِ¹¹: أَنْ يَلِيَهُ الْمُشَبَّهُ بِهِ¹²، وَقَدْ يَلِيهِ¹³ غَيْرُهُ¹⁴.

1 والمراد بالمتعدد أن ينظر إلى عدة أمور، ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها ليكون كل منها وجه الشبه بخلاف المركب المتزل متزلة الواحد، فإنه لم يقصد اشتراك الطرفين في كل من تلك الأمور، بل في الهيئة المستزعة أو في الحقيقة الملتزمة منها.

أي المتعدد أيضاً حسي أو عقلي.

بعضه حسي وبعضه عقلي.

4 من وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسياً أو ببعضه.

5 أي لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقلياً.

6 من وجه الشبه.

7 من الحسي لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء يجوز أن يكون طرفاه حسيين، أو عقليين، أو أحدهما حسياً والآخر عقلياً؛ إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس وإدراك العقل من المحسوسات شيئاً.

8 أي أداة التشبيه.

9 وقد تستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً، نحو كأن زيداً أخوك وكأنه قدم وكأنك قلت وكأنني قلت.

10 مما يشق من الماثلة والمشابهة ومما يؤدي هذا المعنى.

11 أي في الكاف ونحوها كلفظ نحو، ومثل، وشبه بخلاف كأن وتماثل وتشابه.

12 لفظاً، نحو زيد كالأسد، أو تقديرأ نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة: 19] على تقدير «أو كمثل ذوي صيب».

13 أي نحو الكاف.

14 أي غير مشبه به نحو ﴿وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا الْخَيْلَ الذَّاكِرَةَ﴾ [الكهف: 45] الآية؛ إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتحمل تقديره، بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضراً شديداً خضرة، ثم يبس فتطير الرياح كان لم يكن، ولا حاجة إلى تقدير كمثل ماء؛ لأن المعتبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغنى عن هذا التقدير. ومن زعم أن التقدير كمثل ماء؛ وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف فقد سهواً سهاً؛ لأن المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظاً به، وقد يكون محذوفاً على ما صرح به في الإيضاح.

{ غرض التشبيه }

الثاني في الغرض منه¹ وهو في الأغلب يعود إلى المُشَبَّهِ :
وهو² : إما بيان إمكانه³ ، أو حاله⁴ ، أو مقداره⁵ ، أو تقريره⁶ .
وهذه الأغراض الأربعة تقتضي أن يكون وجه الشبه في المُشَبَّهِ به أتم وأشهر⁷ .
وإما تزيينه⁸ وإما تشويبه⁹ وإما استطرافه¹⁰ لإبرازه¹¹ في صورة المُمْتَنِع¹² :
وقد يعود الغرض إلى المُشَبَّهِ به ، وهو إما إيهام أنه أتم من المُشَبَّهِ¹³ ، وذلك في
التشبيه المقلوب¹⁴ .

- 1 أي من التشبيه .
- 2 أي الغرض العائد إلى المشبه .
- 3 أي المشبه يعني أن المشبه أمر ممكن الوجود ، وذلك إذا كان أمراً غريباً يمكن أن يخالف فيه ويدعى امتناعه .
- 4 عطف على إمكانه أي بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الأوصاف كما في تشبيه ثوب بأخر في السواد إذا علم السامع لون المشبه به دون المشبه .
- 5 أي بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيه الثوب الأسود بالغراب في شدة السواد .
- 6 مرفوع عطفاً على بيان إمكانه أي تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سببه على طائل بمن يرقم على الماء ، فإنك تعجب فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تعجبه في غيره ؛ لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات وفرط إلف النفس بها .
- 7 أي وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف ، وظاهر هذه العبارة أن كلاً من الأربعة يقتضي الأتمية والأشهرية . لكن التحقيق أن بيان الإمكان وبيان الحال لا يقتضيان إلا الأشهرية ليصح القياس ويتم الاحتجاج في الأول ، ويعلم الحال في الثاني . وكذا بيان المقدار لا يقتضي الأتمية ، بل يقتضي أن يكون المشبه به على حد مقدار المشبه لا أزيد ولا أنقص ليتبين مقدار المشبه على ما هو عليه . وأما تقرير الحال فيقتضي الأمرين جميعاً ؛ لأن النفس إلى الأتم والأشهر أميل ، فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر .
- 8 مرفوع عطفاً على بيان إمكانه أي تزيين المشبه في عين السامع كما في تشبيه وجه أسود بمقلة الظلي .
- 9 أي تقيحه كما في تشبيه وجه مجذور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة .
- 10 أي عد المشبه طريقاً حديثاً بديعاً كما في تشبيه فحم فيه جر موقد ببحر من المسك موجه الذهب .
- 11 أي إنما استطرف المشبه في هذا التشبيه لإبراز المشبه .
- 12 الوقوع عادة ، وكان ممكناً عقلاً ، ولا يخفى أن الممتنع عادة مستطرف غريب .
- 13 في وجه الشبه .
- 14 الذي يجعل فيه الناقص مشبهاً به قصداً إلى ادعاء أنه أكمل .

وإِمَّا بَيَانُ الْاهْتِمَامِ بِهِ¹، وَهَذَا يُسَمَّى إِظْهَارَ الْمَطْلُوبِ².

{أقسام التشبيه}

الثَّالِثُ فِي أَقْسَامِهِ:

وَهُوَ³ بِاعْتِبَارِ الطَّرَفَيْنِ⁴:

إِمَّا تَشْبِيهُ مُفْرَدٍ بِمُفْرَدٍ، وَهُمَا⁵ غَيْرُ مُتَعَيِّنَيْنِ⁶، أَوْ مُقَيَّدَانِ⁷، أَوْ مُخْتَلِفَانِ⁸.

وإِمَّا تَشْبِيهُ مُرَكَّبٍ بِمُرَكَّبٍ⁹.

وإِمَّا تَشْبِيهُ مُفْرَدٍ بِمُرَكَّبٍ¹⁰.

وإِمَّا بِالْعَكْسِ¹¹.

1 أي بالشبه به كتشبيه الجائع وجهاً كاليد في الإشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا التشبيه المشتعل على هذا النوع من الغرض إظهار المطلوب.

2 هذا الذي ذكر من جعل أحد الشئين مشبهاً والآخر مشبهاً به، إنها يكون إذا أريد إلحاق الناقص في وجه الشبه حقيقة كما في الغرض العائد إلى المشبه أو ادعاء كما في الغرض العائد إلى المشبه به بالزائد في وجه الشبه، فإن أريد الجمع بين شئين في أمر من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصاً والآخر زائداً سواء وجدت الزيادة والنقصان أم لم يوجد، فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه ليكون كل من الشئين مشبهاً ومشبهاً به احترازاً عن ترجيح أحد المتساويين في وجه الشبه.

3 أي التشبيه.

4 المشبه والمشبه به.

5 أي المفردان.

6 كتشبيه الخلد بالورد.

7 كقوله لمن لا يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء، فالشبه هو الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء، والمشبه به وهو الراقم المقيد بكون رقبته على الماء؛ لأن وجه الشبه هو التسوية بين الفعل وعدمه، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين.

8 أي أحدهما مقيد والآخر غير مقيد كقوله: والشمس كالمرأة في كف الأثل، فالشبه به أعني المرأة مقيد بكونه في كف الأثل بخلاف المشبه أعني الشمس، وعكسه أي تشبيه المرأة في كف الأثل بالشمس، فالشبه مقيد دون المشبه به.

9 بأن يكون كل من الطرفين كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئاً واحداً.

10 والفرق بين المركب والمفرد التقيد أحوج شيء إلى التأمل فكثيراً ما يقع الالتباس.

11 أي تشبيه مركب بمفرد.

وَأَيْضاً^١ (و)^٢ إِنْ تَعَدَّدَ طَرَفَاهُ:
فَمَا مَلْفُوفٌ^٣، أَوْ مَفْرُوقٌ^٤.
وإِنْ تَعَدَّدَ طَرَفُهُ الْأَوَّلُ^٥ فَتَشْبِيهُ السُّنُوبَةِ.
وإِنْ تَعَدَّدَ طَرَفُهُ الثَّانِي^٦ فَتَشْبِيهُ الْجَمْعِ.
وَبِإِعْتِبَارِ وَجْهِهِ:
إِمَّا تَمَثِيلٌ: وَهُوَ مَا^٧ يَكُونُ وَجْهُهُ (مُتَزَعاً)^٨ مِنْ مُتَعَدِّدٍ^٩.
وَقَبْكَه^{١٠} السَّكَائِي^{١١} يَكُونُهُ غَيْرَ حَقِيقِي^{١٢}.
وَمَا غَيْرُ تَمَثِيلٍ وَهُوَ بِخِلَافِهِ^{١٣}.
وَأَيْضاً^{١٤}: إِمَّا مُجْمَلٌ: وَهُوَ مَا لَمْ يُذَكَّرْ وَجْهُهُ.
فَمِنْهُ^{١٥} ظَاهِرٌ^{١٦}.

- ١ تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين .
- ٢ ساقطة في ج .
- ٣ وهو أن يؤتى أولاً بالمشبهات على طريق العطف أو غيره ، ثم بالمشبه به كذلك .
- ٤ وهو أن يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر .
- ٥ يعني المشبه دون الثاني .
- ٦ يعني المشبه به دون الأول .
- ٧ أي التشبيه الذي .
- ٨ وفي ج : مشروهاً .
- ٩ أي أمرين أو أمور .
- ١٠ أي المتزاع من متعدد .
- ١١ حيث قال : التشبيه متى كان وجهه وصفاً غير حقيقي وكان متزاعاً من عدة أمور خص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار ، فإن وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه ، فهو وصف مركب من متعدد ، وليس بحقيقي ، بل وهو عائد إلى التوهم .
- ١٢ أي بخلاف التمثيل ، يعني ما لا يكون وجهه متزاعاً من متعدد . وعند السكاكي : ما لا يكون متزاعاً من متعدد ، أو لا يكون هيمياً واعتبارياً ، بل يكون حقيقياً ، فتشبيه الثريا بالعتود المتور تمثيل عند الجهمور دون السكاكي .
- ١٣ تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه .
- ١٤ أي فمن المجمع .
- ١٥ وجهه أو فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر يفهمه كل أحد ممن له مدخل في ذلك نحو : زيد كالأسد .

وَمِنْهُ حَيِّ¹ .
وَكَذَا مِنْهُ² مَا لَمْ يُذَكَّرْ فِيهِ وَصَفُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ³ .
وَمِنْهُ⁴ مَا ذُكِرَ فِيهِ وَصَفُ الْمُشَبَّهِ بِهِ وَحْدَهُ⁵ .
وَمِنْهُ مَا ذُكِرَ فِيهِ وَصَفُهُمَا⁶ .
وَأَمَّا مُفَصَّلٌ : وَهُوَ مَا ذُكِرَ وَجْهُهُ .
وَقَدْ يُسَامَحُ بِذِكْرِ مَا يَسْتَبَعُهُ مَكَانَهُ⁷ .
وَأَيْضاً⁸ إِمَّا قَرِيبٌ مُبْتَدَلٌ : وَهُوَ مَا يُنْقَلُ فِيهِ مِنَ الْمُشَبَّهِ إِلَى الْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَدْقِيقٍ (نَظَرٍ)⁹ ، لِيُظْهِرَ وَجْهَهُ فِي بَادِي الرَّأْيِ¹⁰ لِيَكُونَهُ جُمْلِيّاً¹¹ ، أَوْ قَلِيلَ التَّفْصِيلِ مَعَ غَلْبَةِ حُضُورِ الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي الذَّهْنِ عِنْدَ حُضُورِ الْمُشَبَّهِ لِلْمُنَاسَبَةِ¹² ، أَوْ مُطْلَقاً¹³ لِيَتَكَرَّرَ¹⁴ عَلَى الْحِسِّ¹⁵ .

-
- 1 لا يدركه إلا الخاصة .
 - 2 أي من المجمال .
 - 3 يعني الوصف الذي يكون فيه إيهاء إلى وجه الشبه نحو : زيد أسد .
 - 4 أي المجمال .
 - 5 أي الوصف المشعر بوجه الشبه كقولها : هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها .
 - 6 أي المشبه والمشب به كليهما .
 - 7 أي بأن يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه أي يكون وجه الشبه تابعاً لازماً له في الجملة .
 - 8 تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه .
 - 9 وفي ج : نظراً .
 - 10 أي في ظاهره إذا جعلته من بدا الأمر يبدو إذا ظهر ، وإن جعلته مهموماً من بدأ فمعناه في أول الرأي وظهور وجه الشبه في بادئ الرأي يكون لأمرين .
 - 11 لا تفصيل فيه .
 - 12 بين المشبه والمشب به ؛ إذ لا ينبغي أن الشيء مع ما يناسبه أسهل حضوراً منه مع ما لا يناسبه كتشبيه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل ، فإنه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما ، أعني المقدار والشكل إلا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة في الذهن .
 - 13 عطف على قوله عند حضور المشبه ، ثم غلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقاً .
 - 14 أي المشبه به .
 - 15 فإن التكرار على الحس كصورة القمر غير منخسف أسهل حضوراً مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفاً كالشمس أي كتشبيه الشمس بالمرأة المجلوة في الاستدارة والاستنارة ، فإن في وجه الشبه تفصيلاً ما لكن المشبه به أعني المرأة غالب الحضور في الذهن مطلقاً .

وَأَمَّا بَعِيدٌ غَرِيبٌ¹ : وَهُوَ بِخِلَافِهِ² لِعَدَمِ الظُّهُورِ³ :
 إِمَّا لِكَثْرَةِ التَّفْصِيلِ⁴ .
 وَإِمَّا لِنُدْرَةِ حُضُورِ الْمُشَبَّهِ بِهِ عِنْدَ حُضُورِ الْمُشَبِّهِ لِعِنْدِ الْمُنَاسَبَةِ⁵ أَوْ مُطْلَقًا⁶ .
 وَكُلَّمَا كَانَ التَّرَكِيبُ⁷ أَكْثَرَ كَانَ التَّشْبِيهُ أَبْعَدَ⁸ .
 وَالتَّشْبِيهُ الْبَلِیْغُ : مَا كَانَ مِنْ (هَذِهِ الْأَضْرِبِ)⁹ ¹⁰ .
 وَقَدْ يَسَاسُحُ فِي¹¹ الْقَرِيبِ¹² بِمَا يَجْعَلُهُ غَرِيبًا¹³ ، وَيُسَمَّى تَشْبِيهُ الْمَشْرُوطِ¹⁴ .
 وَيَاغْتَبَارُ أَدَاتِهِ :
 إِمَّا مُؤَكَّدٌ : وَهُوَ مَا حَذَفَتْ أَدَاتُهُ .
 أَوْ مُرْسَلٌ : وَهُوَ بِخِلَافِهِ¹⁵ .
 وَيَاغْتَبَارُ الْغَرَضُ :
 إِمَّا مَقْبُولٌ : وَهُوَ الْوَافِي بِإِفَادَتِهِ¹⁶ ، كَأَن يَكُونَ الْمُشَبَّهِ بِهِ أَغْرَفَ شَيْءٍ بِوَجْهِ الشَّيْءِ

- 1 عطف على قوله : إما قريب مبتذل .
- 2 أي ما لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر .
- 3 أي لخفاء وجهه في بادئ الرأي ، وذلك أعني عدم الظهور .
- 4 كقوله : والشمس كالمرأة في كف الأثل ، فإن وجه التشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ، ولذا لا يقع في نفس الراي للمرأة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملاً ، ويكون في نظره متمهلاً .
- 5 من تشبيه البنفسج بنار الكبريت .
- 6 وندور حضور المشبه به مطلقاً .
- 7 خيالاً كان أو عقلياً من أمور .
- 8 لكون تفاصيله أكثر .
- 9 أي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل .
- 10 وفي ج : هذا الضرب .
- 11 التشبيه .
- 12 المبتذل .
- 13 ويخرجه عن الابتذال .
- 14 لتفصيل المشبه ، أو المشبه به ، أو كليهما بشرط وجودي ، أو عدمي يدل عليه بصريح اللفظ أو بسياق الكلام .
- 15 أي ما ذكر أداته فصار مرسلًا عن التأكيد المستفاد من حذف الأداة المشعر بحسب الظاهر بأن المشبه عين المشبه به .
- 16 أي إفادة الغرض .

فِي بَيَانِ الْحَالِ، أَوْ^١ أَتَمَّ شَيْءٍ فِيهِ^٢ فِي إِنْحَاقِ النَّاقِصِ بِالْكَامِلِ، أَوْ^٣ مُسَلَّمِ الْحَكْمِ فِيهِ^٤ مَعْرُوفُهُ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ فِي بَيَانِ الْإِمْتِكَانِ .
وَأَمَّا مَرْدُودٌ: وَهُوَ بِخِلَافِهِ^٥ .

وَتَحْتَلِفُ (مَرَاتِبُ)^٦ التَّشْبِيهِ بِاعْتِبَارِ حَذْفِ بَعْضِ الْأَرْكَانِ وَعَدَمِهِ .
وَأَعْلَى الْمَرَاتِبِ مَا حُذِفَ فِيهِ وَجْهُهُ وَأَدَاتُهُ فَقَطْ^٧، أَوْ مَعَ حَذْفِ الْمُشَبِّهِ^٨، ثُمَّ^٩ مَا حُذِفَ فِيهِ أَحَدُهُمَا^{١٠} كَذَلِكَ^{١١}، وَلَا قُوَّةَ لِغَيْرِهِمَا^{١٢} .

الباب الثاني في الحقيقة والمجاز اللغويين

الْحَقِيقَةُ: اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا^{١٣} وَضِعَ^{١٤} لَهُ (بِاصْطِلَاحِ)^{١٥} بِهِ يَتَقَعُ التَّخَاطُبُ^{١٦} .

- ١ كان يكون المشبه به .
- ٢ أي في وجه التشبيه .
- ٣ كان يكون المشبه به .
- ٤ أي في وجه التشبيه .
- ٥ أي ما يكون قاصراً عن إفادة الغرض بأن لا يكون على شرط المقبول .
- ٦ وفي ج : بمراتب .
- ٧ أي بدون حذف المشبه نحو : زيد أسد .
- ٨ نحو أسد في مقام الإخبار عن زيد .
- ٩ الأعلى بعد هذه المرتبة .
- ١٠ أي وجهه أو أداته .
- ١١ أي فقط أو مع حذف المشبه نحو زيد كالأسد ونحو كالأسد عند الإخبار عن زيد ونحو زيد أسد في الشجاعة ، ونحو أسد في الشجاعة عند الإخبار عن زيد .
- ١٢ وهما الاثنان الباقيان أعني ذكر الأداة والوجه جميعاً إما مع ذكر المشبه أو بدون ذكر زيد كالأسد في الشجاعة أو كالأسد في الشجاعة خبراً عن زيد ، وبيان ذلك أن القوة إما بعموم وجه الشبه ظاهراً ، أو بحمل المشبه به على المشبه بأنه هو هو فما اشتمل على الوجهين جميعاً ، فهو على غاية القوة ، وما خلا عنهما ، فلا قوة له ، وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط والله اعلم .
- ١٣ أي في معنى .
- ١٤ ذلك اللفظ .
- ١٥ وفي ج : في اصطلاح .
- ١٦ بالكلام المشتمل على ذلك اللفظ .

وَالْمَجَازُ¹ :

إِمَّا مُفْرَدٌ .

وإِمَّا مُرَكَّبٌ .

أَمَّا الْمُفْرَدُ : فَهُوَ الْكَلِمَةُ الْمُسْتَعْمَلَةُ² فِي غَيْرِ مَا وَضِعَتْ لَهُ³ فِي اصطلاح⁴ بِهِ يَقَعُ التَّخاطُبُ عَلَى وَجْهِ يَصِحُّ⁵ مَعَ قَرِينَةٍ عَدَمِ إِرَادَتِهِ⁶ ، فَلَا بُدَّ⁷ مِنَ الْعَلَاقَةِ⁸ . وَكُلٌّ مِنْهُمَا⁹ : إِمَّا لُغَوِيٌّ ، أَوْ شَرْعِيٌّ ، أَوْ عُرْفِيٌّ¹⁰ ، أَوْ خَاصٌّ¹¹ .

1 والجاز في الأصل مفعول من جاز المكان يجوزُه إذا تعداه نقل إلى الكلمة الجازنة أي المتعدية مكانها الأصلي أو المجوز بها على معنى أنهم جازوا بها وعدوها مكانها الأصلي كذا ذكره الشيخ في أسرار البلاغة ، وذكر المصنف أن الظاهر أنه من قولهم : جعلت كذا مجازاً إلى حاجتي أي طريقاً لها على أن معنى جاز المكان سلكه ، فإن المجاز طريق إلى تصور معناه .

2 احترز بها عن الكلمة قبل الاستعمال ، فإنها ليست بمجاز ولا حقيقة .

3 احترز به عن الحقيقة مرتجلاً كان أو منقولاً أو غيرهما .

4 متعلق بقوله « وضعت » . قيد بذلك ليدخل المجاز المستعمل فيها وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازاً ، فإنه وإن كان مستعملاً فيها وضع له في الجملة ، فليس بمستعمل فيها وضع له في الاصطلاح الذي وقع به التخاطب ، أعني الشرع وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع في الأركان المخصوصة ، فإنه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له ، لكن بحسب اصطلاح آخر ، وهو اللغة لا بحسب اصطلاح به التخاطب ، وهو الشرع .

5 متعلق به المستعملة . 6 أي إرادة الموضوع له .

7 للمجاز .

8 ليتحقق الاستعمال على وجه يصح ، وإنما قيد بكونه على وجه يصح .

9 أي من الحقيقة والمجاز .

10 لا يتعين ناقله . وهذه القسمة في الحقيقة بالقياس إلى الواضع ، فإن كان واضعها واضع اللغة فلغوية ، وإن كان الشارع فشرعية ، وعلى هذا القياس : وفي المجاز باعتبار الاصطلاح الذي وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح . فإن كان هو اصطلاح اللغة فالمجاز لغوي ، وإن كان اصطلاح الشرع فشرعي وإلا فعرفي عام أو خاص كأحد للسبع المخصوص والرجل الشجاع ، فإنه حقيقة لغوية في السبع ، مجاز لغوي في الرجل الشجاع ، والصلاة للعبادة المخصوصة والدعاء ، فإنها حقيقة شرعية في العبادة ومجاز شرعي في الدعاء ، وفعل لفظ المخصوص أعني ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، والحدث فإنه حقيقة عرفية خاصة : أعني نحوية في اللفظ مجاز نحوي في الحدث ، ودابة لذي الأربع والإنسان ، فإنها حقيقة عرفية عامة في الأول مجاز عرفي عام في الثاني .

11 وهو ما يتعين ناقله كالنحوي والصرفي وغير ذلك .

وَالْعَلَّاقَةُ¹ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ الْمُشَابِهَةِ² فَالْمَجَازُ مُرْسَلٌ وَإِلَّا فَاسْتِعَارَةٌ³ .
 وَكَثِيرًا مَا تُسْتَعْمَلُ الْاسْتِعَارَةُ⁴ فِي اسْتِعْمَالِ لَفْظِ الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي الْمُشَبِّهِ⁵ .
 وَالْمُرْسَلُ كَثِيرٌ مِنْهُ تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ :

بِاسْمِ جُرْتَبِئِهِ⁶ .

أَوْ كُلِّهِ⁷ .

أَوْ سَبِيهِ⁸ .

أَوْ مُسَبِّهِ⁹ .

أَوْ مَا كَانَ عَلَيْهِ¹⁰ .

أَوْ مَا يُؤْوِلُ¹¹ إِلَيْهِ¹² .

أَوْ مَحَلِّهِ¹³ .

أَوْ حَالِهِ¹⁴ .

1 المصححة .

2 بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي .

3 فعلى هذا الاستعارة هي اللفظ المستعمل فيها شبه بمعناه الأصلي لعلاقة المشابهة كأسد في قولنا : رأيت أسداً يرمي .

4 على فعل المتكلم .

5 فعل هذا تكون بمعنى المصدر ، ويصح منه الاشتقاق .

6 وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على نفس ذلك الشيء .

7 يعني تسمية الشيء باسم كله كالأصابع المستعملة في الأنامل التي هي أجزاء من الأصابع في قوله تعالى : ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي أَذَانِهِمْ﴾ [البقرة : 19] .

8 نحو رعيننا الغيث أي النبات الذي سببه الغيث .

9 نحو أمطرت السماء نباتاً أي غيثاً لتكون النبات مسبباً عنه .

10 أي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي لكنه ليس عليه الآن ، نحو قوله تعالى : ﴿وَأَتُوا النَّبَاكَ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء : 2] ، أي الذين كانوا يتامى قبل ذلك ، إذ لا يتم بعد البلوغ .

11 ذلك الشيء .

12 في الزمان المستقبل نحو : ﴿إِنِّي أَرَأَيْتُ أَهْصِرُ حَفَرًا﴾ [يوسف : 36] ، أي عصيراً يؤول إلى الخمر .

13 نحو : ﴿فَنُطِغُ نَادِيَهُ﴾ [العلق : 17] أي أهل ناديه الحال فيه ، والنادي المجلس .

14 أي باسم ما يحل في ذلك الشيء نحو : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْتِغَتْ وُجُوهُهُمْ فَيَقِي رَحْمَةَ اللَّهِ﴾ [آل عمران : 107] أي في الجنة ، التي عمل فيها الرحمة .

أَوْ كَيْتِهٖ .

وَالِاسْتِعَارَةُ² قَدْ تَقَيَّدُ بِالتَّحْقِيقِيَّةِ³ لِتَحَقُّقِ مَعْنَاهَا⁴ حِسّاً أَوْ عَقْلاً⁵ .

وَهِيَ :

إِمَّا مُطْلَقَةً : وَهِيَ مَا لَا يُقَارَنُ بِمَلَائِمِ شَيْءٍ مِنَ الطَّرَفَيْنِ⁶ .

وَإِمَّا مُجَرَّدَةٌ : وَهِيَ مَا يُقَارَنُ بِمَا يَلَائِمُ الْمُسْتَعَارَ لَهُ⁷ .

وَإِمَّا مُرْشَّحَةٌ : وَهِيَ مَا يُقَارَنُ بِمَا يَلَائِمُ الْمُسْتَعَارَ مِنْهُ⁸ .

وَالْتَرَشِيحُ أَتْلُغُ مِنْ صَاحِبِيهِ⁹ ، وَمَبْنَاهُ¹⁰ عَلَى تَنَاسِيِ الشَّيْبِ¹¹ .

وَقَدْ يَجْتَمِعَانِ¹² .

- 1 نحو «وَاجْتَلَى لِسَانُ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ» [الشعراء : 84] ، أي ذكراً حسناً ، واللسان اسم لألة الذكر .
- 2 وهي مجاز تكون علاقته المشابهة ، أي قصد أن الإطلاق بسبب المشابهة ، فإذا أطلق المشعر على شفة الإنسان ، فإن قصد تشبيهها بمشعر الإبل في الغلط ، فهو استعارة ، وإن أريد أنه من إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرسل على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فمجاز مرسل ، فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد قد يكون استعارة ، وقد يكون مجازاً مرسلًا والاستعارة .
- 3 ليميز عن التخيلية والمكتني عنها .
- 4 أي ما عني بها واستعملت هي فيه .
- 5 بأن يكون اللفظ قد نقل إلى أمر معلوم يمكن أن ينص عليه ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية .
- 6 مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام مما يلائم المستعار له أو المستعار منه نحو : عندي أسد . والمراد بالصفة المعنوية التي هي معنى قائم بأنغير لا النعت النحوي الذي هو أحد التوابع .
- 7 مجردة وهي ما قرن بها يلائم المستعار له كقوله : غمر الرداء ، أي كثير العطاء ، استعار الرداء للعطاء ؛ لأنه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقي عليه . ثم وصفه بالغمر الذي يناسب العطاء دون الرداء تحريداً للاستعارة ، والمقارنة سياق الكلام أعني قوله : إذا تبسم صاحبكاً ، أي شارعاً في الضحك آخذاً فيه .
- 8 مرشحة وهي ما قرن بها يلائم المستعار منه نحو قوله تعالى : «أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتِ إِيجَارُهُمْ» [البقرة : 16] ، استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار . ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة .
- 9 الإطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لاشتغاله على تحقيق المبالغة في التشبيه ؛ لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه ، فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق ذلك وتقوية له .
- 10 أي مبنى الترشيح .
- 11 وادعاء أن المستعار له نفس المستعار منه لا شيء شبيه به حتى أنه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان .
- 12 أي التجريد والترشيح .

وَأَيْضاً إِمَّا أَصْلِيَّةٌ: وَهِيَ مَا يَكُونُ اللَّفْظُ الْمُسْتَعَارُ فِيهَا اسْمَ جِنْسٍ¹.
وَأَمَّا تَبَعِيَّةٌ: وَهِيَ مَا لَا يَكُونُ اللَّفْظُ الْمُسْتَعَارُ فِيهَا اسْمَ جِنْسٍ².
وَأَيْضاً إِمَّا وَقَائِيَّةٌ³: وَهِيَ مَا يُمَكِّنُ فِيهَا اجْتِمَاعُ الطَّرَفَيْنِ فِي شَيْءٍ.
وَأَمَّا عِنَادِيَّةٌ⁴: وَهِيَ مَا لَا يُمَكِّنُ فِيهَا الْاجْتِمَاعُ.
وَأَيْضاً إِمَّا عَامِّيَّةٌ: وَهِيَ الْمُبْتَدَلَةُ لظُهُورِ الْجَامِعِ⁵.
وَأَمَّا خَاصِّيَّةٌ: وَهِيَ الْغَرِيبَةُ الَّتِي لَا يُطْلَعُ عَلَيْهَا إِلَّا الْخَاصَّةُ⁶.
وَطَرَفَاهَا إِمَّا حِسِّيَّانِ، أَوْ عَقْلِيَّانِ، أَوْ مُخْتَلِفَانِ.
وَالْجَامِعُ كَذَلِكَ.

وَأَيْضاً إِمَّا دَاخِلٌ فِي مَفْهُومِ الطَّرَفَيْنِ أَوْ غَيْرُهُ دَاخِلٌ.
وَقَرِيبَتُهَا إِمَّا وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ أَوْ مُثَنِّيَّةٌ.

وَأَمَّا الِاسْتِعَارَةُ بِالْكِتَابَةِ وَالْتَّخْيِيلَةِ فَلْيَسْتَأْ مِنْ أَقْسَامِ الْمَجَازِ اللَّغَوِيِّ، بَلْ قَدْ يُضْمَرُ
الشَّيْءُ فِي النَّفْسِ، فَلَا يُصْرَحُ بِشَيْءٍ سِوَى الْمُشَبَّهِ، وَيُذَلُّ عَلَيْهِ بِإِثْبَاتِ أَمْرٍ مُخْتَصَرٍ
بِالْمُشَبَّهِ بِهِ لِلْمُشَبَّهِ، فَيُسَمَّى ذَلِكَ الشَّيْءُ اسْتِعَارَةً بِالْكِتَابَةِ أَوْ مَكْنِيَةً عَنْهَا، وَذَلِكَ الْإِثْبَاتُ
اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ.

وَعِنْدَ السَّكَّاكِيِّ هُمَا قِسْمَانِ مِنْهُ، فَإِنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الْمَجَازَ اللَّغَوِيَّ إِمَّا

1 اللفظ المستعار إن كان اسم جنس حقيقة أو تأويلاً كما في الأعلام المشتهرة بنوع وصفية فاصلية، أي فالاستعارة أصلية كأسد إذا استعير للرجل الشجاع، وقتل إذا استعير للضرب الشديد. الأول اسم عين، والثاني: اسم معنى.

2 وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس، فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه، مثل اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير ذلك والحرف، وإنما كانت تبعية؛ لأن الاستعارة تعتمد التشبيه، والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفاً بوجه الشبه أي بكونه مشاركاً للمشبه به في وجه الشبه، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق أي الأمور المتقررة الثابتة كقولك: جسم أبيض وبياض صاف دون معاني الأفعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهوم الأفعال وعروضه للصفات دون الحروف وهو ظاهر.

3 لما بين الطرفين من الاتفاق.

4 لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما.

5 نحو: رأيت أسداً يرمي.

6 الذين أوتوا ذهنًا به ارتفعوا عن طبقة العامة.

استِعَارَةٌ، أَوْ غَيْرُهَا، وَالْإِسْتِعَارَةُ قِسْمَانِ :

الْأَوَّلُ : مُصَرِّحٌ بِهَا ، وَهُوَ أَنْ تَذْكُرَ الْمُشَبَّهَ بِهِ ، وَتُرِيدَ الْمُشَبَّهَ .

وَهِيَ إِمَّا تَحْقِيقِيَّةٌ : وَهِيَ إِمَّا مَا تَحَقَّقَ مَعْنَاهَا حِسًّا ، أَوْ عَقْلًا .

وَ(إِمَّا) تَخْيِيلِيَّةٌ : وَهِيَ مَا لَا يَتَحَقَّقُ مَعْنَاهَا أَصْلًا ، بَلْ هُوَ صُورَةٌ وَهَيْئَةٌ مَخْضَةٌ .

وَالثَّانِي : الْمَكْنِيُّ عَنْهَا ، وَهُوَ أَنْ تَذْكُرَ الْمُشَبَّهَ ، وَتُرِيدَ بِهِ الْمُشَبَّهَ بِهِ .

وَأَمَّا الْمَجَازُ الْمُرَكَّبُ : فَهُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا يُشَبَّهُ بِمَعْنَاهُ الْأَصْلِي تَشْبِيهُ التَّمثِيلِ ،

وَهَذَا يُسَمَّى تَمَثِيلًا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ .

وَمَنْ فَسَى اسْتِعْمَالُهُ كَذَلِكَ يُسَمَّى مَثَلًا .

فصل {في شرائط حسن الاستعارة}

حُسْنُ كُلِّ مِنْ² التَّحْقِيقِيَّةِ (وَالْتَّمَنِيَّةِ)³ بِرِغَايَةِ جِهَاتٍ حُسْنِ التَّشْبِيهِ⁵ ، وَأَنْ لَا يُشَمَّ رَائِحَتُهُ لَفْظًا⁶ ، وَلِذَلِكَ⁷ يُوصَى فِيهِمَا أَنْ يَكُونَ مَا بِهِ الْمُشَابَّهَةُ⁸ جَلِيلًا⁹ .

وَإِذَا قَوِيَ الشَّبَهُ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ¹⁰ لَمْ يَحْسُنِ التَّشْبِيهُ ، وَتَعَيَّنَتِ الْإِسْتِعَارَةُ¹¹ .

1 ساقطة في ع .

2 الاستعارة .

3 على سبيل الاستعارة .

4 وفي ج : والتمثيل .

5 كأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين والتشبيه وافياً بإفادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك .

6 أي وبأن لا يشم شيء من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ؛ لأن ذلك يعطل الغرض من الاستعارة أعني ادعاء دخول المشبه في جنس المنشبه به لما في التشبيه من الدلالة على أن المنشبه به أقوى في وجه الشبه .

7 أي ولأن شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه لفظاً .

8 بين الطرفين .

9 بنفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح خاص .

10 حتى اتحدوا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه .

11 لتلا بصير كتشبيه الشيء بنفسه ، فإذا فهمت مسألة تقول : حصل في قلبي نور ، ولا تقول : علم كالتنور ، وإذا وقعت في شبهة تقول : وقعت في ظلمة ، ولا تقول في شبهة كالظلمة .

وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ التَّشْبِيهَ أَعَمُّ مَحَلًّا.

وَالْمَكْنِيُّ عَنْهَا كَالْتَحْقِيقِيَّةِ¹.

وَالْتَحْقِيقِيَّةُ حُسْنُهَا بِحَسَبِ الْمَكْنِيِّ عَنْهَا².

وَأَعْلَمَ أَنَّ الْمَجَازَ قَدْ يُطْلَقُ عَلَى كَلِمَةٍ تَغَيَّرَ إِعْرَابُهَا³ بِحَذْفِ لَفْظٍ⁴، أَوْ زِيَادَةِ لَفْظٍ⁵.

الباب الثالث في الكناية

وَهِيَ لَفْظٌ أُرِيدَ بِهِ لَازِمٌ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِزَادَتِهِ⁶.
وَلَهَا أَقْسَامٌ ثَلَاثَةٌ:

الْأُولَى⁷: الْمَطْلُوبُ بِهَا غَيْرُ الْوَصْفِ وَالتَّشْبِيهِ.

فَعِنَهَا⁸: مَا هِيَ وَصْفٌ وَاحِدٌ⁹.

وَمِنْهَا: مَا هِيَ مَجْمُوعٌ أَوْ صَافٍ¹⁰.

وَشَرْطُهُمَا¹¹: الْإِخْتِصَاصُ بِالْمَكْنِيِّ عَنْهُ¹².

1 في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه، لأنها تشبيه مضمرة.

2 لأنها لا تكون إلا تابعة للمكني عنها، وليس لها في نفسها تشبيه، بل هي حقيقة فحسنها تابع لحسن متبوعها.

3 أي حكمها الذي هو الإعراب على أن الإضافة للبيان أي تغير إعرابها من نوع إلى نوع آخر.

4 كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَيْكُ﴾ [الفجر: 22]، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقُرْنُ﴾ [يوسف: 82].

5 قوله تعالى: ﴿أَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: 11]؛ لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثل الله تعالى لا نفي أن

يكون شيء مثل مثله، فالحكم الأصلي لربك.

6 أي إرادة ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاء، والمراد به طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاء أيضاً.

7 تأنيدها باعتبار كونها عبارة عن الكناية.

8 أي فمن الأولى.

9 مثل أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فنذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف.

10 بأن تؤخذ صفة تنضم إلى لازم آخر وآخر لتصبح جملة مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها إليه.

11 أي شرط هاتين الكنايتين.

12 ليحصل الانتقال.

وَالثَّانِيَةُ¹ : الْمَطْلُوبُ بِهَا الصِّفَةُ² .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْإِنْتِقَالُ³ فِيهَا بِوَاسِطَةٍ قَرِيبَةٍ وَاضِحَةٍ⁴ ، أَوْ خَفِيَّةٍ⁵ .

وَإِنْ كَانَ⁶ بِوَاسِطَةٍ قَبِيْعَةٍ⁷ .

وَالثَّالِثَةُ⁸ : الْمَطْلُوبُ بِهَا النَّسْبَةُ⁹ .

وَالْمَوْصُوفُ فِي الْأَخِيرَتَيْنِ¹⁰ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ مَذْكُورٍ ، وَهَذَا يُسَمَّى عَرَضِيَّةً .

قَالَ السَّكَّاكِيُّ : الْكِتَابَةُ تَتَقَاوَرُ إِلَى تَعْرِِيضٍ ، وَتَلْوِيحٍ ، وَرَمْزٍ ، وَإِيمَاءٍ¹¹ .

وَالْمُنَاسِبُ لِلْعَرَضِيَّةِ التَّعْرِِيضُ¹² ، وَلِغَيْرِهَا¹³ إِنْ كَثُرَتِ الْوَسَائِطُ¹⁴ التَّلْوِيحُ¹⁵ ، وَإِنْ

1 من أقسام الكتابة .

2 من الصفات كالجلود والكرم ونحو ذلك وهي ضربان : قريبة وبعيدة .

3 من الكتابة إلى المطلوب .

4 يحصل الانتقال منها بسهولة .

5 وخفاؤها بأن يتوقف الانتقال منها عن تأمل وإعمال روية .

6 الانتقال من الكتابة إلى المطلوب بها .

7 كقولهم : كثير الرماد كناية عن المضياف ، فإنه يستقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر ومن

كثرة الإحراق إلى كثرة الطبايح ، ومنها إلى كثرة الأكلة منها إلى كثرة الضيفان - بكسر الصاد جمع ضيف - ومنها

إلى المقصود ، وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحاً وخفاءً .

8 من أقسام الكتابة .

9 أي إثبات أمر لآخر أو نفيه عنه ، وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام ، كقوله : إن الساحة والمروءة ، هي

كمال الرجولية .

10 يعني الثاني والثالث .

11 وإنما قال : تتفاوت ولم يقال تنقسم ؛ لأن التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكتابة فقط ، بل هو أعم

كذا في شرح الفتاح . وفيه نظر ، والأقرب أنه إنما قال ذلك ؛ لأن هذه الأقسام قد تتداخل وتختلف باختلاف

الاعتبارات من الوضوح والخفاء وقلة الوسائط وكثرتها .

12 أي الكتابة إذا كانت عرضية مرسومة لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض ؛

لأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على المقصود ، يقال : عرضت لفلان وبلغان ، إذا قلت قولاً لغيره وأنت

تعنيه ، فكانت أشرت به إلى جانب وتريد به جانباً آخر .

13 أي لغير العرضية .

14 بين اللازم والمزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصل .

15 لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعيد .

قَلَّتْ^١ مَعَ الْخَفَاءِ^٢ الرَّمْزُ^٣، وَبِلَا خَفَاءٍ^٤ الْإِيمَاءُ.

فصل

أَطْبَقَ الْبُلَغَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَجَازَ وَالْكِنَايَةَ أَبْلَغُ مِنَ الْحَقِيقَةِ وَالتَّصْرِيحِ^٥، وَأَنَّ الْاسْتِعَارَةَ أَبْلَغُ مِنَ التَّشْبِيهِ^٦.

1 الوسائط .

2 في اللزوم كعريض القفاء وعريض الوسادة .

3 لأن الرمز هو أن تشير إلى قرب منك على سبيل الحفية ؛ لأن حقيقة الإشارة بالشفة أو الحاجب .

4 كما في قوله :

أو ما رأيت المجدد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول

5 لأن الانتقال فيها من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء بيينة ، فإن وجود الملزوم يقتضى وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم عن لازمه .

6 لأنها نوع من المجاز . وقد علم أن المجاز أبْلَغُ من الحقيقة . وليس معنى كون المجاز والكناية أبْلَغُ أن شيئاً منهما يوجب أن يحصل في الواقع زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة والتصريح ، بل المراد أنه يفيد زيادة تأكيد للإثبات ، ويفهم من الاستعارة أن الوصف في المشبه بالغ حد الكمال كما في المشبه به ، وليس بقاصر فيه كما يفهم من التشبيه ، والمعنى لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه بعبارة أبْلَغُ .

الفن الثالث في البديع

وَهُوَ عِلْمٌ يُعْرِفُ بِهِ وَجُوهَ تَحْسِينِ الْكَلَامِ² بَعْدَ رِعَايَةِ الْمُطَابَقَةِ³ وَوُضُوحِ الدَّلَالَةِ⁴.

وَهِيَ ضَرْبَانِ:

مَعْنَوِيٌّ⁵.

وَلَفْظِيٌّ⁶.

{المعنوي}

أَمَّا الْمَعْنَوِيُّ⁵:

{المطابقة}

فَمِنْهُ الْمُطَابَقَةُ، وَتُسَمَّى الطَّبَاقُ وَالْتِصَادُّ أَيْضاً: وَهِيَ الْجَمْعُ بَيْنَ (مَعْنَيْنِ)⁷ مُتَقَابِلَيْنِ فِي الْجُمْلَةِ⁸.

1 عرفت فيما سبق أن علم البيان وسيلة إلى تأدية المعنى بأساليب عدة بين تشبيه وبجاز وكناية، وعرفت أن دراسة علم المعاني تعين على تأدية الكلام مطابقتاً لمقتضى الحال، مع وفاته بفرض بلاغي يفهم ضمناً من سياقه وما يُحيط به من قرائن. وهناك ناحية أخرى من نواحي البلاغة، لا تتناول مباحث علم البيان، ولا تنظر في مسائل علم المعاني، ولكنها دراسة لا تعدى تزوين الألفاظ أو المعاني بالوران بديعية من الجمال اللفظي أو المعنوي، ويسمى العلم الجامع هذه المباحث بعلم البديع. وهو يشمل كما أشرنا على محسنات لفظية، وعلى محسنات معنوية، وإنا ذاكرون لك من كل قسم طرفاً.

2 أي يتصور به معانيها ويعلم أعدادها وتفصيلها بقدر الطاعة.

3 أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال.

4 أي الحلول عن التعقيد المعنوي إشارة إلى أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين، والظرف أهني قوله: بعد رعاية متعلق بقوله تحسين الكلام.

5 أي راجع إلى تحسين المعنى أولاً وبالذات وإن كان قد يفيد بعضها تحسين اللفظ أيضاً.

6 أي راجع إلى تحسين اللفظ كذلك.

7 وفي ج: متباينين.

8 أي يكون بينهما تقابل وتناف ولو في بعض الصور سواء كان التقابل حقيقياً أو اعتبارياً، وسواء كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضاد أو ما يشبه شيئاً من ذلك.

يُلْحَقُ بِهَا :

- 1 - الْجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيْنِ يَتَعَلَّقُ أَحَدُهُمَا بِمَا يُقَابِلُ الْآخَرَ نَوْعَ تَعَلُّقٍ¹.
- 2 - وَالْجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيْنِ غَيْرِ مُتَقَابِلَيْنِ لَكِنْ عُبِّرَ عَنْهُمَا بِلَفْظَيْنِ يَتَقَابَلُ مَعْنِيَاهُمَا الْحَقِيقَتَانِ².

{المقابلة}

وَمِنْهُ الْمُتَقَابَلَةُ: وَهِيَ أَنْ يُؤْتَى بِمَعْنَيْنِ مُتَوَافِقَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ³ (بِمَا)⁴ يُقَابِلُ ذَلِكَ⁵ عَلَى التَّرْتِيبِ⁶.

{مراعاة النظر}

وَمِنْهُ⁷ مُرَاعَاةُ النَّظِيرِ: وَتُسَمَّى التَّنَاسُبُ وَالتَّوْفِيقُ⁸ أَيْضاً، وَهِيَ جَمْعُ أَمْرٍ وَمَا يُتَنَاسَبُ لَهُ⁹ لَا بِالتَّضَادِّ¹⁰.

وَيُلْحَقُ بِهَا¹¹ الْجَمْعُ بَيْنَ مَعْنَيْنِ غَيْرِ مُتَنَاسِبَيْنِ عُبِّرَ عَنْهُمَا بِلَفْظَيْنِ يَكُونُ لَهُمَا مَعْنِيَانِ

- 1 مثل السببية والازدوم ، نحو قوله تعالى : ﴿أَعِدُّوا عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ﴾ [التفصح : 29] ، فإن الرحمة وإن لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين الذي هو ضد الشدة .
- 2 نحو قوله : لا تعجبي يا سلم من رجل ، يعني نفسه ضحك المشيب برأسه ، أي ظهر ظهوراً تاماً فبكى ذلك الرجل ، فظهور المشيب لا يقابل البكاء إلا أنه قد عبر عنه بالضحك الذي معناه الحقيقي مقابل للبكاء .
- 3 بولي .
- 4 ساقطة في ع .
- 5 المذكور من المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة .
- 6 فيدخل في الطباق ؛ لأنه جمع بين معنيين متقابلين في الجملة .
- 7 أي من المنوي .
- 8 والاتلاف والتلفيق .
- 9 والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما متقابلاً للآخر ؛ وبهذا القيد يخرج الطباق . وذلك قد يكون بالجمع بين الأمرين نحو : ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن : 5] جمعاً بين أمرين .
- 10 أي بمراعاة النظر .

مُنَاسِبَانِ¹ ، وَهَذَا يُسَمَّى إِيْثَامَ التَّنَاسُبِ .

{تشابه الأطراف}

وَمِنْهَا² مَا يُسَمَّى بَعْضُهُمْ تَشَابَهُ الْأَطْرَافِ : وَهُوَ أَنْ يُخْتَمَ الْكَلَامُ بِمَا يُنَاسِبُ ابْتِدَاءَهُ فِي الْمَعْنَى³ .

{الإرصاد}

وَمِنْهُ⁴ الْإِرْصَادُ⁵ وَيُسَمَّى بَعْضُهُمُ التَّنْسِيهِمْ⁶ : وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ قَبْلَ الْعَجْزِ⁷ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ⁸ .

{المشاكلة}

وَمِنْهُ⁹ الْمَشَاكَلَةُ : وَهِيَ ذِكْرُ الشَّيْءِ بِلَفْظٍ غَيْرِهِ لَوْ قُوِيَ¹⁰ فِي صُحْبَتِهِ¹¹ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا¹² .

- 1 أن يجمع بين معنيين غير متناسين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وأن لم يكونا مقصودين ههنا نحو ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ [الرحمن : 5-6] ، أي والنبات الذي ينجم أي يظهر من الأرض له ساق له كالبقول والشجر الذي له ساق يسجدان أي يقادان لله تعالى فيها خلقا له ، فالنجم بهذا المعنى وإن لم يكن مناسبا للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لها .
- 2 أي من المعنوي .
- 3 نحو ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام : 103] ، فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار والخبير يناسب كونه مدركا للأبصار ؛ لأن المدرك للشيء يكون خيرا له عا لما به .
- 4 أي من المعنوي .
- 5 وهو في اللغة نصب الرقيب في الطريق .
- 6 يقال : برد مسهم فيه خطوط مستوية .
- 7 من الفقرة وهي في الشر بمنزلة البيت من النظم ، أو من البيت .
- 8 أي على العجز وهو آخر كلمة من الفقرة أو البيت .
- 9 أي ومن المعنوي .
- 10 أي وقوع ذلك الشيء .
- 11 أي ذلك الغير .
- 12 أي وقوعا محققا أو مقدرا .

{المزاوجة}

وَمِنْهُ ¹ الْمَرْكَوَجَةُ: وَهِيَ أَنْ يُرَاوَجَ ² بَيْنَ مَعْنَيْنِ وَاقْعَيْنِ فِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ ³.

{العكس}

وَمِنْهُ ⁴ الْعَكْسُ: وَهُوَ أَنْ يُقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ السَّابِقُ، ثُمَّ يُعَكَّسُ.

{الرجوع}

وَمِنْهُ ⁶ الرَّجُوعُ: وَهُوَ الْعَوْدُ إِلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ بِالنَّقْصِ ⁷ لِنُكْتَةٍ.

{التورية}

وَمِنْهُ ⁸ التَّورِيَةُ: وَتُسَمَّى الْإِيهَامَ أَيْضاً، وَهُوَ أَنْ يُرَادَ بِاللَّفْظِ مَعْنَاهُ الْبَعِيدُ اعْتِمَاداً عَلَى قَرِيبَةٍ خَفِيَّةٍ. وَهِيَ ¹⁰:

1 - مُجَرَّدَةٌ: إِنْ لَمْ تُقَارَنْ بِمَا يَلَايِمُ الْمَعْنَى الْقَرِيبَ ¹¹.

1 أي ومن المعنوي.

2 أي توقع المزاوجة على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر أو إلى الظرف.

3 والمعنى يجعل معنيين واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرتب على كل منهما معنى مرتب على الآخر.

4 أي ومن المعنوي.

5 والتبديل. وهو أن يقدم جزء من الكلام على جزء آخر، ثم يؤخر ذلك المقدم عن الجزء المؤخر أولاً. والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم: وهو أن تقدم في الكلام جزءاً، ثم تعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر ما قدمت. وظاهر عبارة المصنف صادق على نحو عادات السادات أشرف العادة وهو ليس من العكس.

6 أي ومن المعنوي.

7 أي بنقصه وإبطاله.

8 أي ومن المعنوي.

9 وهو أن يطلق لفظ له معنيان قريب ويعيد ويراد به البعيد.

10 وهي ضربان.

11 المجردة فهي التي لا تجامع شيئاً مما يلائم به أعني المعنى القريب كقوله: «الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى» [ص: 5]، أبو حفص القزويني / الإيضاح (1/ 331).

2- وَمُرْشَحَةٌ: إِنْ كَانَتْ بِخِلَافِهِ¹.

{الاستخدام}

وَمِنْهُ² الِاسْتِخْدَامُ: وَهُوَ أَنْ يُرَادَ بِلَفْظٍ لَهُ مَعْنَيَانِ أَحَدُهُمَا، ثُمَّ يُرَادُ بِضَمِيرِهِ³ الْآخَرُ؛ أَوْ بِأَحَدِ ضَمِيرَيْهِ أَحَدُهُمَا⁴ وَبِالْآخَرِ⁵ الْآخَرُ⁶.

{اللف والنشر}

وَمِنْهُ⁷ اللَّفُّ وَالنَّشْرُ⁸: وَهُوَ أَنْ يُذَكَّرَ مُتَعَدِّدٌ، ثُمَّ مُتَعَلَّقٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ. وَهُوَ إِمَّا مُرْتَّبٌ أَوْ غَيْرُ مُرْتَّبٍ.

- 1 رمي التي تجميع شيئاً ما يلائم المعنى القريب، نحو ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِإِيجِدٍ﴾ [الذريات: 47] أراد بالأيد معناه الجعيد، وهو القدرة، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي هو الجارية المخصوصة، وهو قوله ﴿بَنَيْنَاهَا﴾؛ إذ البناء يلائم اليد، وهذا مبني على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين وإلا فالتحقيق أن هذا تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير أن يتمحل للمفردات حقيقة أو مجازاً.
 - 2 أي ومن المعنوي.
 - 3 أي بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه.
 - 4 أي أحد المعنيين ثم يرد.
 - 5 أي بضميره بالآخر معناه.
 - 6 وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقيين وأن يكونا مجازيين، أو أن يكونا مختلفين.
 - 7 أي ومن المعنوي.
 - 8 وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال، ثم ذكر ما لكل واحد من أحاد هذا المتعدد من غير تعيين نقه أي الذكر يدرن التعيين لأجل الوثوق بأن السامع يردده إليه أي يرد ما لكل من أحاد هذا المتعدد إلى ما هو له لعلمه بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية.
- فالأول: وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل ضربان؛ لأن النشر إما على ترتيب التثنية بأن يكون الأول من المتعدد في النشر للأول من المتعدد في اللف، والثاني للثاني وهكذا إلى الآخر، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَرْحَمُهُ جَبَلٌ لَكُمْ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ تَشْكُرُوا فِيهِ وَتَنْفَعُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [انقصص: 73]، ذكر الليل والنهار على التخصيص، ثم ذكر ما ليليل وهو السكون فيه، وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله فيه على الترتيب.
- فإن قيل: عدم التعيين في الآية منسوخ، فإن المجزوء من «فيه» عائد إلى الليل لا بحالة.
- قلنا: نعم، ولكن باعتبار احتمال أن يعود إلى كل من الليل والنهار بتحقيق عدم التعيين.
- وإما على غير ترتيبه أي ترتيب اللف سواء كان معكوس الترتيب، كقوله «كيف أسلو وأنت حقف»، وهو النقاء من الرمل «وغصن، وغزال خطا وقدا وردفا» فاللحظ للغزال، والقصد للغصن، والردف للحقف، أو غتظلاً كقوله: هو شمس وامد وبحر جوداً وبهاء وشجاعة.

{الجمع}

وَمِنْهُ^١ الْجَمْعُ: وَهُوَ أَنْ يَجْتَمَعَ بَيْنَ مُتَعَدِّدٍ^٢ فِي حَكْمٍ^٣.

{التفريق}

وَمِنْهُ^٤ التَّفْرِيقُ: وَهُوَ إِيقَاعُ بَيِّنَاتٍ بَيْنَ أَمْرَيْنِ^٥ مِنْ نَوْعٍ.

{التقسيم}

وَمِنْهُ التَّقْسِيمُ: وَهُوَ ذِكْرُ مُتَعَدِّدٍ، ثُمَّ إِضَافَةُ مُتَعَلِّقٍ كُلِّ وَاحِدٍ إِلَيْهِ عَلَى التَّعْيِينِ.

{الجمع مع التفريق}

وَمِنْهُ^٦ الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ: وَهُوَ أَنْ يُدْخَلَ شَيْئَانِ فِي مَعْنَى، وَيُفْرَقَ بَيْنَ جِهَتَيْ الإِدْخَالِ.

= والثاني: وهو أن يكون ذكر المتعدد على الإجمال، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾ [البقرة: 111]، فإن الغمير في «قالوا» لليهود والنصارى، فذكر الفريقان على وجه الإجمال بالغمير العائد إليهما، ثم ذكر ما لكل منهما، أي قالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى فلف بين الفريقين أو القولين إجمالاً لعدم الالتباس والثقة بأن السامع يرد إلى كل فريق أو كل قول مقونه للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده أن داخل الجنة هو لا صاحبه. ولا يتصور في هذا الضرب الترتيب وعدمه. ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر، ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من أحاد كل المتعدين أو المتعددات كما تقول: الراحة والتعب في العدل والظلم قد سد من أبوابها ما كان مفتوحاً وفتح من طرقها ما كان مسدوداً.

١ أي ومن المعنوي.

٢ اثنين أو أكثر.

٣ واحد كقوله تعالى: ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف: 46]، ونحو قول أبي العتاهية:

علمت مجاشع بن مسعدة أن الشباب والغراغ والجدة

أي الاستغناء مفسدة أي داعية إلى الفساد للمراء أي مفسدة.

٤ أي ومن المعنوي.

٥ من نوع في الملاح أو غيره.

٦ أي ومن المعنوي.

{الجمع مع التقسيم}

وَمِنْهُ¹ الْجَمْعُ مَعَ التَّقْسِيمِ: وَهُوَ جَمْعُ مُتَعَدِّ نَحْتَ حَكَمٍ، ثُمَّ تَقْسِيمُهُ، أَوْ الْعَكْسُ².

{الجمع مع التفريق والتقسيم}

وَمِنْهُ³ الْجَمْعُ مَعَ التَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ وَتَعْرِيفُهُ ظَاهِرٌ مِمَّا سَبَقَ.

{التجريد}

وَمِنْهُ⁴ التَّجْرِيدُ: وَهُوَ أَنْ يُتْرَعَ مِنْ شَيْءٍ ذِي صِفَةٍ آخَرُهُ مِثْلُهُ فِيهَا⁵ مِبَالِغَةٌ⁶ لِكَمَالِهَا⁷ فِيهِ⁸. وَهُوَ قَدْ يَكُونُ بِوَاسِطَةِ الْحَرْفِ، وَقَدْ يَكُونُ بِلَا وَاسِطَةٍ.

{المبالغة المقبولة}

وَمِنْهُ⁹ الْمِبَالِغَةُ الْمَقْبُولَةُ¹⁰.

الْمِبَالِغَةُ¹¹ أَنْ يُدْعَى لَوْصِفٍ بُلُوغُهُ فِي الشَّدَّةِ، أَوْ الضَّعْفِ حَدًّا مُسْتَحِيلًا، أَوْ مُسْتَعْدًّا.

1 أي ومن المنعوي .

2 أي من تقسيم متعدد، ثم جمعة تحت حكم .

3 أي ومن المنعوي .

4 أي ومن المنعوي .

5 أي مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة .

6 أي لأجل المبالغة .

7 أي تلك الصفة .

8 أي في ذلك الأمر حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة (إلى حيث يصح أن يتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة .

9 أي ومن المنعوي .

10 لأن المردودة لا تكون من المحسنات، وفي هذا إشارة إلى الرد على من زعم أن المبالغة مقبولة مطلقاً، وعلى من زعم أنها مردودة مطلقاً .

11 مطلقاً .

وَهِيَ تَبْلِيغٌ: إِذَا كَانَ الْمُدَّعَى مُمَكِّنًا عَقْلًا وَعَادَةً.
وِإِغْرَاقٌ: إِذَا كَانَ مُمَكِّنًا عَقْلًا لَا عَادَةً.
هُمَا¹ مَقْبُولَانِ².

وَعَلَوْ: إِذَا لَمْ يَكُنْ مُمَكِّنًا لَا عَقْلًا وَلَا عَادَةً.
وَالْمَقْبُولُ مِنْهُ³ مَا أُدْخِلَ عَلَيْهِ مَا يُقَرِّبُهُ إِلَى الصَّحَةِ.
وِإِمَّا تَضَمَّنَ نَوْعًا حَسَنًا مِنَ التَّخِيلِ، أَوْ مَا أُخْرِجَ مُخْرَجَ الْهَزْلِ.

{المذهب الكلامي}

وَمِنْهُ⁴ (الْمَذْهَبُ)⁵ الْكَلَامِي: وَهُوَ إِبْرَازُ حُجَّةٍ⁶ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْكَلَامِ⁷.

{حسن التعليل}

وَمِنْهُ⁸ حُسْنُ التَّعْلِيلِ: وَهُوَ أَنْ يُدْعَى لِيُوصَفَ عِلَّةٌ مُنَاسِبَةٌ لَهُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ بِإِغْتِيَارٍ لَطِيفٍ.

{التفريع}

وَمِنْهُ⁹ التَّفْرِيعُ: وَهُوَ أَنْ يُنْبِتَ لِمَتَعَلَّقٍ أَمْرٍ حُكْمٌ بَعْدَ إِثْبَاتِهِ¹⁰ لِمَتَعَلَّقٍ آخَرَ لَهُ.

1 أي التبليغ والإغراق.

2 وإن لم يكن ممكنًا لا عقلاً ولا عادة لا امتناع أن يكون ممكنًا عادة ممنوعاً عقلاً؛ إذ كل ممكن عادة ممكن عقلاً ولا ينعكس.

3 أي من العلو.

4 أي ومن المعنوي.

5 وفي ج: معه المذهب.

6 للمطلوب.

7 وهو أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزماً للمطلوب، نحو «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا» [الأنبياء: 22]، واللازم وهو فساد السموات والأرض باطل؛ لأن المراد به خروجها عن النظام الذي هما عليه، فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة، وهذه الملازمة من المشهورات الصادرة التي يكتفى بها في الخطائيات دون القطعيات المعبرة في البرهانيات.

8 أي ومن المعنوي.

9 أي ومن المعنوي.

10 أي إثباته ذلك الحكم.

{تأكيد المدح بما يشبه الذم}

وَمِنْهُ ¹ تَأْكِيدُ الْمَدْحِ بِمَا يُشْبِهُ الذَّمَّ: وَهُوَ ²:

1 - إِمَّا (بِأَنَّ) ³ يُسْتَنَى مِنْ صِفَةٍ ذَمِّ مَتَقَيَّةٍ عَنْ شَيْءٍ صِفَةُ مَدْحٍ لَهُ بِتَقْدِيرِ دُخُولِهَا فِيهَا ⁴.

2 - وَإِمَّا (بِأَنَّ) ⁵ يُنْبِتَ لِشَيْءٍ صِفَةُ مَدْحٍ وَيُعَقَّبُ بِأَدَاةِ الِاسْتِثْنَاءِ ⁶، يَلِيهَا صِفَةُ مَدْحٍ أُخْرَى لَهُ ⁷.

وَالِاسْتِثْنَاءُ ⁸ فِي هَذَا الْبَابِ ⁹ كَالِاسْتِثْنَاءِ.

{تأكيد الذم بما يشبه المدح}

وَمِنْهُ ¹⁰ تَأْكِيدُ الذَّمِّ بِمَا يُشْبِهُ الْمَدْحَ: وَهُوَ نَظِيرُ لِتَأْكِيدِ الْمَدْحِ فِي الصُّورَتَيْنِ.

{الاستبعا}

وَمِنْهُ ¹¹ الِاسْتِثْنَاءُ: وَهُوَ الْمَدْحُ بِشَيْءٍ عَلَى وَجْهِ يَسْتَتِعُ الْمَدْحَ بِشَيْءٍ آخَرَ ¹².

1 أي ومن المعنوي .

2 وهو ضربان .

3 وفي ج : أن .

4 دخول صفة المدح في صفة الذم .

5 وفي ج : أن .

6 أي يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة استثناء .

7 أي لذلك الشيء .

8 المفهوم من لفظ «لكن» .

9 أي باب تأكيد المدح بما يشبه الذم .

10 أي ومن المعنوي .

11 أي ومن المعنوي .

12 كقوله :

نهبت من الأعمار ما لو حوته لهنت الدنيا بأنك خالد

مدحه بالنهاية في الشجاعة حيث جعل قتلاه بحيث يخلد وارث أعمارهم على وجه استتبع مدحه بكونه سبباً
لصلاح الدنيا ونظامها ، إذ لا نهضة لأحد بشيء لا فائدة له فيه . قال علي بن عيسى الرعي ، وفي البيت وجهان

{الإدماج}

وَمِنْهُ ¹ الإِدْمَاجُ ²: وَهُوَ أَنْ يُضْمَنَ كَلَامٌ سَبَقَ لِمَعْنَى ³ آخَرٍ ⁴.

{التوجيه}

وَمِنْهُ ⁵ التَّوْجِيهُ وَيُسَمَّى مُحْتَمِلَ الضَّدِّينِ: وَهُوَ إِبْرَادُ الْكَلَامِ مُحْتَمِلًا لِوَجْهَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ⁶.

{تجاهل العارف}

وَمِنْهُ ⁷ تَجَاهُلُ الْعَارِفِ: وَهُوَ سَوَقُ الْمُغْلُومِ مَسَاقَ غَيْرِهِ لِنُكْتَةٍ.

{القول الموجب}

وَمِنْهُ ⁸ الْقَوْلُ الْمُوجِبُ: وَهُوَ ضَرْبَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُثْبِتَ صِفَةً وَقَعَتْ فِي كَلَامٍ الْغَيْرِ كَنَائَةٍ عَنْ شَيْءٍ أُثْبِتَ لَهُ ⁹ حُكْمٌ لِغَيْرِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِبُيُوتِهِ لَهُ ¹⁰ أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ.

= آخران من المدح :

أحدهما : أنه نهب الأعيان دون الأموال كما هو مقتضى علو الهمة ، وذلك مفهوم من تخصيص الأعيان بالذكر والإعراض عن الأموال مع أن النهب بها أليق وهم يعتبرون ذلك في المحاورات والخطابيات وإن لم يعتبره أئمة الأصول .

والثاني : أنه لم يكن ظالماً في قتلهم وإلا لما كان للدنيا سرور بخلوده .

1 أي ومن المعنوي .

2 يقال : أدمج الشيء في ثوبه : إذا لفه فيه .

3 مدحاً كان أو غيره .

4 هو منصوب مفعول ثانٍ لضمّن ، وقد أمدد إلى المفعول الأول .

5 أي ومن المعنوي .

6 أي متباينين متضادين كالمدح والذم مثلاً ، ولا يكفي مجرد احتمال معنيين متغايرين .

7 أي ومن المعنوي .

8 أي ومن المعنوي .

9 أي لذلك الشيء .

10 أي لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير .

وَالثَّانِي: حَمْلُ اللَّفْظِ^١ عَلَى اخْتِلَافِ مُرَادِ قَائِلِهِ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ^٢ بِذِكْرِ مُتَعَلِّقِهِ^٣.

{الاطراد}

وَمِنْهُ^٤ الْاِطْرَادُ: وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى بِأَسْمَاءِ الْمَمْدُوحِ أَوْ غَيْرِهِ وَأَبَانِهِ عَلَى تَرْتِيبِ الْوِلَادَةِ^٥.

وَأَمَّا اللَّفْظِي

{الجناس}

فَمِنْهُ الْجِنَاسُ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ، وَهُوَ تَشَابُهُهُمَا فِي التَّلَفُّظِ^٦.
فَالْمُتَجَانِسَانِ إِذَا لَمْ يَتَقَاوَنَا أَصْلًا يُسَمَّى تَامًا.
وَإِذَا اخْتَلَفَا فِي الْهَيْئَةِ فَقَطْ يُسَمَّى مُحَرَّفًا.
وَفِي إِعْدَادِ الْحُرُوفِ نَاقِصًا.
وَفِي أَنْوَاعِهَا بِحَرْفٍ مُتَقَارِبٍ فِي الْمَخْرَجِ مُضَارِعًا وَغَيْرَ مُتَقَارِبٍ لَاحِقًا.
وَفِي تَرْتِيبِهَا تَجْنِيسُ الْقَلْبِ.
وَإِذَا وَلِيَ أَحَدُ الْمُتَجَانِسَيْنِ الْآخَرَ يُسَمَّى مُزْدَوِّجًا وَمُكْرَّرًا وَمُزْدَوِّدًا.
وَيُلْحَقُ (بِالْجِنَاسِ)^٧ شَيْتَانِ:
أَحَدُهُمَا: أَنْ يَجْمَعَ اللَّفْظَيْنِ الْاِشْتِقَاقُ^٨.

١ وقع في كلام الغير.

٢ ذلك اللفظ.

٣ أي إنها يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ.

٤ أي ومن المعنوي.

٥ من غير تكلف في السبك.

٦ فيخرج التشابه في المعنى نحو: أسد وسبع، أو في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم، أو في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل.

٧ وفي كلتا النسختين: الجنس، والصحيح ما أثبت والله أعلم.

٨ وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول مع الاتفاق في أصل المعنى.

وَالثَّانِي: أَنْ يَجْمَعَهُمَا¹ الْمُشَابَهَةُ² بِالِاشْتِقَاقِ.

{رد العجز على الصدر}

وَمِثْنُهُ³ رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ: وَهُوَ فِي النَّثْرِ أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ الْمُكَرَّرَيْنِ⁴، أَوْ الْمُتَجَانِسَيْنِ⁵، أَوْ الْمُلْحَقَيْنِ بِهِمَا⁶ فِي أَوَّلِ الْفِقْرَةِ، وَالْآخَرُ فِي آخِرِهَا⁷.
وَفِي النَّظْمِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا⁸ فِي آخِرِ الْبَيْتِ، وَالْآخَرُ فِي صَدْرِ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ، أَوْ حَشْوِهِ، أَوْ آخِرِهِ، أَوْ صَدْرِ الثَّانِي.

{السجع}

وَمِثْنُهُ⁹ السَّجْعُ: وَهُوَ تَوَافُقُ الْفَاعِلَتَيْنِ مِنَ الشَّرِّ عَلَى الْحَرْفِ الْأَخِيرِ.
وَهُوَ¹⁰:

1 - (مَطْرُفٌ)¹¹ إِنْ اخْتَلَفَا¹² فِي الْوِزْنِ.

2 - وَإِنْ لَمْ يَخْتَلِفَا فَإِنْ كَانَ مَا فِيهِ أَحَدُ الْقَرِيبَتَيْنِ¹³، أَوْ أَكْثَرُهُ¹⁴ مِثْلَ مَا يُقَابَلُهُ مِنْ¹⁵ الْأُخْرَى فَتَرْصِيعٌ.

1 أي اللفظين .

2 وهي ما يشبه .

3 أي ومن اللفظي .

4 أي المتفقين في اللفظ والمعنى .

5 أي المتشابهين في اللفظ دون المعنى .

6 أي بالمتجانسين يعني الذين يجمعها الاشتقاق أو شبه الاشتقاق .

7 أي آخر الفقرة ، فتكون الأقسام أربعة .

8 أي أحد اللفظين المكررين ، أو المتجانسين ، أو الملحقين بها اشتقاقاً ، أو شبه اشتقاق .

9 أي ومن اللفظي .

10 أي السجع ثلاثة أصرب .

11 وفي عين مطرف .

12 أي الفاعلتين .

13 من الألفاظ .

14 أي أكثر ما في إحد القريبتين .

15 من القرينة .

3- وَإِلَّا فَمُتَوَازٍ¹.

قِيلَ: أَحْسَنُ السَّجْعِ مَا تَسَاوَتْ قَرَائِنُهُ، ثُمَّ² مَا طَالَتْ قَرِيْنَتُهُ الثَّانِيَّةُ أَوْ الثَّالِثَةُ.
وَقِيلَ: السَّجْعُ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالشَّرِّ.

{الموازنة}

وَمِنْهُ³ الْمُوَازَنَةُ: وَهِيَ تَسَاوِي الْفَاصِلَتَيْنِ⁴ فِي الْوِزْنِ دُونَ التَّفْقِيَةِ، فَإِنْ كَانَ مَا فِي
إِحْدَى الْقَرِيْنَتَيْنِ⁵، أَوْ أَكْثَرُهُ مِثْلَ مَا يُقَابَلُهُ مِنَ الْآخَرَى⁶ خُصَّ⁷ بِاسْمِ الْمُمَائِلَةِ⁸.

{القلب}

وَمِنْهُ⁹ الْقَلْبُ: وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ بِحَيْثُ إِذَا قَلْبَتَهُ¹⁰ كَانَ الْحَاصِلُ¹¹ هُوَ هَذَا
الْكَلَامُ¹².

{التشريع}

وَمِنْهُ¹³ التَّشْرِيْعُ وَيُسَمَّى التَّوْشِيْعَ وَذَا الْقَافِيَتَيْنِ أَيْضاً: وَهُوَ بِنَاءُ الْبَيْتِ عَلَى قَافِيَتَيْنِ
يَصِحُّ الْوِزْنُ وَالْمَعْنَى عَلَى الْوُقُوفِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا¹⁴.

1 وإن لم يكن جميع ما في القرينة ولا أكثر مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع المتوازي.

2 أي بعد أن لا تتساوى قرائنه بالأحسن.

3 أي ومن اللفظي.

4 أي الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين، أو من المصراعين.

5 من اللفاظ.

6 في الوزن سواء مائله في التفقية أو لا.

7 هذا النوع من الموازنة.

8 وهي لا تخص بالشركاء توهمه البعض.

9 أي ومن اللفظي.

10 بدأت بعرفه الأخير إلى الأول.

11 بعينه.

12 ويمر في الشر والنظم.

13 أي ومن اللفظي.

14 أي من القافيتين.

{لزوم ما لا يلزم}

وَمِنْهُ ¹ لَزُومٌ مَا لَا يَلْزَمُ ² : وَهُوَ أَنْ يَجِيءَ قَبْلَ حَرْفِ الرَّوْيِ ³ ، أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ ⁴ مِنْ
الْفَاصِلَةِ ⁵ مَا لَيْسَ بِإِلْزَامٍ فِي الْقَافِيَةِ أَوْ السَّجْعِ ⁶ .
وَأَصْلُ الْحُسْنِ فِي هَذَا النَّبَابِ ⁷ أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ تَابِعاً لِلْمَعْنَى دُونَ الْعَكْسِ ⁸ .
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى الْإِتِّمَامِ وَعَلَى رَسُولِهِ أَفْضَلُ التَّحِيَّةِ وَالسَّلَامِ ⁹ .

- 1 أي ومن اللفظي .
- 2 ويقال له : الإلزام والتضمن والتشديد والاعتات أيضاً .
- 3 وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة ، وتنسب إليه ، يقال : قصيدة لامية أو ميمية مثلاً من رويت الحيل إذا فنته ؛ لأنه يجمع بين الأبيات كما أن الفتل يجمع بين قوى الحبل ، أو من رويت على البعير إذا شددت عليه الرواء ، وهو الخيل الذي يجمع به الأحال .
- 4 أي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي .
- 5 يعني الحرف الذي وقع في نواصل الفقر موقع حرف الروي في قوافي الأبيات ، وقاضٍ يجيء هو .
- 6 يعني أن يؤتي قبله شيء لو جعل القوافي أو الفواصل أسجاعاً لم يمتح إلى الإتيان بذلك الشيء ، ويتم السجع بدونه .
- 7 أي لي جميع ما ذكر من المحسنات اللفظية .
- 8 أي أن لا يكون المعاني توابع للألفاظ بأن يؤتي بالألفاظ متكلمة مصنوعة ، فيتبعها المعنى كيف ما كان كما فعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بإيراد المحسنات اللفظية ، فيجعلون الكلام كأنه غير مسوق لإفادة المعنى ، ولا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعنى ، فيصير كنفذ من ذهب على سيف من خشب ، بل الوجه أن تنزل المعاني على مسجيتها ، فتطلب لأنفسها ألفاظاً تليق بها . وعند هذا تظهر البلاغة والبراعة ، ويتميز الكامل من القاصر ، وحين رتب الحريري مع كمال فضله في ديوان الإنشاء عجز فقال ابن الحشاش هو رجل مقامتي ، وذلك لأن كتابه حكاية تحري على حسب إرادته ومعانيه تتبع ما اختاره من ألفاظه الموضوعة ، فأين هذا من كتاب أمر به في قضية ، وما أحسن ما قيل في الترجيح بين صاحب والصابي : إن صاحب كان يكتب كما يريد والصابي كان يكتب كما يؤمر وبين اثنين بون بعيد ، ولهذا قال قاضي : قم حين كتب إليه صاحب :
أيها القاضي بقم قد عزلناك فقم
والله ما عزلني إلا هذه السجعة .

- 9 وفي آخر نسخة العامرية : يقول مصححه الراعي عفو ربه الكريم ابن الشيخ حسن الفيومي إبراهيم : حمداً لمن خلص قلوب أحبائه وصفائها ، ففاضت بكشف أستار حجب الأسرار عن مغزاها ومرماها . وصلاة وسلاماً على مفتاح الخبرات سيدنا محمد وآله وصحبه البررة الثقات . وبعد : فقد تم طبع ملخص تلخيص المفتاح لشيخ الإسلام على الإطلاق علم التحقيق الحجة بالإجماع والاتفق أبي يحيى زكريا الأنصاري عليه رحمة الرحيم الباري بالمطبعة العامرية أشرقية بشارع خرنفش مصر المحمية في عام ألف وثلاثة وسبعة وعشرين من هجرة سيد المرسلين عليه أفضل الصلاة والسلام ما جاءت الليالي تلوها الأيام آمين .

خلاصة البلاغة



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

الفن الأول في علم المعاني

تقسيم الكلام إلى خبر وإنشاء

الكَلَامُ قِسْمَانِ : خَبَرٌ وَإِنشَاءٌ^١ :

فَالْخَبَرُ : مَا يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ ، فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ مُطَابِقاً لِلْوَاقِعِ كَانَ قَائِلُهُ صَادِقاً ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُطَابِقٍ لَهُ كَانَ قَائِلُهُ كَاذِباً .
وَالْإِنشَاءُ : مَا لَا يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ لِقَائِلِهِ إِنَّهُ صَادِقٌ فِيهِ أَوْ كَاذِبٌ .

لِكُلِّ جُمْلَةٍ مِنْ جُمَلِ الْخَبَرِ وَالْإِنشَاءِ رَكْنَانِ : مَحْكُومٌ عَلَيْهِ وَمَحْكُومٌ بِهِ . وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مُسْتَنَدًا^٢ إِلَيْهِ ، وَالثَّانِي مُسْتَنَدًا^٣ . وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ غَيْرَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَالصَّلَةِ فَهُوَ قُبْدٌ^٤ .

الغرض من إلقاء الخبر

الأصلُ في الخبر أن يُلقَى لأحدِ غرضَيْنِ :

١ - إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ الْحُكْمَ الَّذِي تَضَمَّنَتْهُ الْجُمْلَةُ ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْحُكْمُ فَائِدَةُ الْخَبَرِ .

٢ - إِفَادَةُ الْمُخَاطَبِ أَنَّ الْمُسَكَّلَمَ عَالِمٌ بِالْحُكْمِ ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ لَازِمَ الْفَائِدَةِ .

فَدَى يُلْقَى الْخَبَرُ لِأَغْرَاضٍ أُخْرَى تُفْهَمُ مِنَ السِّيَاقِ ، مِنْهَا مَا يَأْتِي :

١ - الْإِسْتِزْهَامُ .

١ البلاغة الواضحة ص 139-140 .

٢ مواضع المستند إليه : الفاعل ، ونائبه ، والمبتدأ الذي له خبر ، وما أصله المبتدأ كاسم كان وأخواتها .

٣ مواضع المستند هي : الفعل التام ، والمبتدأ المكثفي بمرفوعه ، وخبر المبتدأ ، وما أصله خبر المبتدأ كخبر كان وأخواتها ، واسم الفعل ، والمصدر النائب عن فعل الأمر .

٤ القيود هي أدوات الشرط ، والنفي ، والمفاعيل ، والحال ، والتمييز ، والتوابع ، والنواسخ .

2- إظهار الضعف.

3- إظهار التحسر.

4- الفخر.

5- الحث على السعي والجهد¹.

أضرب الخبر

لِلْمُخَاطَبِ ثَلَاثُ خَالَاتٍ:

1- أَنْ يَكُونَ خَالِي الذَّهْنِ مِنَ الْحُكْمِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يُلْقَى إِلَيْهِ الْخَبَرُ خَالِيًا مِنْ أَدَوَاتِ التَّوَكُّيدِ، وَيُسَمَّى هَذَا الضَّرْبُ مِنَ الْخَبَرِ ائْتِدَائِيًّا.

2- أَنْ يَكُونَ مُتَرَدِّدًا فِي الْحُكْمِ طَلَبًا أَنْ يَصِلَ إِلَى الْيَقِينِ فِي مَعْرِفَتِهِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَحْسُنُ تَوَكُّدُهُ لَهُ لِيَسْمَكَنَ مِنْ نَفْسِهِ، وَيُسَمَّى هَذَا الضَّرْبُ طَلَبِيًّا.

3- أَنْ يَكُونَ مُتَكَبِّرًا لَهُ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَجِبُ أَنْ يُوكَّدَ الْخَبَرُ بِمُؤَكَّدٍ أَوْ أَكْثَرَ، عَلَى حَسَبِ إِنْكَارِهِ قُوَّةً وَضَعْفًا، وَيُسَمَّى هَذَا الضَّرْبُ إِنْكَارِيًّا².

لِتَوَكُّدِ الْخَبَرِ أَدَوَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا: إِنْ، وَأَنْ، وَالنَّفْسُ، وَلَامُ الْاِئْتِدَاءِ، وَتَوْنَا التَّوَكُّدِ، وَأُخْرَفُ التَّنْبِيهِ، وَالْحُرُوفُ الزَّائِدَةُ، وَقَدْ، وَأَمَّا الشَّرْطِيَّةُ³.

خروج الخبر عن مقتضى الظاهر

إِذَا أُلْقِيَ الْخَبَرُ خَالِيًا مِنَ التَّوَكُّدِ لِيَخَالِي الذَّهْنَ، وَمُؤَكَّدًا اسْتِخْصَانًا لِلِسَائِلِ الْمُرَدِّدِ، وَمُؤَكَّدًا وَجُوبًا لِلْمُتَكَبِّرِ، كَانَ ذَلِكَ الْخَبَرُ جَارِيًا عَلَى مُقْتَضَى الظَّاهِرِ.

1 البلاغة الواضحة ص 146-147.

2 وضع الخبر ابتدائيًا أو طلبيًا أو إنكاريًا، إنها هو بحسب ما يخطر في نفس القائل من أن سامعه خالي الذهن أو متردد أو متكبر. وقد يعدل المتكلم أحيانًا عن التأكيد، وقد يؤكد ما لا يتطلب التأكيد لأغراض.

3 البلاغة الواضحة ص 155-156.

وَقَدْ يَجْرِي الْخَبَرُ عَلَى خِلَافٍ مَا يَقْتَضِيهِ الظَّاهِرُ لَاغْتِنَارَاتٍ يَلْحَظُهَا الْمُتَكَلِّمُ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَأْتِي:

1- أَنْ يُزَالَ خَالِي الذَّهْنِ مَثَلَةُ السَّائِلِ الْمُتَرَدِّدِ، إِذَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ مَا يُشِيرُ إِلَى حُكْمِ الْخَبَرِ.

2- أَنْ يُجْعَلَ غَيْرُ الْمُتَكِرِّ كَالْمُتَكِرِّ لِيُظْهِرَ أَمَارَاتِ الْإِنْكَارِ عَلَيْهِ.

3- أَنْ يُجْعَلَ الْمُتَكِرُّ كَغَيْرِ الْمُتَكِرِّ إِنْ كَانَ لَدَيْهِ دَلَالِيلٌ وَسُؤَالُهُ لَوْ تَأَمَّلَهَا لَا رَدَّعَ عَنْ إِنْكَارِهِ¹.

تقسيم الإنشاء إلى طلبي وغير طلبي

الإنشاء نوعان: طلبي وغير طلبي:

1- فالطلبي: ما يستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب، ويكون بالأمر، والنهي، والاستيفهام، والتسبي، والنداء.

2- وغير الطلبي: ما لا يستدعي مطلوباً، وله صيغ كثيرة. منها: التعجب، والمدح، والذم، والقسمة، وأفعال الرجاء، وكذلك صيغ العمود².

الإنشاء الطلبي الأمر

الأمر: طلب الفعل على وجه الاستعلاء.

لِلأَمْرِ أَرْبَعُ صِيغٍ: فِعْلُ الْأَمْرِ، وَالْمُضَارِعُ الْمُقْرُونُ بِلَامِ الْأَمْرِ، وَاسْمُ فِعْلِ الْأَمْرِ، وَالْمَصْدَرُ النَّائِبُ عَنْ فِعْلِ الْأَمْرِ.

قَدْ تَخْرُجُ صِيغُ الْأَمْرِ عَنْ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيَّةِ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى تُسْتَفَادُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ، كَالْإِزْشَادِ، وَالِدُّعَاءِ، وَالْإِتِمَاسِ، وَالتَّسْبِي، وَالتَّخْيِيرِ، وَالتَّسْوِيَةِ، وَالتَّعْجِيزِ، وَالتَّهْلِيدِ، وَالْإِبَاحَةِ³.

1 البلاغة الواضحة ص 164-165.

2 البلاغة الواضحة ص 170.

3 البلاغة الواضحة ص 179.

النهْي

النَّهْيُ: طَلَبُ الْكَفِّ عَنِ الْفِعْلِ عَلَى وَجْهِ الاسْتِعْلَاءِ.

لِلنَّهْيِ صِيغَةٌ وَاحِدَةٌ هِيَ الْمَضَارِعُ مَعَ لَا النَّاهِيَةِ.

قَدْ تَخْرُجُ صِيغَةُ النَّهْيِ عَنْ مَعْنَاهَا الْحَقِيقِيَّةِ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى تُسْتَفَادُ مِنَ السِّيَاقِ وَقَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، كَالدُّعَاءِ، وَالْإِلْتِمَاسِ، وَالنَّهْيِ، وَالْإِشْرَافِ، وَالتَّوْبِيخِ، وَالتَّيْسِيرِ، وَالتَّهْلِيلِ، وَالتَّحْقِيرِ¹.

الاستفهام وأدواته: الهمزة وهل

الاسْتِفْهَامُ²: طَلَبُ الْعِلْمِ بِشَيْءٍ لَمْ يَكُنْ مَعْلُومًا مِنْ قَبْلُ، وَلَهُ أَدَوَاتٌ كَثِيرَةٌ. مِنْهَا الْهَمْزَةُ، وَهَلْ.

يُطَلَّبُ بِالْهَمْزَةِ أَحَدُ أَمْرَيْنِ:

1- التَّصَوُّرُ، وَهُوَ إِذْرَاكُ الْمَفْرُودِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ تَأْتِي الْهَمْزَةُ مَثْلُوعَةً بِالْمَسْنُوعِ عَنْهُ، وَيُذَكَّرُ لَهُ فِي الْغَالِبِ مُعَادِلٌ بَعْدَ أَمْ.

2- التَّصَدِيقُ، وَهُوَ إِذْرَاكُ النَّسْبَةِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالِ يَمْتَنِعُ ذِكْرُ الْمُعَادِلِ³.

يُطَلَّبُ بِ«هَلْ» التَّصَدِيقُ لَيْسَ غَيْرُ، وَيَمْتَنِعُ مَعَهَا ذِكْرُ الْمُعَادِلِ⁴.

بقية أدوات الاستفهام

لِلْإِسْتِفْهَامِ أَدَوَاتٌ أُخْرَى غَيْرُ الْهَمْزَةِ وَهَلْ، وَهِيَ:

1 البلاغة الواضحة ص 187.

2 البلاغة الواضحة ص 194.

3 إن جاءت «أَمْ» بعد همزة التصور تكون «متصلة». وإن جاءت بعد همزة التصديق أو هل، قلدت «منقطعة»، وتكون بمعنى «بل».

4 «هل» قسaman: «بسيطة»: إن استفهم بها عن وجود الشيء أو عدمه، نحو: هل الإنسان الكامل موجود؟ «ومركبة»: إن استفهم بها وجود شيء، نحو: هل النبات حساس؟

مَنْ: وَيُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْعُقَلَاءِ .

مَا: وَيُطْلَبُ بِهَا شَرْحُ الْأَسْمِ أَوْ حَقِيقَةُ الْمُسَمَّى .

مَتَى: وَيُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الزَّمَانِ ماضياً كَانَ أَوْ مُسْتَقْبَلاً .

أَيَّانَ: وَيُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ خَاصَّةً، وَتَكُونُ فِي مَوْضِعِ التَّهْوِيلِ .

كَيْفَ: وَيُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْحَالِ .

أَيْنَ: وَيُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْمَكَانِ .

أَيُّ: وَتَأْتِي لِمَعَانٍ عِدَّةٍ، فَتَكُونُ بِمَعْنَى كَيْفَ، وَبِمَعْنَى مِنْ أَيْنَ، وَبِمَعْنَى مَتَى .

كَمْ: وَيُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ الْعَدَدِ .

أَيُّ: وَيُطْلَبُ بِهَا تَعْيِينُ أَحَدِ الْمَشَارِكَيْنِ فِي أَمْرٍ يَعْمُهُمَا، وَيُسْأَلُ بِهَا عَنِ الزَّمَانِ، وَالْحَالِ، وَالْعَدَدِ، وَالْعَاقِلِ، وَغَيْرِ الْعَاقِلِ عَلَى حَسَبِ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ .

جَمِيعُ الْأَدَوَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ يُطْلَبُ بِهَا التَّصَوُّرُ، وَلِذَلِكَ يَكُونُ الْجَوَابُ مَعَهَا بِتَعْيِينِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ¹ .

المعاني التي تستفاد من الاستفهام بالقرائن

قَدْ تَخْرُجُ أَلْفَاظُ الاسْتِفْهَامِ عَنْ مَعَانِيهَا الْأَصْلِيَّةِ لِمَعَانٍ أُخْرَى تُسْتَفَادُ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ كَالثَّمَنِيِّ، وَالْإِنْكَارِ، وَالتَّقْرِيرِ، وَالتَّوْبِيخِ، وَالتَّعْظِيمِ، وَالتَّخْقِيرِ، وَالْإِسْبْطَاءِ، وَالتَّعْجُبِ، وَالتَّسْوِيَةِ، وَالتَّمْنَى، وَالتَّشْوِيقِ² .

التمني

الْتَّمَنِي³: طَلَبُ أَمْرٍ مَحْجُوبٍ لَا يُرْجَى حُصُولُهُ، إِمَّا لِكُونِهِ مُسْتَحِيلًا، وَإِمَّا لِكُونِهِ مُعْكَنًا غَيْرَ مَطْمُوحٍ فِي نَيْلِهِ .

1 البلاغة الواضحة ص 196 .

2 البلاغة الواضحة ص 199 .

3 البلاغة الواضحة ص 207 .

وَاللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لِلتَّمَنِّي لَيْتَ، وَقَدْ يَتِمَّنِي بِهَلْ وَلَوْ وَلَعَلَّ، لِعَرَضٍ بِلَاغِي¹.
 إِذَا كَانَ الْأَمْرُ الْمَحْبُوبُ مِمَّا يُرْجَى حُصُولُهُ كَانَ طَلَبُهُ تَرْجِيًّا. وَيُعَبَّرُ فِيهِ بِلَعَلَّ أَوْ
 عَسَى، وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ فِيهِ لَيْتَ لِعَرَضٍ بِلَاغِي².

النداء

النَّدَاءُ: طَلَبُ الْإِقْبَالِ بِحَرْفِ نَائِبٍ مَتَابِ أَدْعُو.
 أَدَوَاتُ النَّدَاءِ ثَمَانٍ: الهمزة، وأي، وتا، وآ، وآي، وآيا، وهيا، ووا.
 الهمزة وأي لِنَدَاءِ الْقَرِيبِ، وَغَيْرُهُمَا لِنَدَاءِ الْبَعِيدِ.
 قَدْ يُنْزَلُ الْبَعِيدُ مَثَلَةَ الْقَرِيبِ فَيُنَادِي بِالْهِمَزَةِ وَأَي، إِشَارَةً إِلَى قُرْبِهِ مِنَ الْقَلْبِ
 وَحُضُورِهِ فِي الذَّهْنِ.
 وَقَدْ يُنْزَلُ الْقَرِيبُ مَثَلَةَ الْبَعِيدِ فَيُنَادِي بِغَيْرِ الْهِمَزَةِ وَأَي، إِشَارَةً إِلَى عُلُوِّ مَرَاتِبِهِ، أَوْ
 انْحِطَاطِ مَثَرَتِهِ، أَوْ غَفْلَتِهِ وَشُرُودِ ذَهْنِهِ.....
 يَخْرُجُ النَّدَاءُ عَنْ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ إِلَى مَعَانٍ أُخْرَى تُسْتَفَادُ مِنَ الْقَرَائِنِ، كَالرَّجْرِ،
 وَالتَّحَسُّرِ، وَالْإِعْزَازِ³.

القصر

الْقَصْرُ: تَخْصِيسُ أَمْرٍ بِأَخَرٍ بِطَرِيقٍ مَخْصُوصٍ.
 طَرِيقُ الْقَصْرِ الْمَشْهُورَةُ أَرْبَعٌ⁴:

- 1 الغرض في هل ولعل، هو إبراز التمني في صورة الممكن القريب الحصول، لكمال العناية به والتشويق إليه. والغرض في لو الإشعار بعزة التمني وندرته؛ لأن المتكلم يبرزه في صورة المنوع، إذ أن لو تدل بأصل وضعها على امتناع الجواب لامتناع الشرط.
- 2 الغرض هو إبراز المرجو في صورة المستحيل مبالغة في بعد نيله.
- 3 البلاغة الواضحة ص 211-212.
- 4 هناك طرق للقصر غير هذه الأربع. منها ضمير الفصل، نحو: علي هو الشجاع، ومنها التصريح بلفظ وحده أو ليس، نحو: أكرمت محمداً وحده، ولكنها لا تعد من طرقه الاصطلاحية.

- 1 - التَّفْهِيءُ وَالْإِسْتِثْنَاءُ ، وَهَذَا يَكُونُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ بَعْدَ آدَاءِ الْإِسْتِثْنَاءِ .
 - 2 - إِنَّمَا ، وَيَكُونُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مُؤَخَّرًا وَجُوبًا .
 - 3 - الْعُطْفُ بِلَا أَوْ بَلْ أَوْ لَكِنْ ، فَإِنْ كَانَ الْعُطْفُ بِلَا ، كَانَ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مُتَابِلًا لِمَا بَعْدَهَا . وَإِنْ كَانَ الْعُطْفُ بِبَلْ أَوْ لَكِنْ ، كَانَ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُمَا .
 - 4 - تَقْدِيمُ مَا حَقُّهُ التَّأْخِيرُ ، وَهَذَا يَكُونُ الْمَقْصُورُ عَلَيْهِ هُوَ الْمُتَقَدِّمُ .
- لِكُلِّ قَصْرِ طَرَفَانِ : مَقْصُورٌ ، وَمَقْصُورٌ عَلَيْهِ .
- يُنْقَسِمُ الْقَصْرُ بِاعْتِبَارِ طَرَفَيْهِ قِسْمَيْنِ :
- 1 - قَصْرُ صِفَةٍ عَلَى مَوْصُوفٍ .
 - 2 - قَصْرُ مَوْصُوفٍ عَلَى صِفَةٍ¹ .
- يُنْقَسِمُ الْقَصْرُ بِاعْتِبَارِ الْحَقِيقَةِ وَالْوَاقِعِ قِسْمَيْنِ² :
- 1 - حَقِيقِي³ : وَهُوَ أَنْ يَخْتَصَّ الْمَقْصُورُ بِالْمَقْصُورِ عَلَيْهِ بِحَسَبِ الْحَقِيقَةِ وَالْوَاقِعِ ، بَلَّا يَتَعَدَّاهُ إِلَى غَيْرِهِ أَصْلًا .
 - 2 - إِضَافِي⁴ : وَهُوَ مَا كَانَ الْإِخْتِصَاصُ فِيهِ بِحَسَبِ الْإِضَافَةِ إِلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ⁵ .

1 البلاغة الواضحة ص 217-218 .

2 البلاغة الواضحة ص 219 .

3 القصر الحقيقي يكثر في قصر الصفة على الموصوف ، ولا يكاد يوجد في قصر الموصوف على الصفة .

4 القصر الإضافي يأتي كثيراً في كل من قصر الصفة على الموصوف ، وقصر الموصوف على الصفة . وهو ميدان فسيح لتنافس الكتاب والشعراء .

5 ينقسم القصر الإضافي باعتبار حال المخاطب ثلاثة أقسام ، وذلك أنك إذا قلت : أنشجع علي لا حسن مثلاً ، فإن كان المخاطب يعتقد اشتراك علي وحسن في الشجاعة ، كان القصر قصر أفراد . وإن كان يعتقد عكس ما تقول ، كان القصر قصر قلب . وإن كان متردداً لا يدري أيها الشجاع ، كان القصر قصر تعيين .

الفصل والوصل

مواضع الفصل

الوصلُ: عطفُ جُمْلَةٍ عَلَى أُخْرَى بِالْوَاوِ.

والفصلُ: تركُّهُ هَذَا الْعَطْفِ.

وَيَكُلُّ مِنَ الْفَصْلِ وَالْوَصْلِ مَوَاضِعُ خَاصَّةٌ.

يَجِبُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

- 1 - أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا اتِّحَادٌ تَامٌّ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ تَوْكِيداً لِلأُولَى، أَوْ بَيَاناً لَهَا، أَوْ بَدَلاً مِنْهَا. وَيُقَالُ حَيْثُذِلَ إِنَّ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَمَالُ الْإِتِّصَالِ.
- 2 - أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ تَامٌّ، وَذَلِكَ بِأَنْ تَخْتَلِفَا خَبِراً وَإِنْشَاءً، أَوْ بِأَلَّا تَكُونَ بَيْنَهُمَا مَنَاسَبَةٌ مَا، وَيُقَالُ حَيْثُذِلَ إِنَّ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ كَمَالُ الْإِنْقِطَاعِ.
- 3 - أَنْ تَكُونَ الثَّانِيَةُ جَوَاباً عَنْ سُؤَالٍ يُفْهَمُ مِنَ الْأُولَى. وَيُقَالُ حَيْثُذِلَ إِنَّ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ ثَبِيَّةٌ كَمَالُ الْإِتِّصَالِ¹.

مواضع الوصل

يَجِبُ الْوَصْلُ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

- 1 - إِذَا قُصِدَ اشْتِرَاكُهُمَا فِي الْحُكْمِ الْإِعْرَابِيِّ.
- 2 - إِذَا اتَّفَقَا خَبِراً أَوْ إِنْشَاءً وَكَانَتْ بَيْنَهُمَا مَنَاسَبَةٌ تَامَّةٌ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ سَبَبٌ يَفْتَضِي الْفَصْلَ بَيْنَهُمَا.
- 3 - إِذَا اخْتَلَفَا خَبِراً وَإِنْشَاءً، وَأَوْهَمَ الْفَصْلُ خِلَافَ الْمَقْصُودِ².

1 البلاغة الواضحة ص 230.

2 البلاغة الواضحة ص 233.

الإيجاز والإطناب والمساواة

المساواة

المُسَاوَاةُ: أَنْ تَكُونَ الْمَعْنَى بِقَدْرِ الْأَلْفَاظِ، وَالْأَلْفَاظُ بِقَدْرِ الْمَعْنَى، لَا يَرِيدُ بِنَفْسِهَا عَلَى بَعْضٍ¹.

الإيجاز

الإِيجَازُ: جَمْعُ الْمَعْنَى الْمَتَكَثِرَةِ تَحْتَ اللَّفْظِ الْقَلِيلِ مَعَ الْإِبَانَةِ وَالْإِفْصَاحِ، وَهُوَ نَوْعَانِ:

- 1- إِيْجَازٌ قَصَرٌ: وَيَكُونُ بِتَضْمِينِ الْعِبَارَاتِ الْقَصِيرَةِ مَعْنَى قَصِيرَةٍ مِنْ غَيْرِ حَذْفٍ.
- 2- إِيْجَازٌ حَذْفٌ: وَيَكُونُ بِحَذْفِ كَلِمَةٍ²، أَوْ جُمْلَةٍ، أَوْ أَكْثَرَ مَعَ قَرِينَةٍ تُعَيِّنُ الْمَحْذُوفَ³.

الإطناب

الإِطْنَابُ: زِيَادَةُ اللَّفْظِ عَلَى الْمَعْنَى لِفَائِدَةٍ⁴.
وَيَكُونُ بِأَمْوَرٍ عِدَّةٍ، مِنْهَا:

- 1- ذِكْرُ الْخَاصِّ بَعْدَ الْعَامِّ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى فَضْلِ الْخَاصِّ.
- 2- ذِكْرُ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ، لِإِفَادَةِ الْعُمُومِ مَعَ الْعِنَايَةِ بِشَأْنِ الْخَاصِّ.

1 البلاغة الواضحة ص 240.

2 الكلمة المحذوفة: إما حرف، وإما فعل، وإما اسم. والاسم المحذوف قد يكون مضافاً، أو موصوفاً، أو صفة.

3 البلاغة الواضحة ص 242.

4 فإذا لم تكن في الزيادة فائدة: سميت تطويلاً إن كانت الزيادة غير متعينة، وحشواً إن كانت متعينة.

- 3- الإيضاحُ بعدَ الإيهامِ ، لِتَقْرِيرِ الْمَعْنَى فِي ذِهْنِ السَّامِعِ .
- 4- التَّكْرَارُ لِلدَّاعِ : كَتَمَكِينَ الْمَعْنَى مِنَ النَّفْسِ ، وَكَالتَّحَرُّرِ ، وَكَطُولِ الْفَصْلِ .
- 5- الِاعْتِرَاضُ : وَهُوَ أَنْ يُؤْتَى فِي أَثْنَاءِ الْكَلَامِ أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ فِي الْمَعْنَى بِجُمْلَةٍ أَوْ أَكْثَرَ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ¹ .
- 6- التَّنْذِيلُ : وَهُوَ تَعْقِيبُ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى تُشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَاهَا تَوْكِيداً .
وَهُوَ قِسْمَانِ :
- 1- جَارٍ مَجْرَى الْمَثَلِ ، إِنْ اسْتَقْلَ مَعْنَاهُ وَاسْتَعْنَى عَمَّا قَبْلَهُ .
- 2- غَيْرُ جَارٍ مَجْرَى الْمَثَلِ ، إِنْ لَمْ يَسْتَعْنِ عَمَّا قَبْلَهُ .
- 7- الِاحْتِرَاسُ : وَيَكُونُ حِينَئِذٍ يَأْتِي الْمُتَكَلِّمُ بِمَعْنَى يُمَكِّنُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِ فِيهِ لَوْمْ ، فَيَحْطِنُ لِذَلِكَ ، وَيَأْتِي بِمَا يُخَلِّصُهُ مِنْهُ² .

1 يجب أن يكون للبلغ في الاعتراض غرض يرمي إليه غير دفع الإيهام ، فإن كان الغرض دفع الإيهام كان احتراضاً .

2 البلاغة الواضحة ص 250-251 .

الفن الثاني في علم البيان

التشبيه

التَّشْبِيهُ: بَيَانُ أَنَّ شَيْئًا أَوْ أَشْيَاءَ شَارَكَتْ غَيْرَهَا فِي صِفَةٍ أَوْ أَكْثَرَ، بِأَدَاةٍ هِيَ الْكَافُ أَوْ نَحْوُهَا مَلْفُوظَةٌ أَوْ مَلْحُوظَةٌ.

أَرْكَانُ التَّشْبِيهِ أَرْبَعَةٌ، هِيَ: الْمُشَبَّهُ، وَالْمُشَبِّهُ بِهِ، وَتُسْمَيَانِ طَرَفِي التَّشْبِيهِ، وَأَدَاةُ التَّشْبِيهِ، وَوَجْهُ الشَّبَّهِ، وَتَعَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَقْوَى وَأَظْهَرَ فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ مِنْهُ فِي الْمُشَبِّهِ¹.

أقسام التشبيه

التَّشْبِيهُ الْمُرْسَلُ: مَا ذُكِرَتْ فِيهِ الْأَدَاةُ.

التَّشْبِيهُ الْمُؤَكَّدُ: مَا حُذِفَتْ مِنْهُ الْأَدَاةُ.

التَّشْبِيهُ الْمُجْمَلُ: مَا حُذِفَ مِنْهُ وَجْهُ الشَّبَّهِ.

التَّشْبِيهُ الْمَفْصَّلُ: مَا ذُكِرَ فِيهِ وَجْهُ الشَّبَّهِ.

التَّشْبِيهُ الْبَلِيغُ: مَا حُذِفَتْ مِنْهُ الْأَدَاةُ وَوَجْهُ الشَّبَّهِ².

تشبيه الممثل

يُسَمَّى التَّشْبِيهُ تَمْثِيلًا إِذَا كَانَ وَجْهُ الشَّبَّهِ فِيهِ صُورَةٌ مُتَنَزِعَةٌ مِنْ مَعْدَدٍ، وَغَيْرِ تَمْثِيلٍ إِذَا لَمْ يَكُنْ وَجْهُ الشَّبَّهِ كَذَلِكَ³.

1 البلاغة الواضحة ص 20.

2 البلاغة الواضحة ص 25.

3 البلاغة الواضحة ص 35.

التشبيه الضمني

التَّشْبِيهُ الضَّمْنِيُّ: تَشْبِيهُ لَا يُوضَعُ فِيهِ الْمُشَبَّهُ وَالْمُشَبَّهُ بِهِ فِي صُورِ التَّشْبِيهِ الْمَعْرُوفَةِ¹، بَلْ يَلْمَحَانِ فِي التَّرَكِيبِ .
وَهَذَا النَّوعُ يُؤْتِي بِهِ لِيُجِيدَ أَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي أُسْنِدَ إِلَى الْمُشَبَّهِ مُمَكِّنٌ².

أغراض التشبيه

أَغْرَاضُ التَّشْبِيهِ كَثِيرَةٌ³ مِنْهَا مَا يَأْتِي :

- 1 - بَيَانُ إِمْكَانِ الْمُشَبَّهِ : وَذَلِكَ حِينَ يُسْتَدُّ إِلَيْهِ أَمْرٌ مُسْتَعْرَبٌ لَا تَزُولُ غَرَابَتُهُ إِلَّا بِذِكْرِ شَيْءٍ لَهُ .
- 2 - بَيَانُ حَالِهِ : وَذَلِكَ حِينَمَا يَكُونُ الْمُشَبَّهُ غَيْرَ مَعْرُوفٍ الصَّفَةِ قَبْلَ التَّشْبِيهِ ، فَيُجِيدُهُ التَّشْبِيهُ الْوَصْفَ .
- 3 - بَيَانُ مِقْدَارِ حَالِهِ : وَذَلِكَ إِذَا كَانَ الْمُشَبَّهُ مَعْرُوفَ الصَّفَةِ قَبْلَ التَّشْبِيهِ مَعْرِفَةً إِجْمَالِيَّةً ، وَكَانَ التَّشْبِيهُ يُمَيِّنُ مِقْدَارَ هَذِهِ الصَّفَةِ .
- 4 - تَقْرِيرُ حَالِهِ : كَمَا إِذَا كَانَ مَا أُسْنِدَ إِلَى الْمُشَبَّهِ يَحْتَاجُ إِلَى التَّثْبِيتِ وَالْإِبْصَاحِ بِالْمِثَالِ .
- 5 - تَزْيِينُ الْمُشَبَّهِ أَوْ تَقْيِيحُهُ⁴ .

1 صور التشبيه المعروفة هي ما يأتي : ما ذكرت فيه الأداة نحو : ماء كاللجين ، أو حذفتم والمشبّه به خبر نحو : الماء لجين ، وكان الماء لجيناً ، أو حال نحو : سأل الماء لجيناً ، أو مصدر مبين للنوع مضاف نحو : صفا الماء صفاء اللجين ، أو مضاف إلى المشبه نحو : سأل لجين الماء ، أو مفعول به ثانٍ لفعل من أفعال اليقين والرجحان نحو : علمت الماء لجيناً ، أو صفة على التأويل بالمشقّق نحو : سأل ماءً لجيناً ، أو أضيف المشبه إلى المشبه به ، بحيث يكون الثاني بياناً للأول نحو : ماء اللجين ، أي ماء هو اللجين ، أو بين المشبه بالمشبه به نحو : جرى ماء من لجين .

2 البلاغة الواضحة ص 47 .

3 الأغراض المذكورة في القاعدة ترجع جميعها كما ترى إلى المشبه ، وهذا هو الغالب . وقد ترجع إلى المشبه به ، وذلك في التشبيه المقلوب .

4 البلاغة الواضحة ص 54-55 .

التشبيه المقلوب

التَّشْبِيهُ الْمَقْلُوبُ: هُوَ جَعْلُ الْمُشَبَّهِ مُشَبَّهًا بِهِ بِإِدْعَاءِ أَنْ وَجْهَ الشَّبَّهِ فِيهِ أَفْوَى وَأَظْهَرُ¹.

المجاز اللغوي

الْمَجَازُ اللَّغَوِيُّ: هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وَضِعَ لَهُ لِعِلَاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ.

وَالْعِلَاقَةُ بَيْنَ الْمَعْنَى الْحَقِيقِيَّةِ وَالْمَعْنَى الْمَجَازِيَّةِ قَدْ تَكُونُ الْمُشَابَهَةُ، وَقَدْ تَكُونُ غَيْرَهَا.

وَالْقَرِينَةُ قَدْ تَكُونُ لَفْظِيَّةً، وَقَدْ تَكُونُ حَالِيَّةً².

الاستعارة التصريحية والمكبئية

الاسْتِعَارَةُ مِنَ الْمَجَازِ اللَّغَوِيِّ. وَهِيَ تَشْبِيهُ خُذِفَ أَحَدُ طَرَفَيْهِ، فَعِلَاقَتُهَا الْمُشَابَهَةُ دَالِيًا.

وَهِيَ قِسْمَانِ:

- 1 - تَصْرِيحِيَّةٌ: وَهِيَ مَا صُرِّحَ فِيهَا بِلَفْظِ الْمُشَبَّهِ بِهِ.
- 2 - مَكْبُئِيَّةٌ: وَهِيَ مَا خُذِفَ فِيهِ الْمُشَبَّهُ بِهِ، وَرُمِزَ لَهُ بِشَيْءٍ مِنْ لَوَازِمِهِ³.

تقسيم الاستعارة إلى أصلية تبعية

تَكُونُ الاسْتِعَارَةُ أَصْلِيَّةً إِذَا كَانَ اللَّفْظُ الَّذِي جَرَتْ فِيهِ اسْمًا جَامِدًا.

1 البلاغة الواضحة ص 60.

2 البلاغة الواضحة ص 71.

3 البلاغة الواضحة ص 76-77.

تَكُونُ الاسْتِعَارَةُ تَبعيةً إِذَا كَانَ اللَّفْظُ الَّذِي جَرَتْ فِيهِ مُشْتَقًّا أَوْ فِعْلًا¹ .
كُلُّ تَبعيةٍ قَرِيبَتُهَا مَكْنِيَّةٌ ، وَإِذَا أُجْرِيتِ الاسْتِعَارَةُ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا اِمْتَنَعَ إِجْرَاؤُهَا فِي
الْأُخْرَى² .

تقسيم الاستعارة إلى مرشحة ومجردة والمطلقة

الاسْتِعَارَةُ الْمُرْشَحَةُ : مَا ذُكِرَ مَعَهَا مَلَائِمُ الْمُشَبَّهِ بِهِ .
الاسْتِعَارَةُ الْمُجْرَدَةُ : مَا ذُكِرَ مَعَهَا مَلَائِمُ الْمُشَبَّهِ .
الاسْتِعَارَةُ الْمُطْلَقَةُ : مَا خَلَتْ مِنْ مَلَائِمَاتِ الْمُشَبَّهِ بِهِ أَوْ الْمُشَبِّهِ³ .
لَا يُعْتَبَرُ التَّرْشِيحُ أَوْ التَّجْرِيدُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَتِمَّ الاسْتِعَارَةُ بِاسْتِيفَائِهَا قَرِيبَتَهَا لَفْظِيَّةً أَوْ
حَالِيَّةً ، وَلِهَذَا لَا تُسَمَّى قَرِينَةُ التَّصْرِيفِ تَجْرِيداً ، وَلَا قَرِينَةُ التَّرْشِيحِ تَرْشِيحاً⁴ .

الاستعارة التمثيلية

الاسْتِعَارَةُ التَّمثِيلِيَّةُ : تَرْكِيبُ اسْتَعْمَالٍ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ لِعِلَاقَةِ الْمُشَابَهَةِ مَعَ قَرِينَةٍ
مَانِعَةٍ مِنْ إِيرَادَةِ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيِّ⁵ .

المجاز المرسل

الْمَجَازُ الْمُرْسَلُ : كَلِمَةٌ اسْتُعْمِلَتْ فِي غَيْرِ مَعْنَاهَا الْأَصْلِيِّ لِعِلَاقَةِ غَيْرِ الْمُشَابَهَةِ مَعَ

1 تقسيم الاستعارة إلى أصلية وتبعية هام في الاستعارة ، سواء أكانت تصريحية أم مكنية . ومثال الاستعارة التبعية
المكنية : أعجبنى إراقة الضارب دم الباغى ، فقد شبه الضرب الشديد بالقتل بجامع الإيذاء في كل ، واستعير
القتل للضرب الشديد ، واشتق منه قاتل بمعنى ضارب ضرباً شديداً ، ثم حذف ورمز إليه بشيء من لوازمه
وهو الإراقة ، على طريق الاستعارة المكنية التبعية .

2 البلاغة الواضحة ص 84 .

3 من أنواع الاستعارة المطلقة الاستعارة التي تشتمل على ترشيع وتجرید معاً . مثالها في التصريحية : نطق الخطيب
بالدور ، براءة ثمينه ، فارتاحت لها الأسماك . ومثالها في المكنية : نصف الموت شبابه قبل أن يزهر ويصل إلى
الكهولة .

4 البلاغة الواضحة ص 91 .

5 البلاغة الواضحة ص 98 .

قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَى الْأَصْلِيَّةِ.

مِنْ عِلَاقَاتِ الْمَجَازِ الْمُرْسَلِ :

السَّيِّئَةُ، الْمُتَّبِعَةُ، الْجُرْئَةُ، الْكُلِّيَّةُ، اِعْتِبَارُ مَا كَانَ، اِعْتِبَارُ مَا يَكُونُ، اَلْمَحَلِّيَّةُ، اَلْحَالِّيَّةُ¹.

المجاز العقلي

اَلْمَجَازُ الْعَقْلِيُّ: هُوَ اِسْتِنَادُ الْفِعْلِ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ إِلَى غَيْرِ مَا هُوَ لَهُ لِعِلَاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ مَانِعَةٍ مِنْ إِرَادَةِ اَلْاِسْتِنَادِ الْحَقِيقِيِّ.

اَلْاِسْتِنَادُ الْمَجَازِيُّ يَكُونُ إِلَى سَبَبِ الْفِعْلِ أَوْ زَمَانِهِ أَوْ مَكَانِهِ أَوْ مُصَدَّرِهِ أَوْ اِسْتِنَادِ الْمَتَّبِيِّ لِلْفَاعِلِ إِلَى الْمَفْعُولِ أَوْ الْمَتَّبِيِّ لِلْمَفْعُولِ إِلَى الْفَاعِلِ².

الكناية

اَلْكَنَايَةُ³: لَفْظٌ أُطْلِقَ وَأُرِيدَ بِهِ لَأَرْزُمُ مَعْنَاهُ مَعَ جَوَازِ إِرَادَةِ ذَلِكَ الْمَعْنَى.

تَنْقَسِمُ اَلْكَنَايَةُ بِاِعْتِبَارِ اَلْمَكْنَى عَنْهُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ:

1- فَإِنَّ اَلْمَكْنَى عَنْهُ قَدْ يَكُونُ صِفَةً.

2- وَقَدْ يَكُونُ مَوْصُوفًا.

3- وَقَدْ يَكُونُ نِسْبَةً⁴.

1 البلاغة الواضحة ص 110 .

2 البلاغة الواضحة ص 117 .

3 البلاغة الواضحة ص 125 .

4 إذا كثرت الوسائط في الكناية نحو: كثير الرماد سميت نلويحاً. وإن قلت وخفيت نحو فلان من المستريحين، كناية عن البهول والبلاهة، سميت رمزاً. وإن قلت الوسائط ووضحت، أو لم تكن، سميت إيهاء وإشارة، نحو الفضل يسير حيث سار فلان، كناية عن نسبة الفضل إليه. ومن الكناية نوع يسمى التعريض، وهو أن يطلق الكلام ويشار به إلى معنى آخر يفهم من السياق، كأن تقول لشخص يضرب الناس: خير الناس أنفعهم للناس، وكقول المتنبي يعرض بسيف الدولة وهو يمدح كافوراً:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً ولا المال بافيا

الفن الثالث في علم البديع

الحسنات اللفظية

الجناس

الجناس: أَنْ يَتَسَابَهَ اللَّفْظَانِ فِي التُّطْقِ وَيَخْتَلِفَا فِي الْمَعْنَى .

وَهُوَ نَوْعَانِ :

1 - تَامٌ : وَهُوَ مَا اتَّفَقَ فِيهِ اللَّفْظَانِ فِي أُمُورٍ أَرْبَعَةٍ هِيَ : نَوْعُ الْحُرُوفِ وَشَكْلُهَا ، وَعَدَدُهَا وَتَرْتِيبُهَا .

2 - غَيْرُ تَامٌ : وَهُوَ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ اللَّفْظَانِ فِي وَاحِدٍ مِنَ الْأُمُورِ الْمُتَقَدِّمَةِ¹ .

الاقْتِباس

الاقْتِباسُ : تَضَمُّينُ النَّثْرِ أَوْ الشَّعْرِ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ أَوْ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ مِنْ غَيْرِ دَلَالَةٍ عَلَى أَنَّهُ مِنْهُمَا ، وَيَجُوزُ أَنْ يُغَيَّرَ فِي الْأَثَرِ الْمُقْتَبَسِ قَلِيلاً² .

السجع

السَّجْعُ : تَوَافُقُ الْفَاصِلَيْنِ فِي الْحَرْفِ الْأَخِيرِ³ ، وَأَفْضَلُهُ مَا تَسَاوَتْ فِقْرُهُ⁴ .

1 البلاغة الواضحة ص 265 .

2 البلاغة الواضحة ص 270 .

3 السجع موطنه النثر . وقد يبيح في الشعر .

4 البلاغة الواضحة ص 273 .

الحسنات المعنوية

التورية

التَّورِيَةُ: أَنْ يُذَكَّرَ الْمَسْكُومُ لَفْظًا مُفْرَدًا لَهُ مَعْنَيَانِ:

1 - قَرِيبٌ ظَاهِرٌ غَيْرُ مُرَادٍ.

2 - وَبَعِيدٌ خَفِيٌّ هُوَ الْمُرَادُ¹.

الطباق

الطَّبَاقُ: الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْءِ وَضِدِّهِ فِي الْكَلَامِ.

وَهُوَ نَوْعَانِ:

1 - طَبَاقُ الْإِيجَابِ: وَهُوَ مَا لَمْ يَخْتَلَفْ فِيهِ الضَّدَّانِ إِيْجَابًا وَسَلْبًا.

2 - طَبَاقُ السَّلْبِ: وَهُوَ مَا اخْتَلَفَ فِيهِ الضَّدَّانِ إِيْجَابًا وَسَلْبًا².

المقابلة

الْمُقَابَلَةُ: أَنْ يُؤْتَى بِمَعْنَيَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ، ثُمَّ يُؤْتَى بِمَا يُقَابِلُ ذَلِكَ عَلَى التَّرْتِيبِ³.

حسن التعليل

حُسْنُ التَّعْلِيلِ: أَنْ يُتَكْرَرَ الْأَدِيبُ صَرَاحَةً أَوْ ضِمْنًا عِلَّةَ الشَّيْءِ الْمَعْرُوفَةِ، وَيَأْتِي بِعِلَّةٍ

أَدَبِيَّةٍ طَرِيقَةً تَنْاسِبُ الْغَرَضَ الَّذِي يُقْصَدُ إِلَيْهِ⁴.

1 البلاغة الواضحة ص 277.

2 البلاغة الواضحة ص 281.

3 البلاغة الواضحة ص 285.

4 البلاغة الواضحة ص 289.

تأكيد المدح بما يشبه الذم

تأكيد المدح بما يشبه الذم ضربان:

- 1 - أن يُسكن من صفة ذم منفية صفة مدح.
- 2 - أن يُثبت لشيء صفة مدح، ويؤتى بعدها بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى¹.

تأكيد الذم بما يشبه المدح

تأكيد الذم بما يشبه المدح ضربان:

- 1 - أن يُسكن من صفة مدح منفية صفة ذم.
- 2 - أن يُثبت لشيء صفة ذم، ثم يؤتى بعدها بأداة استثناء تليها صفة ذم أخرى².

أسلوب الحكيم

أسلوب الحكيم: تلقى المخاطب بغير ما يترقبه، إما بترك سؤاله والإجابة عن سؤال لم يسأله، وإما بحمل كلامه على غير ما كان يقصد، إشارة إلى أنه كان ينبغي له أن يسأل هذا السؤال، أو يقصد هذا المعنى³.

1 البلاغة الواضحة ص 292-293.

2 البلاغة الواضحة ص 293.

3 البلاغة الواضحة ص 296.

المراجع

- 1 - التلخيص في علوم البلاغة، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطيب القزويني . تحقيق د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997 م .
- 2 - مختصر المعاني، مسعود بن عمر بن عبد الله المعروف بسعد الدين التفتازاني . مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر .
- 3 - تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر، علي رجب الصالحى . مطبعة وادي الملوك، 1936 م .
- 4 - المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق د. عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية، بيروت، 2001 م .
- 5 - البلاغة الواضحة، علي الجارم، مصطفى أمين . دار المعارف، مصر .
- 6 - الأعلام، خير الدين الزركلي . دار العلم للملايين، بيروت، 2002 م .
- 7 - مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون . دار صادر بيروت، 2006 م .
- 8 - الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي، تحقيق: د. نسيب نشاوي، دار المكتبي، سورية، 1995 م .



سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

فهرس الكتاب

106	الباب الرابع في أحوال متعلقات الفعل
108	الباب الخامس في القصر
112	الباب السادس في الإنشاء
122	الباب السابع في الفصل والوصل
128	الباب الثامن في الإيجاز والإطناب والمساواة

الفن الثاني في علم البيان

132	الباب الأول في التشبيه
132	{ أركان التشبيه }
135	{ غرض التشبيه }
136	{ أقسام التشبيه }
140	الباب الثاني في الحقيقة والمجاز اللغويين
145	فصل { في شرائط حسن الاستعارة }
146	الباب الثالث في الكناية

الفن الثالث في البديع

149	{ المعنوي }
149	{ المطابقة }
150	{ المقابلة }
150	{ مراعاة النظر }
151	{ تشابه الأطراف }
151	{ الإحصاء }
151	{ المشاكل }
152	{ المزوجة }
152	{ العكس }
152	{ الرجوع }
152	{ التورية }
153	{ الاستخدام }
153	{ الملف والنشر }
154	{ الجمع }
154	{ التفريق }
154	{ التقسيم }
154	{ الجمع مع التفريق }
155	{ الجمع مع التقسيم }
155	{ الجمع مع التفريق والتقسيم }
155	{ المنجريد }

5	مقدمة المحقق
7	ترجمة المؤلف
9	نعرف من النسخ

تاريخ علم البلاغة

16	مقدمة في الفصاحة والبلاغة والأسلوب
16	الفصاحة
19	البلاغة
22	الأسلوب
27	علم البيان
30	مبادئ علم البلاغة
30	مبادئ علم المعاني
37	أحوال الإسناد الخبري
38	أحوال المسند إليه
39	أحوال المسند
40	أحوال متعلقات الفعل
40	القصر
42	الإنشاء
45	الفصل والوصل
48	الإيجاز والإطناب والمساواة
49	أثر علم المعاني في بلاغة الكلام
53	مبادئ علم البيان
61	بلاغة التشبيه
63	بلاغة الاستعارة
66	بلاغة المجاز المرسل والمجاز العقلي
66	بلاغة الكناية
68	أثر علم البيان في تأدية المعاني
72	مبادئ علم البديع

ملخص تلخيص المفتاح

77	{ المقدمة }
----	-------------

الفن الأول في علم المعاني

82	الباب الأول في أحوال الإسناد الخبري
86	الباب الثاني في أحوال المسند إليه
99	الباب الثالث في أحوال المسند

172	مواضع الفصل
172	مواضع الموصول
173	الإيجاز والإطناب والمساواة
173	المساواة
173	الإيجاز
173	الإطناب

الفن الثاني في علم البيان

175	التشبيه
175	أقسام التشبيه
175	تشبيه التمثيل
176	التشبيه الضمني
176	أغراض التشبيه
177	التشبيه المقطوب
177	المجاز اللغوي
177	الاستعارة التصريحية والمكنية
177	تقسيم الاستعارة إلى أصلية تبعية
	تقسيم الاستعارة إلى مرشحة
178	وبجدة وللمطلقة
178	الاستعارة التمثيلية
178	المجاز المرسل
179	المجاز العقلي
179	الكناية

الفن الثالث في علم البديع

180	المحسنات اللفظية
180	الجناس
180	الاقتراب
180	السجع
181	المحسنات المعنوية
181	التورية
181	الطباق
181	المقابلة
181	حسن التعليل
182	تأكيد المدح بما يشبه الذم
182	تأكيد الذم بما يشبه المدح
182	أسلوب الحكيم
183	المراجع

155	{المبالغة المقبولة}
156	{المذهب الكلامي}
156	{حسن التعليل}
156	{التضريع}
157	{تأكيد المدح بما يشبه الذم}
157	{تأكيد الذم بما يشبه المدح}
157	{الاستنباط}
158	{الإدماج}
158	{التوجيه}
158	{تجاهل المعارف}
158	{القول المرجح}
159	{الأطراد}
159	وأما اللفظي
159	{الجناس}
160	{رد العجز على المصدر}
160	{السجع}
161	{الموازنة}
161	{القلب}
161	{التشريع}
162	{لزوم ما لا يلزم}

خلاصة البلاغة

الفن الأول في علم المعاني

165	تقسيم الكلام إلى خير وإنشاء
165	الغرض من إلقاء الخبر
166	أضراب الخبر
166	خروج الخبر عن مقتضى الظاهر
167	تقسيم الإنشاء إلى طلبي وغير طلبي
167	الإنشاء الطلبي الأمر
168	النهي
169	الاستفهام وأدواته : أعمدة وهل
168	بقية أدوات الاستفهام
169	المعاني التي تستفاد من الاستفهام بالقرائن
169	التعني
170	التداء
170	القصر
172	الفصل والوصل



MULAKHAŞ
TALKHİŞ AL-MUFTĀH
FĪ
‘ULŪM AL-BALĀGHĀ

By
Şaykh al-’Islām abū-Yaḥyā Zakariyyā al-Anṣārī
(died 926 A.H. /1520 A.D.)

Edited by
Ilyas KAPLAN
Researcher/Turkey

İRŞAD
KİTAP YAYIN DAĞITIM
İSTANBUL

DAR SADER
Publishers
BEIRUT